

د. أحمد عبد الرازق أحمد



البذل والبرطلة

زمن سلاطين المماليك

(دراسة عن الرشوة)

البذل والبرطلة

زمن سلاطين المماليك
(دراسة عن الرشوة)

د. أحمد عبد الرازق أحمد

استاذ التاريخ والحضارة الإسلامية المساعد
كلية الآداب - جامعة عين شمس



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٧٩

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
« لعن الله الراشى والمرتشى »
حديث شريف.

مقدمة

على الرغم من تقدم الدراسات التاريخية التى تبحث فى عصر سلاطين المماليك وتنوعها فى الوقت الحاضر ، فإنه لا زال هناك العديد من الموضوعات التى باثت فى ميسس الحاجة الى البحث والدراسة ، ونعنى بها الموضوعات ذات الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ، بعد أن صار هذا الفرع من الدراسات الانسانية يمثل أهم فروع الدراسات التاريخية قاطبة ، بدليل ما ذكره العلامة ابن خلدون عند تعريفه لعلم التاريخ من أنه « يبحث فى أحوال العمران والتمددين ، وما يعرض فيه للاجتماع الانسانى من العوارض الذاتية ٠٠٠ (١) » .

والبذل والبرطلة ونعنى بهما الرشوة بمصطلح العصر الحديث ، من أهم هذه الموضوعات ذات الطابع الاجتماعى ، والاقتصادى ، لأنها تعطينا صورة واضحة لما أصاب المجتمع الاسلامى والجهاز الادارى زمن سلاطين المماليك من تفكك وانحلال ، نتيجة لتأصل هذه الظاهرة فى ذهن كل من الحاكم والمحكوم ، خاصة بعد أن صارت تمثل موردا هاما من موارد الدولة الأساسية .

لذلك فهى فى حاجة الى دراسة وافية ، لا سيما وأنها لم تحظ حتى الآن بالعناية اللازمة من قبل الباحثين ، بدليل أن الدراسات التى تعرضت لها ، ما زالت فى مهدها ولم تتعد فى الغالب سوى بضعة اشارات بسيطة وردت ضمنا فى بعض مؤلفات المستشرقين والعرب مثل تلك السطور القليلة التى دونها للمرة الأولى المستشرق الفرنسى

(١) ابن خلدون ، المقدمة ، ص ٩ .

جاستون فيت سنة ١٩٣٢ فى أحمد مؤلفاته عن التاريخ المصرى الوسيط (١) ، والدراسة القيمة التى عقدها الأستاذ الدكتور أحمد دراج سنة ١٩٦١ فى رسالته عن مصر تحت حكم الأشرف برسبى (٢) ، كذلك تلك الإشارة الموجزة التى وردت فى كتاب الأستاذ الدكتور سعيد عاشور عن المجتمع المصرى فى زمن سلاطين المماليك (٣) ، يضاف إليها عدة أسطر فى بحث للزميل حامد زيان عن الأزمات الاقتصادية فى مصر (٤) ، وبضعة صفحات نشرت حديثا ، تعرضنا فيها لهذه الظاهرة من خلال بحثين لنا عن الحسبة المملوكية (٥) .

وعلى هذا فقد بات واضحا ان هذه الظاهرة لازالت بحاجة ماسة الى بحث خاص يتعرض لها فى شئ من التفصيل نظرا لتزايدها المطرد بصفة خاصة زمن المماليك الجراكسة . وهذا ما سيجده القارئ فى الكتاب الذى نقدمه اليوم الى المكتبة التاريخية العربية .

ومن المعروف أن دراسة هذه الظاهرة الاجتماعية فى المجتمعات الحديثة تعتمد أساسا على عدة أبعاد أهمها ، البعد الاجتماعى ، والبعد السياسى ، والبعد التاريخى ، والبعد الاقتصادى ، والبعد الفردى ، والبعد المؤسسى ، والبعد الإحصائى وأيضاً البعد الثانوى . وهى تكمل بعضها البعض ، ولا يمكن تغافل أى منها حتى يمكن فهم هذه الظاهرة فهما واضحا (٦) .

بيد أننا لا نستطيع فى الواقع أن نطبق هذه النظريات الحديثة فى

(١) Hauteccour et Wiet, Les mosquées du Caire, Paris, 1932, I, p. 83.

(٢) Ahmad Darrâg, L'Egypte sous le règne de Barabây, Damas, 1961, pp. 110-132.

(٣) سعيد عاشور ، المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٢٣٣ - ٢٣٤ .

(٤) حامد زيان ، الأزمات الاقتصادية والأوبئة فى مصر عصر سلاطين المماليك ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ١٧ ، ٦٥ .

(٥) Ahmad 'Abd ar-Râziq, La hisba et le muhtasib au temps des mamlûks en Egypte, AI, XIII, pp. 126-129; Les muhtasibs des Fostât au temps des mamlûks, AI, XIV, p. 144.

(٦) شادية قناوى ، ظاهرة الرشوة فى المجتمع المصرى ، رسالة ماجستير قدمت لجامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٣ .

دراستنا للرشوة زمن سلاطين المماليك نظرا لتشعب هذه الأبعاد ، وحاجتها الى عدة تخصصات متباينة ، مما قد لا يتوافر لدينا في ضوء المعلومات التي احتفظت لنا بها المصادر المعاصرة . فضلا عن أنه من الخطأ البين أن نحكم على هذه الظاهرة بعقلية ومنطق العصور التي نعيشها الآن .

ولذلك فسوف يلاحظ القارئ أن دراستنا لهذه الظاهرة قد اقتضت على الأبعاد التاريخية والاجتماعية والاقتصادية بقدر الامكان لعدة أسباب منها أن تاريخ هذه الفترة كان ربيب السلاطين والأمراء ، والمبالغة بعض هؤلاء الكتاب في الأرقام التي وردت في كتاباتهم عن المبالغ التي كانت تبذل على الوظائف المختلفة من عسكرية وديوانية ودينية ، ولاتهام بعضهم البعض بتناول الرشوة اما حقدا وحسدا ، خاصة من أولئك الأفراد الذين تمتعوا بالحظوة لدى سلاطين هذه الدولة ، أو بدافع من التنافس على وظيفة معينة مما جعلهم يرمون بعضهم البعض بأبشع الصفات وأحطها .

ويزيد من صعوبة هذا البحث أننا نفتقر الى الوثائق المادية التي تنهض دليلا على صحة المبالغ المذكورة في المصادر التاريخية والأدبية ، فيما عدا مجموعة من المراسيم التي كانت تصدرها الدولة من حين وآخر لأبطال تلك المقررات التي كان يأخذها بعض موظفي الدولة في صورة اتاوات شهرية من الناس دون وجه حق مثل القضاة وكتاب السر وموظفي الحسبة وغيرهم .

ولقد راعينا في تقسيمنا لهذا الموضوع أن نبدأه بدراسة عامة لتاريخ الرشوة قبل عصر المماليك ، في محاولة لتتبع هذه الظاهرة منذ بداية العصر الاسلامي حتى قيام دولة المماليك ، أعقبناه بفصل آخر عن سلاطين المماليك الذين أشارت اليهم المصادر المعاصرة بأصعب الاتهام ، ورمتهم بتناول الرشوة وبالاغتماس فيها . تلاه فصل ثالث عن الوظائف العسكرية التي كانت تولى بالبذل والهدايا مثل نيابة السلطنة ، والأتاكية ، والدوادرية والحجوية ، والأستادارية ، وثقابة الجيوش ، والولاية ، وغيرها من الوظائف الأخرى المتعلقة بطبقة المماليك .

أما الفصل الرابع فقد اقتصر على دراسة الرشوة في مجال الوظائف الديوانية ، ونعني بها الوزارة وكتابة السر ، ونظر الخاص ، ونظر الدولة ، ونظر الجيش ونظر الاسطبلات السلطانية وكل ما يندرج تحت هذا العنوان من الوظائف .

وفى الفصل الخامس تتبعنا سريان هذه الظاهرة فى ميدان الوظائف الدينية مثل القضاء ووكالة بيت المال ، والحسبة ، ومشيشة الشيوخ والتدريس وغيرها •

وقد أنهينا هذه الدراسة بخاتمة تناولنا فيها أسباب انتشار هذه الظاهرة المرضية والنتائج المترتبة عليها من خلال أقوال كتاب هذا العصر •

كذلك رأينا من المناسب أن نزود هذه الدراسة بعدة ملاحق ، اختص القسم الأول منها بقوائم المبالغ التى بذلت على الوظائف المختلفة من عسكرية وديوانية ودينية مع النص على اسم الباذل وتاريخ البذل . بالإضافة الى المصادر التى استقيناه منها هذه المعلومات ، على حين اقتصر القسم الثانى على المراسيم السلطانية التى بقيت بالاسكندرية وبلاد الشام بفضل طبيعتها الجبلية لتشهد على انغماس بعض هؤلاء الموظفين الأجلاء فى الرشوة ، وعلى بعض المحاولات التى بذلتها الدولة للمحد من هذه المقررات الشهرية التى اتخذت صورة اتاوات تؤخذ من الناس ظلما وعدوانا •

وفى النهاية نسأل الله أن نكون قد وفقنا فى محاولتنا هذه للكشف عن هذا الموضوع الهام ، وإبراز بعض جوانبه الغامضة ، أو على أقل تقدير نكون قد نجحنا فى إلقاء الضوء على أخطر الظواهر الاجتماعية والاقتصادية انتشارا زمن سلاطين المماليك ، والله الموفق •

أحمد عبد الرازق

الفصل الأول

البذل والبرطلة
قبل هلاطين المماليك

البذل والبرطلة من الألفاظ الشائعة في مصادر العصر المملوكي بصفة عامة وفي مصادر العصر الجركسي بصفة خاصة . وعلى الرغم من أن اللفظ الأول يعنى لغويا العطاء والكرم (١) ، إلا أن المقصود به فى هذه المصادر هو الرشوة ، وهى كما يقول صاحب تاج العروس « الجعل » أى ما يعطيه الشخص للحاكم أو غيره ليحكم له أو يحمله على ما يريد (٢) . وذلك على العكس تماما من اللفظ الثانى الذى يعنى صراحة الرشوة ، اذ يقال تبرطل أى ارتشى ، وجمعها براطيل (٣) ، وهى على حد تعبير أحد مؤرخى هذا العصر « الأموال التى تؤخذ من ولاية البلاد ومحسبىها وقضاتها وعمالها (٤) » بالقهر والظلم .

وعلى هذا يمكننا اعتبار كل من اللفظين مرادفا لكلمة الرشوة ، تلك الظاهرة التى عانت منها مجتمعات العصور القديمة (٥) ، والوسطى ، ولا زالت تعاني منها مجتمعات العصور الحديثة (٦) ، ومن ثم فقد أخذنا على عاتقنا تتبع أصولها وجذورها ، وكذا بداية نشأتها فى المجتمعات الإسلامية المبكرة من أجل التوصل الى معرفة الأسباب التى أدت الى انتشارها وذيوعها زمن سلاطين المماليك وذلك فى ضوء ما أمدتنا به المصادر التاريخية من نصوص ووثائق .

لو تركنا مصادر التاريخ المملوكى جانبا ورجعنا الى مصادر العصور السابقة لوجدنا أول اشارة الى تلك الظاهرة تتعلق بابن مسعود الذى

أخذ بأرض الحبشة فى شىء فأعطى دينارين حتى خلى سبيله ، بيد أنه أئمة التابعين لا يرون فيما حدث نوعا من الرشوة ، ويرون أنه لا بأس أن يصانع الرجل عن نفسه وماله إذا خاف الظلم (٧) .

وعلى هذا فهناك إجماع على أن أول من رشا فى الاسلام هو المغيرة ابن شعبه الذى ولى عمل الكوفة عام ٦٦٢/٤٢ من قبل الخليفة معاوية بن أبى سفيان ، فحفظه على الرغم من وجود كثير من الشيعة والخواارج ، مستخدما فى ذلك شتى الوسائل حتى غير المشروعة منها بذل المال (٨) .

وتروى مصادر هذا العصر أيضا أنه فى أثناء ولاية عبد الله ابن عبد الملك على مصر غلت الاسعار عام ٧٠٥/٨٦ ، وترعت فتشامم به المصريون ، وزعموا أنه ارتشى ، وكثروا عليه وسموه مكيسا ، وذموه شعرا على لسان زوعة بن سعد الله بن أبى زمزمة الذى قال فيه عند مغادرته لمصر .

إذا سار عبد الله من مصر خارجا فلا رجعت تلك البغال الخواارج
أتى مصر والمكيال واف مغربل فما سان حتى سار المد فالج
ولعل هذا كان من أسباب مصادرة أخيه الوليد له بمجرد وصوله الى الأردن حاملا الاموال والهدايا والتحف التى يبدو أنه جمعها أثناء ولايته (٩) .

وجاء فى الكندى أيضا أن كتاب يحيى بن ميمون الحضرمي ، الذى تولى قضاء مصر عام ٧٢٣/١٠٥ من قبل الخليفة هشام - كانوا لا يكتبون قضية الا برشوة ، فكلم يحيى فى ذلك فلم ينكره مرة بعد مرة فلم يعزل. منهم أحدا عن كتابته ، وعندما علم الخليفة بالأمر كتب بصرفه قائلا فى كتابه للوليد بن رفاعه ، وإلى مصر « اصرف يحيى عما يتولاه من القضاء مذموما ماحورا ، وتميز لقضاء جندك رجلا عفيفا ، ورعا تقيا ، سليما من العيوب لا تأخذه فى الله لومة لائم » (١٠) .

وتشير مصادر العصر العباسي أيضا الى تفش هذه الظاهرة سعيا للحصول على مناصب الدولة وأهمها الوزارة فقد كانت الخاطبون لها يتنافسون فى السعائيات والوساطات ودفع الرشاوى الى القواد الأتراك ونساء القصر للوصول الى مركز الوزارة وحسبنا دليلا على ذلك ما روت هذه المصادر بصدد الربيع حاجب الخليفة المنصور الذى توسط ليعقوب بن داود فى منصب الوزارة برشوة مقدارها مائة ألف دينار (١١) .

ويفهم من مصادر هذا العصر أنه بمجرد نجاح هذا الساعى وتولية الوزارة فإنه كان يسارع الى مناظرة الوزير السابق ومطالبته بالأموال التى جمعها أثناء وزارته مستخدما فى ذلك شتى أنواع المصادرة والتعذيب، بل وصل الأمر أحيانا الى الاستيلاء على أموال زوجته وأقاربه (١٢) .

وكان كل وزير جديد يأتى بحاشيته وأنصاره ليضعهم فى وظائف الدولة فإذا ما سقط هذا ذهب هؤلاء بذهابه ، الأمر الذى نتج عنه كثرة تغيير العمال والموظفين وزاد الأمر سوءا شعورهم بعدم الاستقرار فى وظائفهم مما أضعف مركز الوزراء ، ووقف حائلا دون الاستقرار الإدارى فأصاب الخلل أركان الدولة وفشا الفساد وعمت الرشوة وكثرت المظالم ، لان الوزير متى تقلد المنصب فإنه كان يضع فى اعتباره استرداد ما خسره مستعينا على ذلك بشتى أنواع الوسائل مثلما كان يفعل أبو على محمد ابن عبيد الله الخاقانى الذى ولى الوزارة مدة سنتين اشتهر خلالهما بكثرة التولية والعزل ، إذ كان يعين فى المنصب الواحد رجلا كثيرين واحدا بعد الآخر ، ولم يكن ذلك عن قلة تقدير للمسئولية ، بل لياخذ من كل منهم رشوة (١٣) .

وتحدثنا المصادر بصدده أنه اجتمع فى خان واحد بمدينة حلوان بالعراق سبعة أنفس ، قلدهم الخاقانى كل واحد منهم أعمال الكوفة فى عشرين يوما ، كما تروى أيضا انه اجتمع بالموصل خمسة آخرون قد قلدهم منصبا آخر ، وهناك تشاكوا ما بذلوه عن تقليدهم (١٤) . وذكر عريب كذلك أنه قلدهم عمالة بادوريا فى أحد عشر شهرا ، أحد عشر عاملا (١٥) .

وتروى المصادر أيضا كيف عمد يحيى البرمكى الى شراء الناس بالمال فكان اذا ركب يعد صررا فى كل صرة مائتا درهم يدفعها الى المعترضين له ، أما ابنه جعفر فإنه كان يحمل الدنانير مع خادمه ليشتري الناس فى حضرته بعطائه وكرمه (١٦) .

ونعلم أيضا ان الرشوة كانت سببا فى معاداة عرب مصر لولاة العباسيين اذ تشير المصادر الى أن بعض ولايتهم كان يقبل الرشوة مثل موسى بن مصعب الذى ولى عام ٧٨٣/١٦٧ من قبل الخليفة المهدى ، والذى تشدد على الناس وساءت سيرته وارتشى فى الأحكام ، كما رتب دراهم على أهل الاسواق وعلى الدواب فكرهه الجند وتشقّبوا عليه وناذوه (١٧) .

كذلك لم يكن حال قضاة مصر زمن العباسيين أحسن بكثير من حال

ولاتها فقد عرف بعضهم بتعاطى الرشوة وبالاغتماس فيها هم وكتابهم ويكفيها
أن تشير هنا الى المفضل بن فضالة الذي ولى القضاء للمرة الثانية عام
١٧٤/٧٩٠ زمن الخليفة هارون الرشيد واتخذ من كاتبه فليح بن القمري
صاحباً للمسائل ليسأل الناس عن الشهود وليشهد عليهم ، « فتحدث الناس
أنه كان يرتشى من أقوام ليذكرهم بالعدالة » ، ولهذا قال فيه اسحق
بن معاذ :

سادعو الهى حتى الصباح
لكيما يعيدك كلبا هزيلا
سننت لنا الجور فى حكمنا
وصيرت قوما لصوصا عذولا (١٨) •

ويفهم أيضا من قصيدة لبحيى الخولاني أن القاضى عبد الرحمن
ابن عبد الله العمري الذى ولى قضاء مصر عام ١٨٥/٨٠١ قد عرف بالاغتماس
فى الرشوة ، اذ يقول فيه بعد عزله وتولى هاشم بن أبى بكر البكرى
لمنصبه سنة ١٩٤/٨٠٩ :

اشكروا الله على احسانه
فله الحمد كثيرا والربح
وجع القبط الى اصلهم
بعد خزى طوقوه وتعيب
ودنانير وشوها قاضيا
جائرا قد كان فينا يفتصب
اخذ الاموال منهم خدعة
وتولى عنهم ثم هرب
ابلسج البكرى عنى انه
عادلا فى الحكم فراج الكرب
قد امارت الجور فينا والرشا
واشاع العدل فينا فرتب

انه قد كان يقفى بالهوى
وبيع الحكم جورا ويهب
ما كفته رشوة ظاهرة
وقضايا جوركم فيها عجب
ان اتى اعظم ما يأتى به
أحد ان صير القبط عربا (١٩) .

ويروى صاحب كتاب الولاة والقضاة بأن ابراهيم بن الجراح الذى تقلد
قضاء مصر سنة ٩١٩/٢٠٥ قد تعرض لسخط المصريين عليه بسبب ابنه
الذى أفسد أموره وأخذ الرشى من الناس ، مما جعلهم يلقون بمصلاه خارج
المسجد الجامع فاضطر الى الجلوس للحكم فى منزله ولم يستطع العودة الى
الجامع حتى صرف (٢٠) .

والى هؤلاء القضاة يضيف الكندى كلا من محمد بن الحسن بن أبى
الشوارب المتوفى سنة ٩٦٠/٣٤٩ ، الذى « لم يكن محمودا فى ولايته
ومنسوبا الى الارتشاء فى الأحكام (٢١) » ، والقاضى محمد بن بدر الصيرفى
المتوفى سنة ٩٤١/٣٣٠ ، الذى يقول عنه انه صاحب رشوة فى قضائه
ولم يكن بالمحمود (٢٢) .

ويبدو أن تفشى هذه الظاهرة فى دواوين العصر العباسى المصرية قد
شمل أيضا اصحاب الشرطة ، اذ تتحدث المصادر فى معرض اشارتها الى
ولاية كيدر نصر بن عبد الله على مصر سنة ٨٣٣/٢١٨ ، بأنه جعل على
شرطته اسبنديار ، ولكن الخليفة المأمون بعث اليه برجل من العجم يقال
له ابن بسطام فولاه مكانه ، بيد أن كيدر سرعان ما عزله لسوء سيرته
ولرشوة ارتشاها ، بل أمر بضربه بالسوط فى صحن المسجد الجامع
وجعل مكانه رجلا بخاريا يقال له ذاوة (٢٣) .

والحق أن الرشوة لعبت فى القرن الثالث الهجرى التاسع الميلادى
دورا سيئا فى حياة عمال الدواوين وغيرهم خاصة بعد أن أصبح لكل
شئ ثمن يبدل وخصوصا للمناصب الهامة التى يمكن أن تدر على صاحبها
ربحا وفيرا ، بدليل أن القاضى حسين بن محمد الهاشمى بذل فى سنة
٨٦٣/٢٤٩ مائتى ألف درهم من أجل الحصول على قضاء البصرة ، فأخذ منه
المال ولم يقلد شيئا . وفى هذا يقول المؤرخ ابن تغرى بردى متشفيا :
« يرحم الله من فعل معه ذلك وخاتله ، ويرحم من يقتدى بفعله مع كل
ما يسعى فى القضاء بالبذل والبرطيل (٢٤) » .

ويبدو أن تعشى الرشوة كان سببا في تشدد بعض الخلفاء مع الولاة
واقدامهم على عزل من يسيء التصرف منهم ، بل وتخصيص مكان لهؤلاء
المعزولين على شاطئ دجلة أطلق عليه اسم دار خالده (٢٥) ، حيث يستخرج
منهم هناك ما أخذوه ظلما ، ويكتب عليه اسم من يأخذه ، ثم يوضع في
بيت مال عرف ببيت مال المظالم (٢٦) .

ومع ذلك فمن الواضح أن الرشوة زمن العباسيين قد مست الخلفاء
أنفسهم بدليل ما رواه الطبري من أن الخليفة الهادي سعى لأخذ البيعة لابنه
جعفر من هارون عارضا عليه في مقابل تنازله عن ولاية العهد ألف ألف
دينار (٢٧) ، ولحق بعض الخلفاء على تقديمها ، فقد حدث أن شكت إحدى
حظايا الخليفة مرة من ماطلة بعض أصحاب الدواوين في تسليم إقطاع
وهبه لها الخليفة ، فقال لها كان الصواب أن تبغى إليه بثياب والطف ،
فتستغنى عن خطابي ، ففعلت ما نصحتها به ، وتم لها ما أرادت بدون
عناء (٢٨) .

وكما شاعت الرشوة في العصر العباسي ، وجدت أيضا زمن
الآخشيديين . فقد روت المصادر المعاصرة في معرض ترجمتها للقاضي
عبد الله أحمد بن شعيب ، المعروف بابن وليد ، أنه كان محاورا بمكة
فاجتمع به اليهود وحسنوا له أن يتسلم القضاء عوضا عن أخيه فسعى
في ذلك ، فاجابه كافور بعد أن بدل له مالا فوقع له يتسلم العمل
فتسلمه منه (٢٩) . كما روت أيضا في ترجمة القاضي عبد الله بن محمد
بن الخصيب أنه وضع كتابا مزورا على الخليفة في حق أبي طاهر الذهلي ،
قاضي دمشق ، فعزله كافور وأضاف قضاء دمشق إلى ابن الخصيب قاضي
مصر ، ورغم أن أبي طاهر قد سارع بإرسال كتاب من بغداد إلى كافور
موضحا له الأمر ومبيناً له أن هذه الكتب مزورة ومدسوسة عليه ، إلا
أننا نلاحظ أن كافورا لم يرجع في قراره ، ولم يتوقف عن مساعدة
ابن الخصيب ، بسبب تقربه إلى كافور بمال أهده له مما جعله يساعده
ويعضده (٣٠) .

ويبدو أن حب كافور للمال وما عرف عنه من تناول الرشوة ، قد شجع
عبد الله بن أحمد بن شعيب المعروف بابن الوليد قاضي مكة ، الذي
عرف بخبرته في السعي والبدل على أن يسارع بعد موت ابن الخصيب
للحصول على منصبه ، أي قضاء مصر ، فبذل لكافور ثلاثة آلاف دينار ،
بيد أن اليهود وأعيان مصر أصروا على تولية آخر بدلا منه واستقر رأيهم

على أبي طاهر الذهلي ، قاضي دمشق المعزول ، الذي كان قد دخل مصر عام ٩٠١/٣٤٠ بعد عزله ، وبقي بها الى وفاة ابن الخصيب . وعبثا حاول كافور التخلص من هذا المأزق وذلك الاصرار ، الا أنه فشل في النهاية بعد أن ركب أبي طاهر الى دار تحرير الخادم الذي شرح لكافور مدى اصرار الشهود والاعيان على توليته ، مما جعله يرضخ في النهاية ويقلده منصب القضاء (٣١) ، مضحيا بالمبلغ المعروض عليه ، وان كانت المصادر لم توضح لنا عما اذا كان قد رده ثانية الى ابن الوليد ، أم اختلسه وكان شيئا لم يكن !

وتحتوى مصادر العصر الفاطمي أيضا على العديد من الحالات التي تثبت بما لا يقبل الشك أن الرشوة كانت متفشية بين أفراد هذا العصر . اذ تتهم هذه المصادر حمزة بن الغلبوني الذي استخلفه القاضي مالك ابن سعيد على الحكم عام ١٠٠٧/٣٩٨ بقلة الأمانة ، وظهور الخيانة ، ورقة الدين ، واغتصاب مال المسلمين ، والارتشاء على الحكم ، الى غير ذلك من القبائح (٣٢) .

ولعل شيوع الرشوة بين بعض قضاة هذا العصر ، كانت سببا في أن الخليفة الحاكم قد أمر بأن يضاعف للحسين بن علي بن النعمان رزقه وصلاته واقطاعاته ، حتى يحول بينه وبين أخذ الاموال بغير حق ، كما شرط عليه « ألا يتعرض من أموال الرعية لدرهم فما فوقه (٣٣) » .

كذلك شاعت الرشوة بين وزراء هذا العصر اذ يعيب مؤرخو هذه الفترة على الصالح طلائع بن رزيق حبه للمال وجمعه من أى سبيل (٣٤) ، كما يستنكرون عليه بيعه الولايات لمن يزايد عليها (٣٥) ، بحيث جعل مدة الولاية سنة أو ستة أشهر فقط ، وأيضا تتبعه لأرباب البيوتات والنعيم والاعيان وسلبه لنعمهم ، الأمر الذي ترتب عليه تضرر الناس من كثرة تردد الولاة عليهم . وقد كان طبيعيا أن يتبع هؤلاء الولاة نفس الأسلوب مع مرؤسيهم ، مما ادى في النهاية الى انتشار الرشوة والفساد ، بل وارهاق عامة الشعب والفلاحين بالضرائب (٣٦) .

ويكفينا دليلا على ذلك تلك الثروات الضخمة التي جمعها هؤلاء الموظفون في أوقات قصيرة ، اذ جاء في أحد المصادر أن أبا الفتوح موسى ابن الحسين ، أحد وزراء الخليفة الظاهر ، والذي لم يمكث في منصبه الا شهرا قليلة ، وجد لديه عند القبض عليه في شوال سنة ١٠٢٢/٤١٣

من العين ستمائة وعشرين ألف دينار ، وهو مبلغ كبير اذا قيس بالمدة القليلة التي قضاها في الوزارة (٣٧) .

ونعلم أيضا أن يعقوب بن كلس قد خلف جواهر قدرت قيمتها بأربعمائة ألف دينار ، وبز من كل صنف بخمسمائة ألف دينار ، عدا تركة من الأملاك والضمايع والرابع والعين والورق وأواني الذهب والفضة ، واعتبر والطيب والثياب والفرش والمصاحف ، والكتب والجواري والعبيد ، والخيول والبغال والنوق والحمير والابل ، والغلال وخزائن الاشربة والأطعمة التي قومت بأربعة ملايين دينار سوى ما جهز به ابنته وبلغت قيمته مائتي ألف دينار .

وتتحدث المصادر أيضا عن ثروة بدر الجمالي الضخمة على الرغم من أن البلاد لم تكن قد برئت تماما مما أصابها من محن ، ولتخمين مقدار هذه الثروة يكفي أن نعلم أن أحد كتابه قد اشترى سمكة من عبيد بالف دينار وحرقها في النار في جلسة واحدة (٣٨) . كما تروى المصادر بأنه مارس الرشوة فقد دفع لبدر بن حازم مبلغ اثني عشر ألف دينار وخلعا كثيرة في مقابل أن يسلمه حيدرة بن إبراهيم أبو طاهر ، الذي يقال أنه سلع جلد حيا (٣٩) . كما أطنبت الكتب التاريخية والمؤرخون في ذكر الثروة التي خلفها الأفضل بن بدر الجمالي حتى ان الخليفة الأمر ظل أربعين يوما في دور الأفضل ، وبين يديه الكتاب يكتبون ما ينقل الى القصر منها ، ومن الغريب أن يستطيع الأفضل جمع هذه الثروة الضخمة في وقت كانت فيه البلاد تعاني من ويلات الحروب الصليبية وضمايع ممتلكاتها في الشام وغيرها (٤٠) .

والواقع أن دراسة هذه الثروات تدل دلالة قاطعة على الوسائل غير المشروعة التي اتبعت في جمعها ، ويأتى على رأسها جميعا الرشوة التي شاعت خلال هذه الفترة متخذة صورا شتى منها بيع الولايات والمزايدة على الدواوين مثلما فعل أحد النصاري ويدعى بالآخرم ، اذ استطاع التوصل في أيام وزارة أبو المظفر بهرام الأرمي ، الى ديوان النظر نظير بذل يومى قدره ألف دينار ، سوى المؤن والغرامات الأخرى (٤١) .

وكما مست الرشوة خلفاء العصر العباسي فقد دنست أيضا بعض خلفاء العصر الفاطمي اذ تروى المصادر المعاصرة كيف أن الوزير عيسى بن نسطوريس عندما قبض عليه الخليفة العزيز استشفع بسبب الملك

ابنة الخليفة ، وقدم لحزاة العزيزة ثلاثمائة ألف دينار (٤٢) ثمنا لاطلاق
سراحه .

ويتضح أيضا من مصادر العصر الايوبى ان الرشوة كانت متفشية فى
بعض نواحي الجهاز الادارى فقد ذكر النابلسى ان بعض السكان القرييين
من حراج السنط كانوا يقومون بقطع أخشابها فيأخذون جزءا منه لتعمير
السواقي وآلات المعاصر ، ويحملون الباقي على مراكب الى ساحل مصر
حيث دأبوا على دفع رشوة لتسهيل أعمالهم التهربية ، وقيامهم ببيع
تلك الأخشاب لحسابهم الخاص بأموال كثيرة (٤٣) .

وفهم كذلك من عبد الرحمن الشيزرى أن وكلاء القضاة قد دأبوا
على أخذ الرشوة من المتخاصمين وفى هذا يقول « وأما الوكلاء الذين
بين يدي القاضى فلا خير منهم ، ولا مصلحة للناس بهم فى هذا
الزمان ، لأن أكثرهم رقيق الدين يأخذ من الخصمين ، ثم يتمسكون فيه
بسنة الشرع ، فيوقفون القضية ، فيضيع الحق ويخرج من بين يدي
طالبه وصاحبه (٤٤) » .

ويشير المقرئى أيضا فى حوادث سنة ٦٢٣/١٢٣٥ الى تنصيب
الأنبا كيرلس بطرقا على الاسكندرية لليعاقبة عن طريق السعى والبذل
بعد أن خلت أرض مصر من الأساقفة ، ويروى لنا كيف أن حبه للرياسة
وجمع المال قد أثار عليه أقاربه والزامة ، فقام عليه ابن الثعبان الراهب
وعانده وذكر مثالبه ، وأنه انما تقدم بالرشوة ، فلا تصح كهنيته على
حكم القوانين . ومال معه جماعة وعقدوا له مجلسا بحضور صاحب
معين الدين وأثبتوا عليه أمورا شنيعة وعزموا على خلعه ، لولا أن قام الكتاب
والمستوفون بديار مصر وتحدثوا مع صاحب معين الدين لصالحه ، فقبل
أن يستمر على بطركيته مقابل مبلغ من المال يحمله الى السلطان (٤٥) ؛
وعلى هذا فقد استنطاع هذا البطريك ان يشتري منصبه مرة ثانية عن
طريق البذل وأن يستمر فيه حتى وفاته سنة ٦٤٠/١٢٤٢ .

ويذكر ابن واصل أن الملك الظاهر صاحب حلب قد حصل فى
سنة ٥٩٩/١٢٠٢ على مبلغ عشرة آلاف دينار وضيعة تسمى القرادى من
أعمال شبختان ، نتيجة لتوسطه فى الصلح بين السلطان العادل وصاحب
ماردين (٤٦) .

وجاء فى أحد المصادر أيضا أن السلطان المشار اليه قد عرض على

الناصر داود أن يبعث انيه بأخيه الصالح نجم الدين فى قفص حديد تحت الاحتفاظ فى مقابل بذل قدره أربعمائة ألف دينار وتقليد بمديبة دمشق ، الا أن هذا العرض لم يكن مغريا بدليل ان الناصر داود كتب اليه قائلا : « ٠٠٠ فأما الذهب فهو عندك كثير ، وأما دمشق فاذا أخذتها ممن هي معه وسلمتها الى سلمت أخاك اليك (٤٧) » .

نخرج من هذا العرض بان الرشوة كانت متأصلة فى النفوس بدليل أقدام السلاطين عليها ، الا أن الحق يمل علينا أن ننزه بعض السلاطين عنها من أمثال الزين بن صلاح الدين فقد روت المصادر أن عبد الكريم البيهساني أخا القاضى الفاضل بذل له فى عام ١١٩٤/٥٩١ على قضاء الاسكندرية أربعين ألف دينار مصرية ، وكان رسوله فى ذلك الأمير فخر الدين جهاركس ، الذى بذل له أيضا خمسة آلاف دينار (٤٨) الا أن العزيز رفض هذا العرض فى وقت كان فى غاية الضرورة الى المال وقال للأمير فخر الدين « أعد المال الى صاحبه وقل له إياك والعود الى مثلها ، فما كل ملك يكون عادلا ، وعرفه انى اذا قبلت هذا منه ، أكون قد بعث به أهل الاسكندرية وهذا لا أفعله أبدا » ٠٠ فلما سمع هذا جهاركس وجم وظهر فى وجهه التغيير نتيجة لهذا الموقف الذى أضاع منه خمسة آلاف دينار ثمن وساطته ، بيد أن العزيز عوضه عنها باطلاق جهة طنبذة له ، ومغلها فى السنة سبعة آلاف دينار (٤٩) .

وروى المؤرخ ابن تغرى بردى قصة أخرى مشابهة للأولى عن هذا السلطان مؤداهما أن السلطان العزيز قد ضاق ما بيده بمصر ولم يبق فى الخزانة درهم ولا دينار ، فجاء رجل من أهل الصعيد الى أزكش سيف الدين ، وقال : عندى للسلطان عشرة آلاف دينار ولك ألف دينار ، وتولينى قضاء الصعيد ، فدخل أزكش الى العزيز فأخبره فقال : « والله لا بعث دماء المسلمين وأموالهم بملك الأرض » ! وكتب ورقة لأزكش بألف دينار قائلا « أخرج فأطرد هذا الدبر ولولاك لأدبته (٥٠) » .

مما تقدم نستطيع القول انه على الرغم مما جاء فى هذه النصوص من سلبيات كرفض العزيز للاموال المبدولة له فى وقت كانت فيه خزانة الدولة فى ميسس الحاجة الى الدرهم الفرد ، فقد اشتملت هذه النصوص أيضا على ايجابيات تؤكد أن الرشوة كانت شائعة حتى فى زمن العزيز بدليل قبول كل من جهاركس وأزكش للمبالغ التى بذلت لهما ثمنها

لوساطتهما. لدى السلطان ، وبذا يكون المقرري قد صدق بعض الشيء
حين كتب فى معرض حديثه عن البراطيل أن « أول من عمل ذلك بمصر
الصالح بن رزيق قنّى ولاية النواحي فقط ، ثم بطل وعمل فى أيام العزيز
صلاح الدين أحيانا ٠٠٠ (٥١) » .

من هذا العرض يمكننا القول بأن الرشوة كانت موجودة منذ القرون
الأولى للإسلام حيث ساعدت بين الحكام والوزراء ، بين الولاة والعمال ،
بين القضاة والكتاب ، متخذة صورا شتى على الرغم من تحريم الشريعة
الإسلامية لها إذ لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشى
والمرتشى (٥٢) ، كما شدد على العمال بعدم قبول الهدايا . فقد روت
كتب الأحاديث النبوية أنه استعمل رجلا من الأزد يقال له ابن اللتبية على
الصدقة ، فجاء فقال : هذا لكم ، وهذا أهدي الى ، فقام النبي صلى الله
عليه وسلم على المنبر فحمد الله وأثنى عليه وقال : « ما بال العامل
نبعثه فيحى فيقول هذا لكم وهذا أهدي لى ، الا جلس فى بيت أمه أو
أبيه فينظر إيهدي اليه أم لا ، والذي نفس محمد بيده لا يقال أحد منكم
منها شيئا الا جاء به يوم القيامة يحمله على عنقه بعير له رغاء ، أو بقرة
لها خوار ، أو شاة تيعر ، ثم رفع يديه حتى رأينا عفرتي ابطيه ثم قال
اللهم هل بلغت مرتين (٥٣) » .

على أنه من الخطأ البين أن نرمى كل الحكام بداء الرشوة وبالانغماس
فيها ، لان التاريخ يحدثنا عن وجود فئة من هؤلاء الحكام عرفت بنزاهتها
وتعففها عما بأيدي الرعية من الأموال وغيرها ، فئة بذلت قدر طاقتها
لل قضاء على هذه الظاهرة التى حرمها الدين ونهى عنها ، ولكن ماذا تستطيع
تلك الفئة أن تفعل أمام ضعاف النفوس الراغبين فى الثراء بأيسر الطرق
وبأبخس الوسائل ، لقد حاولت محاربتها والضرب بيد من حديد على
مرتكبيها ونجحت أحيانا وفشلت مرات عديدة ، لان حب المال كان يتفوق
دائما بدليل استمرار تلك الظاهرة على مر العصور الإسلامية وبدليل انها
اتخذت زمن سلاطين المماليك صفة الذبوع والانتشار بعد أن اصطبغت
بالصبغة الرسمية وأصبحت تمارس علنا دون خفاء كما سوف نرى فى
الفصول القادمة .

الفصل الثاني

الاطين المماليك
والبنل والبرطلة

عرفنا فى الفصل السابق كيف انتشرت الرشوة فى مجتمعات العصور الاسلامية السابقة على العصر المملوكى ، وبقي أن نحاول القاء الضوء عليها زمن سلاطين الماليك للتعرف على بداية نشأتها عندهم ، والمدى الذى وصلت اليه خلال قرنين ونصف من الزمان .

على الرغم مما جاء فى خطط المقرئى من أنها ارتكبت للمرة الاولى زمن الأمير شيخو الذى استنفا عند تعيينه لعمال الأقاليم ، وأنها انتشرت وأفحش فيها زمن السلطان الظاهر برقوق ١٣٨٢/٧٨٤ (٥٤) ، فإنه بالامكان التأكيد بأن البذل والبرطلة وجدا منذ بداية العصر المملوكى ، فقد ذكرت المصادر التاريخية فى حوادث ١٢٥٩/٦٥٨ أن القاضى ابن الزكى سعى فى قضاء دمشق ، وبذل أموالا كثيرة ليستبى فيه وفيما بيديه من المدارس ، فبقى نحو الشهر ثم سافر مع السلطان الظاهر بيبرس الى مصر فولى بعده القاضى ابن سنى الدولة (٥٥) . كذلك أشارت المصادر عينها الى أن القاضى بدر الدين الكردى المتوفى سنة ١٢٦٤/٦٦٣ ، ولى قضاء القضاة بالديار المصرية مرادا ، وأنه ظل فى ارتقاء الى أوائل دولة الظاهر بيبرس ، كما رمت المصادر بأخذ الرشاش من قضاة الأطراف والشهود والمتحاكين ، فى الوقت الذى نعتته بالجود والكرم (٥٦) .

وروى الصفدى أنه كان فى أيام قراسنقر بحلب ، زمن السلطان المنصور قلاوون مستوفى على الأوقاف يهودى ، نضايق الفقهاء وأهل

الأوقاف وشدد عليهم ، فشكوه الى قراسنقر الذى استجاب لهم وعزله من منصبه ، الا أن اليهودى سعى وبرطل ونجح فى العودة مرة ثانية الى منصبه ، حيث عاملهم أشد من المرة الأولى ، فلم يسعهم الا أن يشكوه من جديد ، ومع ذلك فقد نجح فى العودة الى منصبه مرة ثالثة عن طريق السعى والبرطلة ، حينذاك لم يجد الفقهاء أمامهم سوى الاستعانة بالخطيب شمس الدين الخابورى لينجيهم من هذا الأفاق الذى نجح فى شراء ذمة النائب أكثر من مرة بما يبذله له من الأموال ، وإن كان الصفدى قد ضمن علينا بذكر المبالغ التى برطل بها على هذه الوظيفة (٥٧) .

ونعلم أيضا أنه فى زمن السلطان العادل كتبنا ٦٩٤ - ١٢٩٤/٦٩٦ - ١٢٩٦ أكثر الوزير فخر الدين عمر بن عبد العزيز الخليلي من المظالم ، وجارت حاشية السلطان وماليكه على الناس ، وطعموا فى أخذ الأموال والبراطيل والحمايات (٥٨) .

وكما وجدت الرشوة فى القرن السابع الهجرى/الثالث الميلادى ، شاعت أيضا فى القرن الثامن الهجرى/الرابع عشر الميلادى وبصفة خاصة زمن السلطان الناصر محمد بن قلاوون الذى كانت أمانته حديث المصادر المعاصرة (٥٩) ، ومع ذلك فقد سجلت لنا نفس المصادر بعض حالات الرشوة التى تمت أثناء سلطنته الثانية ، إذ جاء بصدد ناصر الدين والى القاهرة ، أنه استقر فى ولاية الجيزة ١٣٠١/٧٠١ فوقعت بينه وبين القبط مرافعة جعلته يقدم على رشوة الدولة بمبلغ ثلاثمائة دينار (٦) حتى تسلمهم اليه ، وبعد أن أتم له ما أراد ضيق عليهم وأخذ منهم جملة مستكنزة من الأموال يبدو أنه استعملها أيضا فى السعى لنيل منصب الوزارة الذى نجح بالفعل فى الوصول اليه سنة ١٣٠٣/٧٠٣ . بيد أنه سرعان ما تعرض لنقمة الأمير سلار النائب لهدية مقدارها ألفا دينار أهداها الى السلطان الناصر ليشتري بها هدايا لحريمه ، فقبض عليه وصادره وسجنه حتى مات فى العام التالى (٦١) .

ومن الواضح أن البذل والبرطلة على الولايات قد أزعج السلطان الذى كان يمقت من يرتشى ويعاقبه أشد عقوبة بدليل ما رواه المؤرخ ابن كثير من أنه فى عام ١٣١٢/٧١٢ « قدم كتاب من السلطان الى دمشق أن لا يولى أحد بمال ولا رشوة فإن ذلك يقضى الى ولاية من لا يستحق الولاية ، والى ولاية غير الأهل (٦٢) » .

ولكن هل استجاب الناس الى ما تدبهم السلطان اليه ؟ ان الاجابة على هذا السؤال تبدو واضحة من خلال تلك النصوص التى تمتلىء بها

يطون مصادر هذا العصر ، والتي تشير باصبع الاتهام الى هؤلاء الذين أقبلوا على أخذ الرشوة مثل محب الدين ولد القاضي ابن دقيق العيد الذي يعيب عليه المؤرخ ابن حجر أخذ المال ممن يسعى في الوظائف عند أبيه (٦٣) ومثل جمال الدين عبد الله بن جلال الدين القزويني ، الذي عرف بلهوه وشرهه في المال وأخذ الرشوة من القضاة (٦٤) شأنه في هذا شأن ولد القاضي أحمد بن عمر المقدسي ، الذي تعاطى بيع الأوقاف والارتشاء مما اضطر السلطان الناصر في النهاية الى عزل الشيخين من أجل ولدهما بسعاية الأمير جنكلي بن البابا عام ١٣٣٧/٧٣٨ (٦٥) . كما تعيب المصادر على مغلطاي الجمالي الأستاذار أخذه الأموال على الولاية والعزل في الوقت الذي تصفه بالجود والصبر (٦٦) .

وتفويض المصادر ايضا بأخبار هؤلاء الذين لجثوا الى البرطلة من أجل قضاء حوائجهم والوصول الى أهدافهم ، فقد ذكر الرحالة المغربي ابن بطوطة أن فخر الدين بن مسكين برطل بمبلغ ألف دينار على ولاية قضاء الاسكندرية زمن السلطان الناصر محمد بن قلاوون (٦٧) . كما روى أبو الفداء أن القاضي علاء الدين علي بن عثمان الزرعي المعروف بالقرع ، ولي قضاء حلب عن طريق البذل ، وإن كان لم يسجل لنا قيمة المبلغ المبذول (٦٨) . ونعلم أيضا ان شمس الدين غبريال الناظر استطاع عن طريق البرطلة أن يفلت من عقوبة السجن بل وينسحب الى الشرق ، وكان قد لجأ « بموافقة ناظر الصاغة وابن البعشور الصيرفي الى الغش في الذهب فحملوا المثقال نحو أربعة قرايط فضة واستثمر هذا سنوات والرعية ، بل والدولة في غفلة من أن تفتن لذلك وقد امتلأت الأيدي من الذهب البعشوري » (٦٩) .

ويفهم مما رواه المقرئ في حوادث سنة ١٣٣٤/٧٣٤ أن البرطلة كانت سببا في قلة متحصلات الديوان من الأموال اذا أخبر النشو السلطان الناصر « بأنه لا يتمكن مع قيام الأمير قوصون والأمير بشتاك أن يجمع للسلطان شيئا من المال فانهما وأمثالهما قد اعتادوا من المباشرين للسلطان أن يتفق المباشر عليهم نصف متحصل الديوان برطيلًا ، وأنه فقير ليس له مال يبرطل به ، ولا هو ممن يبرطل بمال السلطان ، وأنه لو سلم منهم لمأ خزانة السلطان وحواصله أموالا ، لكنه يخشاهم أن يغيروا السلطان عليه . ورمى النشو المباشرين مع ذلك بغطائم من كثرة أموالهم ونعمهم ، مما أخذوه في مباشرتهم من مال السلطان ، فاذن له السلطان في عمل ما يختاره ، وأن يتصرف في الدولة ولا يبالي بأحد ،

ووعده بتفويض يده وتمكينه ومنع من يعارضه (٧٠) » . ويبدو ان السلطان قد صدق في وعده للنشوء ، لاننا نطالع في المصدر السابق أنه أمر بعزل الأمير سيف الدين بغسا عن الداودية في السابع عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٣٢٥/٧٢٦ بسبب أخذه البراطيل (٧١) .

الخلاصة أن الرشوة شاعت زمن السلطان الناصر محمد بن قلاوون، بل قد لا تكون مبالغين إذا قلنا ان السلطان نفسه كان يتعاطى الرشوة في صورة الهدايا فقد روى ابن كثير ما نصه : أنه « في يوم الخميس سابع ذي القعدة سنة ١٣١٤/٧١٤ قدم القاضي بدر الدين بن الحداد من القاهرة متوليا حسبة دمشق ، فخلع عليه عوضا عن فخر الدين سليمان البصراوي ، فسافر سريعا الى البرية ليشتري خيلا للسلطان يقدمها رشوة على المنصب المذكور (٧٢) » .

كما روت المصادر في معرض ترجمه نجم الدين محمود بن شروين المعروف بوزير بغداد ، أنه قدم من بغداد الى القاهرة في دولة الملك الناصر محمد بن قلاوون ، فلما سلم على السلطان وقبل الأرض ، حظ في يده حجر بلخش (٧٣) زنته أربعون درهما ، قوم بمائتي ألف درهم ، فأمره السلطان وأعطاه مقدمة ألف بديار مصر ، ثم ولي الوزر غير مره (٧٤) .

وعرفت الرشوة أيضا على عصر السلطان الناصر شهاب الدين أحمد سنة ١٣٤٢/٧٤٣ ، الذي قال عنه المقريزي أن سيرته كانت سيئة ، ونقم الأمراء عليه أمورا كثيرة منها « ان رسله التي كانت ترد من قبله الى الأمراء برسائله وأسراره ، أوباش أهل الكرك ، فلما قدموا معه الى مصر أكثروا من أخذ البراطيل وولاية المناصب غير أهلها (٧٥) » .

وفي أيام السلطان الصالح عماد الدين اسماعيل شاعت الفوضى ودب الفساد في جميع أركان الدولة بسبب تمكن الخدام والجواري من السلطان وصار الناس يقصدونهم بالهدايا لقضاء حوائجهم .

وحسبنا أن تشير هنا الى جمال الكفاة ناظر الخاص وما حدث له مع الأمير أرغون العلاني بسبب اقطاع عينه الاخير لبعض أصحابه ، فرفض جمال الكفاة بحجة أن السلطان قد أخرجه مما أثار غضب الأمير أرغون وبعث اليه دواداره ومعه حياصة من ذهب ، وأمره أن يقول له عنه : « أنت ما بقيت تعطى شيئا الا ببرطيل وهذه الحياصة ببرطيلك ، خذها واقض شغل هذا الرجل (٧٦) » . والمتتبع لترجمة هذا الناظر يلاحظ أنه قد تعرض للعزل في عام ١٣٤٣/٧٤٣ لولا أن برطل للنائب اقسنقر السلاري بمبلغ مائة ألف دينار ، يقول المقريزي انه حملها شيئا بعد شيء ثم أعفى

عما بقي منها دون الإشارة الى هذا الباقي (٧٧) . وفي زمنه أيضا وجد أول ديوان للبراطيل ، حيث شاع ذلك في الأقطار وصار من له حاجة يأتي الى صاحب هذا الديوان فيبذل فيما يرومه من الوظائف فيحصل عليها في الحال (٧٨) .

أما عن السلطان الكامل شعبان ، فرغم قصر مدة حكمه التي لم تتعد العام ، فإنه قد فاق جميع أقرانه في ميدان البذل والبرطلة ، اذ أقبل على بيع الاقطاعات بلا حرج عن طريق البذل ، لدرجة ان الاقطاع كان يخرج عن صاحبه وهو لا يزال حتى يرزق وذلك على يد أغرلو والى القاهرة الذي فتح له باب الأخذ على الاقطاعات والوظائف بل وأحدث لذلك ديوانا قائما بداته عرف بديوان البذل ، مما جعل المؤرخ ابن تغرى بردى يصفه « بأنه أشر الملوك ظلما وعسفا وفسقا ٠٠٠ وأنه في أيامه خرجت بلاد كثيرة لشغفه باللهو وعكوفه على معاقرة الخمر وسمع الاغانى وبيع الاقطاعات بالبذل (٧٩) » .

ويسجل المؤرخون بعض حالات البذل والبرطلة التي تمت زمن السلطان الناصر حسن ، ولا سيما بعد أن فتح الوزير منجك اليوسفى باب الأخذ على الولايات والنزول على الاقطاعات مما أفضى فى النهاية الى توصيل الاوباش الى المراتب السنية ، واستقرار العوام وآحاد الباعة فى سلك الجندية (٨٠) ، وفى ذلك يقول المقرئى وفى شهر ذى الحجة سنة ١٣٤٨/٧٤٨ « قسم كثير من أهل دمشق للسعى من باب الوزير منجك فى المباشرات » ، كما ذكر فى حوادث العام التالى أنه فى شهر رجب « قصد عدة من أطراف الناس باب الوزير للسعى فى الوظائف بمال فلم يرد أحدا (٨١) » .

وشهد هذا العصر أيضا التنافس فى البذل على القضاء فقد روى المؤرخ ابو الفداء فى معرض حديثه عن نور الدين محمد بن الصائغ قاضى حلب أنه كان صالحا عفيفا لم يكسر قلب أحد ، ولكنه لخيريته طمع قضاة السوء فى المناصب ، وصار المتاحيس يطلعون الى مصر ويتولون القضاء فى النواحي بالبذل ، فحصل بذلك وهن فى الأحكام الشرعية (٨٢) . وفى ذلك يقول المؤرخ ابن الوردي مصورا لنا حال القضاء والقضاة على عصره :

قيل لى تبذل الذهب
يتولى قضاة حلب

قلبت هم يحسروننى
وانا اشترى الحطب

كما قال أيضا :

قيل برطى على القضا
ترغم الحسد العدى
قلبت هم يدحسوننى
وانا اشجد المدى (٨٣)

ولم يشذ عصر السلطان الأشرف شعبان عن بقية العصور السابقة ، فقد عرف عن هذا السلطان أيضا حبه للمال وميله الى تقاضى الرشوة بدليل تلك الرواية التى سجلتها لنا بعض كتابات هذا العصر ، وملخصها أن ناصر الدين محمد بن مسلم كبير تجار مصر سافر الى قوص فى شوال سنة ١٣٦٩/٧٧٠ للقاء بضائع قدمت له من الهند ، فاستغل ابنه نور الدين فرصة غياب أبيه وأشاع بين الناس موته ، بل وعمل عزاه تأكيداً لروايته ، ثم سارع الى السلطان الأشرف وبذل له خمسين ألف دينار حتى ممكنه من حواصل أبيه ، فكان ذلك على «تد تعبير أحمد مؤرخى هذا العصر» من شنيع ما وقع (٨٤) .

هذه هى صورة واضحة لبعض الجوانب السلبية فى مجتمع سلاطين المماليك البحرية شاهدنا خلالها كيف سرت الرشوة فى جميع أعضاء هذا المجتمع حتى شملت جميع طبقاته بما فى ذلك طبقة السلاطين أنفسهم ، وحسبنا دليلاً على ذلك ما رواه المؤرخ ابن تغرى بردى الذى كتب يعيب على هؤلاء تقاضيههم الرشوة والانغماس فيها بما نصه « ان غالب ملوك مصر ممن ملك مصر بعده — يقصد السلطان الناصر محمد بن قلاوون — يقتدى بشخص من أرباب وظائفه ، فيصير ذلك الرجل هو السلطان حقيقة والسلطان من بعض من يتصرف بأوامره ، وكل ذلك لقصر الادراك وعدم المعرفة ، فلذلك يتركون الاموال الجليلة والاسباب التى يحصل منها الألوف المؤلفة ، ويلتفتون الى هذا النزر اليسير القبيح الشنيع الذى لا يرتضيه من له أدنى همة ومروءة وهو الأخذ من قضاة الشرع عند ولايتهم المناصب وولاية الحسبة والشرطة وذلك كله وان تكرر فى السنة فهو شئ قليل جداً يتعوض من أدنى الجهات التى لا يؤبه اليها من أعمال مصر ، فلو وقع ذلك لكان أحسن فى حق الرعية وأبرأ لذمة السلطان والمسلمين من ولاية قضاة الشرع بالرشوة ، وما يقع بسبب ذلك فى الألكحة والعقود والأحكام وما أشبه (٨٥) » .

والواقع ان المؤرخ ابن تغرى لا يعيب هنا فقط على ملوك مصر تقاضيتهم الرشوة ، وانما يعيب عليهم اهمالهم لمرافق الدولة ونواحيها، وأيضا تسليمهم الأمور الى غير ذوى أهلها مما كان ويدانا ببداية الخراب الذى سوف تشهده البلاد زمن المماليك الجراكسة .

والسؤال الذى يواجهنا الآن كيف كان حال المجتمع زمن السلاطين الجراكسة وما مدى لانتشار البذل والبرطلة فى أيام أولئك الحكام ؟

إذا كانت المصادر التى دونت زمن سلاطين المماليك قد أمدتنا ببعض النصوص التى تثبت وجود الرشوة فى العصر الأول ، فانها قد امتلأت بالأمثلة التى تؤكد أن الرشوة قد اكتسبت صفة الشرعية والرسمية زمن الجراكسة ويكفي أن نسجل هنا بعض ما ورد فى بعض هذه الكتب بصدد أول سلاطين هذه الفترة ونعنى به الظاهر برقوق الذى كتب عنه المقرئى ما نصه « وحدث فى أيامه تجاهر الناس بالبراطيل ، فلا يكاد يلى أحد وظيفة ولا عملا الا بمال ، فترقى للأعمال الجلييلة والرتب السنية الأرزال » . كما أضاف أيضا أنه اشتهر فى أيامه ثلاثة أشياء قبيحة منها « التظاهر بالبراطيل التى يستأديها ، واقتدى الولاة به فى ذلك حتى صار عرفا غير منكر البتة » . ثم ختم حديثه قائلا : « وبالجمل فمساوته أضعاف حسناته (٨٦) » .

حقيقة ان المؤرخ المملوكى ابن تغرى بردى يشاحح المقرئى فيما كتب بصدد هذا السلطان وبصفة خاصة فيما يتعلق بأخذه للبراطيل معللا بأن هذه الظاهرة قديمة وترجع الى القرن الثالث الهجرى/التاسع الميلادى ولا زالت باقية حتى عصره ، وهذا ما أثبتته الدراسة بالفعل ، الا أننا لا نستطيع أن نقف الى جواره فى الدفاع عن الظاهر برقوق الذى اتخذت الرشوة على عهده صورة صارخة بدليل ما رواه ابن تغرى بردى نفسه عن هذا السلطان فى أيام مرض وفاته سنة ١٣٩٩/٨٠١ ، اذ يقول : « ثم انفض المجلس ونزل الأمراء بأسرهم فى خدمة الأمير الكبير ايتمش البجاسى الى منزله ، فوعده الناس أنه يبطل المظالم وأخذ البراطيل على المناصب والولايات (٨٧) » .

ونسوق دليلا آخر على تفشى الرشوة والجهر بها زمن السلطان برقوق وهو ما تضمنته رسالة تيمور لىك الذى بعث بها اليه فى ربيع الآخر سنة ١٣٩٤/٧٩٦ ، وجاء فيها « ٠٠٠ وكيف يسمع الله دعاءكم وقد

أكلتم الحرام وضيعتم جميع الأنام ، وأخذتم أموال الأيتام ، وقبلتم
الرشوة من الحكام ... (٨٨) » .

ولعل ما جاء في هذه الرسالة يفسر لنا ذلك الموقف الغريب الذي
أقدم عليه الظاهر برقوق بعد أن صارت سيرته على كل لسان خارج
المملكة ودخلها ، إذ تروى المصادر أنه خلع بعد مضي ثلاثة أشهر على
الشيخ بدر الدين محمود الكلستانى باستقراره في كتابة سر مصر رغم
فقره ، ورغم ما بذل له من أموال كثيرة في هذه الوظيفة ، إلا أنه أراد
على حد زعم المؤرخ ابن تغرى بردى « من يكون كفنا لهذه الوظيفة ، وأن
يكون مثولها صاحب لسان وقلم (٨٩) » .

وخلف برقوق ابنه الناصر فرج سنة ١٣٩٩/٨٠١ ، الذى لم يلبث
أن سار على سياسة أبيه في أخذ البراطيل على الوظائف ، إذ يذكر المؤرخ
ابن حجر في حوادث سنة ١٤٠٤/٨٠٦ أن علاء الدين أبى البقاء
استقر فى قضاء الشافعية بدمشق ، ثم لم يلبث أن وصل مرسوم
السلطان الى النائب بأن يقبض من ابن أبى البقاء مائتى ألف درهم ،
وهى التى جرت عادة القضاة بدمشق ببذلها للسلطان ، ويعلق ابن حجر
على هذه الحادثة بقوله « وكانت هذه الكائنة من أقبح ما فعل (٩٠) » .

وروى أيضا فى أحداث سنة ١٤٠٨/٨٠٩ أنه فى شعبان كثر السعى
لدى النائب نوروز فى الوظائف بالبراطيل وانتزاعها من أربابها ، وقبض
على كثير من التجار فصدروا ، حتى كأن أهل دمشق يشبهون تلك الأيام
بأيام تيمور لك (٩١) .

ولعل هذا الظلم كان وراء الاجراء الذى أقدم عليه الخليفة العباسى
فى شهر صفر سنة ١٤١٠/٨١٣ ، حيث أمر بأن ينادى فى القاهرة ومصر
بأنه « لا سلطان الا الخليفة » وأنه أبطل المكوس والمظالم ، وأخذ البراطيل ،
ورمى البضائع على التجار . وأن يأمر الخطباء بقطع اسم الناصر فرج
من الخطب ، وإقامة اسم أمير المؤمنين بمفرده (٩٢) .

ولكن هل بطل البذل وأخذ البراطيل بزوال ملك هذا السلطان ؟
بالطبع لم يحدث هذا ، بل يفهم من المصادر المعاصرة ان الأمر قد تفاقم
زمن السلطان المؤيد شيخ ، الذى اعتلى كرسى السلطنة عام
١٤١٢/٨١٥ ، والدليل على ذلك ما سجله المقرئى فى أحداث سنة
١٤١٧/٨٢٠ من أنواع الظلم التى عمت أرجاء البلاد وشملت جميع الحكام
ما بين محتسب ، ووال ، وحجاب ، وقضاة ، ونائب غيبة ، واستادار (٩٣) .

- حقيقة أن هذا المؤرخ قد نجح في إعطائنا صورة واضحة لما كان عليه المجتمع زمن المؤيد شيخ ، إلا أنه لم يخرج من التعميم الى التخصيص ، وإنما ركز كلامه عن أنواع الظلم التي عانى منها المجتمع في هذه الفترة ، ومن بينها الرشوة التي صارت على زمن هذا السلطان موردا رسميا من موارد الدولة المالية ، بدليل ما رواه أيضا في أحداث سنة ١٤٢١/٨٢٤ عن قدوم الأمير يشبك الاستادار من الوجه القبلي واستقرار السلطان به كاشفا للكشاف ، وفوض اليه عزل الولاة بالأعمال وولايتهم ، عونا له على كلف الديون ، بما يأخذه منهم من البراطيل (٤٩) .

وخلف المؤيد شيخ ابنه المظفر أحمد الذي لم يلبث أن خلعه المماليك على طريقةهم المعهودة ولولوا الظاهر ططر في شعبان سنة ١٤٢١/٨٢٤ . ورغم قصر المدة التي قضاها في السلطنة ، فقد حاول جاهدا القضاء على الرشوة ، ومن ذلك توليته حسبة دمشق لرجل بدون بذل ونادى في أهلها « ان طلب منكم المحتسب شيئا فارجموه » وأمر بنقش هذا المرسوم على أحد أحجار المسجد الاموى . وكانت العادة قد جرت بأن يحمل المحتسب الى نائب الشام نحو الألف وخمسمائة دينار في مطلع كل سنة ، على أن يتعوضها بزيادة من مظالم العباد فعوضه السلطان عنها بلد اربل التي تغل سنويا الفين وخمسمائة دينار (٩٥) .

وفي سنة ١٤٢٢/٨٢٥ اعتلى الأشرف برسباي كرسى السلطنة لتعود الرشوة أقوى مما كانت ، ويكفى للتعرف على مدى تغلغلها زمن هذا السلطان أن نسجل هنا ما دونه أحد المؤرخين بصدد تعيين بهاء الدين محمد بن نجم الدين عمر بن حجي في قضاء القضاة بدمشق سنة ٨٣٠/١٤٢٧ ، عوضا عن ابيه الذي وجد مذبوحا في بستانه بالدير خارج دمشق (٩٦) اذ يقول في شيء من الآسى : « وهو شاب صغير لم يستتر عذارية بالشعر ، لكن قام بمال كبير ، ثلاثون ألف دينار ، فلم يلتفت مع ذلك لحداثة سنه ولا لكونه ما قرأ ، ولا درى ، وقديما قيل :

تعد ذنوبه والذنوب جم ولكن الفنى رب غفور (٩٧) »

ونجد أيضا في كتابات هذا العصر وصفا مفصلا لمدى التدهور الذى أصاب الوظائف حتى الجليلة منها على يد السلطان الأشرف نتيجة لاقباله على الرشوة ولانغماسه فيها ، فقد روى بعض المؤرخين انه في سنة ١٤٣٢/٨٣٥ ، بعث الى دمشق لاستدعاء قاضى القضاة شهاب الدين

أحمد بن الكشك ، ليستقر فى كتابة السر بمصر ، عوضا عن شهاب الدين أحمد بن السفاح بعد موته ، وألزمه بأن يحمل معه عشرة آلاف دينار ، الثمن المتعارف عليه لشغل هذه الوظيفة . بيد أن ابن الكشك كان عليما بحيل السلطان ووسائله فى الاستيلاء على أموال الناس (٩٨) ، فاعتذر عن قبول المنصب محتجا بضعف بصره ، وآلام تعتريه وشفع رده ببذل خبسه آلاف دينار . وأسقط فى يد السلطان ولم يجد أمامه سوى الوزير صاحب كريم الدين بن كاتب المناخ فرسم له بكتابة السر مضافا الى الوزارة ، فباشر المذكور مع بعده عن صناعة الانشاء وقلة دربته بقراءة القصص والمطالعات الواردة من الأعمال (٩٩) . وفى هذا يقول المقرئ فى شيء من المرارة لما أصاب الوظائف الجلييلة من التدهور والانحطاط : « غير أن الكفاءة غير معتبرة فى زماننا ، بحيث أن بعض السوقة ممن نعرفه ولّى كتابة السر بحماة على مال قام به ، وهو لا يحسن القراءة ولا الكتابة ، فكان اذا ورد عليه كتاب وهو بين يدي النائب ، لا يقرأه مع شدة الحاجة الى قراءته ليعلم ما تضمنه . ثم يمضى الى داره حتى يقرأه له رجل أعده عنده لذلك . ثم يعود الى النائب فيعلمه بمضمون الكتاب . . . والى الله المشتكى (١٠٠) » . خلاصة القول انه على عهد هذا السلطان شمل بلاد مصر والشام والخراب ، وقلة الأموال بها ، وافتقر الناس ، وساءت سيرة الحكام والولاة (١٠١) مما جعل الأشرف برسباي يشعر بلحظة ندم فى أواخر حياته فأصدر فى السادس من شوال سنة ١٤٣٨/٨٤١ مرسوما بإعادة الحافظ ابن حجر الى قضاء القضاة الشافعية بديار مصر عوضا عن علم الدين البلقينى ، وألزمه أن يقوم للبلقينى بما حمّله الى الخزانة السلطانية ، ويعلق أحد المؤرخين على هذه الحادثة بقوله « وقد أظهر السلطان انه لا يولى أحدا من القضاة بما لا فانه داخله وهم عظيم من كثرة تزايد الموت الوحى السريع فى الناس ، وموت كثير من المماليك السلطانية ، سكان الطباق من القلعة ، وموت الكثير من خدام السلطان الطواشية ، ومن جواريه ، وحظايا أولاده » ، أثناء الوباء الذى اجتاحت البلاد فى هذه السنة ومع ذلك فحمل الى البلقينى من مال ابن حجر لا من مال السلطان (١٠٢) .

وفى زمن ابنه العزيز جمال الدين يوسف استمر البذل قائما على الوظائف المدنية والعسكرية (١٠٣) ، كما شاع أيضا على عهد خليفته الظاهر جقمق الذى ولى السلطنة سنة ١٤٣٨/٨٤٢ بدليل ما يرويه السخاوى فى ترجمة القاضى محب الدين ابن الشحنة ، الذى خلّع عليه

فى سنة ١٤٤٤/٨٤٨ بكتابة سر حلب بعد ان بذل للسلطان عشرة آلاف دينار ، وبديل ما يرويه العيني عن نفس القاضى من انه نجح فى سنة ١٤٤٦/٨٥٠ من الجمع بين القضاء وكتابة السر ، ونظر الجيش ، والنظر على قلعة حلب . بل والجامع النورى بها ، وذلك بعد أن حمل من الأموال الجزيلة والهدايا الجليلة ما يطول شرحه ، الأمر الذى أثار أهل حلب لعدم حدوث مثل هذا من قبل « لكن بالرشا يصل المرء فى هذه الأزمان الى ما يشاء (١٠٤) » .

ويبدو ان العادة جرت فى زمن هذا السلطان بالجمع بين أكثر من وظيفة طالما ان متوليها قد استطاع أن يلبي طلبات السلطان عن طريق البذل والبرطلة لأن المصادر التى دوت زمن المماليك الجراكسة تشير الى حالة أخرى تتعلق بالقاضى ولى الدين السفطى الذى استقر فى ربيع الآخر سنة ١٤٤٧/٨٥١ قاضيا لقضاة الديار المصرية ، بعد عزل علم الدين البلقينى ، مضافا لما بيده من تدريس الشافعى ، ونظر البيمارستان ، ونظر الكسوة ، ووكالة بيت المال ، ومشيخة الجماليه ونظرها ، وغير ذلك من الوظائف ، التى حاول عن طريقها تعويض ما بذله للسلطان ، خاصة وإن المؤرخ المملوكى ابن تغرى بردى يرميه بأخذ الرشوة ، بل والشحاذة من الأمير الكبير ومن مقدم الجبلية (١٠٥) ، كما يتهمة بسوء السيرة وبالسلوك غير المحمود (١٠٦) .

والواقع ان البذل لم يقتصر فى أيام السلطان جقمق على الوظائف الدينية فقط ، بل امتد أيضا الى الوظائف العسكرية . فقد روى ابن تغرى بردى ان الأمير خير بك النوروزى حاجب صفد ، استقر فى شهر ذى القعدة سنة ١٤٤٨/٨٥٢ فى ثيابة غزة ، عوضا عن طوغان العثماني ، وذلك بمال كبير بذله فى ذلك لوضاعته فى الدولة (١٠٧) .

وفى عام ١٤٥٣/٨٥٧ استطاع الأشرف اينال الوصول الى كرسي السلطنة ، وكان طاعنا فى السن . منقادا للمماليكة الجلبان (١٠٨) . فتزايدت الرشوة فى أيامه ، وبذلت الأموال فيما لم تجر العادة بالبذل فيه (١٠٩) ، وانقباد فى أموره كلها لزوجته خوند زينب ، التى صارت تدبر أمور المملكة من ولاية وعزل (١١٠) ، بل وصار لها نصيب وافر مع السلطان فى كل هدية ورشوة (١١١) لدرجة انه أصبح لا اختيار له معها (١١٢) . فساءت الأمور على عهده حتى ولى الوظائف أوباش الناس . ففى سنة ١٤٥٥/٨٥٩ ولى حجووية طرابلس بالبذل يشبك

دوادار قاسى باى البهلوان ، الذى يصفه المؤرخ ابن تغرى بردى بأنه رجل من الأوباش ولم تسبق له رئاسة (١١٣) .

ومع ذلك فالحق يملئ علينا أن نسجل هنا تلك المحاولات الإصلاحية التى قام بها السلطان اينال فى مجال الاقتصاد مثل قانون العمالة والضرب على أيدى الزغلية من مزيفى النقود وشنق عشرة منهم على باب مزويلة (١١٤) .

ووجدت الرشوة أيضا فى زمن السلطان اليسونانى الظاهر خشقدم (١١٥) ، الذى ولى السلطنة سنة ١٤٦١/٨٦٥ ، خلفا للمؤيد شهاب الدين أحمد اذ يشير السخاوى فى ترجمة شرف الدين أبو زكريا انه صرف عن القضاء فى شوال سنة ١٤٦٣/٨٦٧ بالبلقينى الذى بذل للسلطان أموالا جلية (١١٦) . كما ذكر ابن تغرى بردى بأن بلاط دوادار الحاج اينال استقر فى نيابة صفد فى الثالث من جمادى فى السنة نفسها ، دفعة واحدة من غير تدرج ، ببذل المال ، عوضا عن خير بك القصرى . وروى كذلك أن السلطان الظاهر خشقدم رسم لشاد الجلبانى بناية غزة فى مقابل عشرة آلاف دينار ، واشترط فى مرسوم التعيين انه فى حالة امتناعه ، يسجن بقلعه دمشق ويؤخذ منه العشرة آلاف المذكورة (١١٧) .

وتتهم المصادر المملوكية أيضا السلطان الظاهر بلباى بتقاضى الرشوة ، حيث ورد فى ترجمة الأمير سيف الدين القصرى انه سعى لخير دولة السلطان المذكور على أن يكون أمير مائة مقدم الف بالديار المصرية ، وبذل فيها نحو عشرة آلاف دينار ، حتى استقر فيها (١١٨) .

وفى سنة ١٤٦٨/٨٧٢ تولى السلطنة الأشرف قايتباى الذى اشتهر عصره بالأعمال العمرانية والحربية ، حيث أقبل على بناء المساجد والمدارس والوكالات والأسبلة وغيرها من المنشآت الدينية والمدنية ، كما قام بجولات تفتيشية شملت كل أنحاء السلطنة ، بل وسلك مسلكا طيبا مع من سبقه من السلاطين المعزولين (١١٩) ، ومع ذلك فقد أجمعت مصادر هذا العصر على اتهامه بتعاطى الرشوة بل والانغماس فيها بدليل ما يرويه السخاوى عن قضاء حلب وكيف ولىه كل من أبى البقاء الربعى بالحسفاوى ، والقاضى ابن العديم بالبذل المستدان (١٢٠) . وما ذكره الصيرفى بصدد ناج الدين بن الهيصم ، الذى استقر فى استيفاء

الخاص في شهر جمادى الأولى سنة ١٤٦٩/٨٧٤ بعد أن وزن السلطان
من الذهب ألف دينار (١٢١) .

كما تتحدث مؤلفات هذا العصر عن تعيين الأشرف قايتباي لكل من
قاسم في اوزارة سنه ١٤٧٠/٨٧٥ ، وشاهين الجمال في شادية بندر
جدة في رجب من السنة التي تليها ، بعد أن بذل له كل منهما عشرين.
ألف دينار (١٢٢) .

ويكفي أن نعطي صورة للفوضى التي أصابت البلاد على عهد
نتيجة لتفشي الرشوة وانتشارها من خلال ما ذكره أحد المؤرخين عن
محتسب القاهرة في شهر ذي القعدة سنة ١٤٧٢/٨٧٦ من « أن البلد
لها خمسة أيام في أمر مرير وهلع زائد وتشويش مفرط بسبب عدم
الخبز من الحوانيت ٠٠٠ كل ذلك والمحتسب (١٢٣) ، عزله الله عن المسلمين
على أقبح صورة - مقيم بداره في شمه وغضبه على السلطان ، ووكل
بذلك البلاصية والأعوان الذين يأكلون البراطيل ببابه وأخربوا البلد ،
حتى صار كل رسول منهم عنده القماش والبالغ والمعبد والصوف
المسحوب ، وأمثال ذلك ، فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (١٢٤) »
وبذا يكون المؤرخ ابن العماد الحنبلي قد جانب الصواب حين ذكر عن
السلطان قايتباي انه « كان محتاطا في الوظائف الدينية كالقضاء
والمشيخة والتدريس ، لا يولى شيئا من ذلك الا الأصلح بعد التروي.
والتفحص (١٢٥) » ، لأن الأهلية والجدارة في تلك الفترة كانت دائما
للباذل المبرطل .

وتسجل لنا المؤلفات المملوكية المتأخرة أيضا حالات الرشوة في
أيام سلاطين القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي ، فقد روى
المؤرخ ابن اياس ان السلطان الأشرف جانبلاط خلع في شهر صفر سنة
١٥٠٠/٩٠٦ على محيي الدين عبد القادر بن النقيب ، وقرره في قضاء
الشافعية ببذل قدره سبعة آلاف دينار ، مما شق على كل واحد من الناس.
بل ولاموا السلطان على ولايته ، لوجود من هو أولى منه بهذه الوظيفة ،
وقالوا فيه :

في مصر القضاء قاض وله في اكل مواريث اليتامى وله
ان رمت عدالة فقم مجتهدا من عد له دراهما عليه (١٢٦)

وفى نهاية رمضان سنة ١٥٠١/٩٠٦ استطاع قانصوه الغورى الوصول الى منصب السلطنة رغم انه كان قد تجاوز الستين ، وكانت الدولة فى حالة افلاس تام فلجأ الى الأهالى يجمع المال منهم بشتى الوسائل ، فأخضع للضرائب السلطانية المباشرة جميع الأراضى والحمامات والسواقى والطواحين والقوارب ودواب الحمل ، وفرض على اليهود والمسيحيين أموالا كثيرة وألزم الناس بدفع الضرائب مقدما لعدة سنوات ، كما انقص وزن العملة (١٢٧) .

ويبدو ان بيع الوظائف كان نوعا من الوسائل التى لجأ اليها أيضا ملء خزائن الدولة الحاوية ، لا سيما وقد سجل لنا المؤرخ ابن اياس العديد من الحالات التى بذلت فيها المبالغ الطائلة ، وفى مجال القضاء وصلت المبالغ التى بذلت على هذه الوظيفة فى الفترة الواقعة بين سنة ١٥٠٦/٩١١ ، وسنة ١٥١٥/٩٢١ ، سبعة وثلاثين ألف دينار (١٢٨) على حين وصلت المبالغ المبدولة فى نيابة طرابلس وحدها سنة ٩١٩/١٥١٣ ستين ألف دينار (١٢٩) . أما ولاية شرطة القاهرة فقد رست على الأمير الماس ، أحد أمراء العشرات فى سنة ١٥١٦/٩٢٢ بواحد وأربعين ألف دينار (١٣٠) فى الوقت الذى وصل فيه منصب الخلافة الى اثنى عشر ألف دينار فى سنة ١٥٠٨/٩١٤ (١٣١) .

وخلف قانصوه الغورى الأشرف طومان باى ، الذى ولى السلطنة أثناء الزحف العثمانى على القاهرة فبذل جهودا يائسة لوقف تفتى الرشوة وانتشارها عن طريق ابطال الأخذ على الوظائف ، فقد روى ابن اياس انه فى مستهل ذى القعدة سنة ١٥١٦/٩٢٢ خلع على الشرفى يحيى بن البردينى وقرره فى قضاء الشافعية ٠٠٠ وعلى حسام الدين محمود ابن الشحنة وأقره فى قضاء الحنفية ٠٠٠ وعلى الشيخ شمس الدين التتارى وقرره فى قضاء المالكية ، وأخلع على قاضى القضاة عز الدين الشيشينى وأعادته الى قضاء الحنابلة ٠٠٠ ولم يأخذ من هؤلاء القضاة الدرهم الفرد ، ومنع القضاة أن لا يسعوا فى منصب القضاء بمبلغ وقال لهم : « أنا ما أقبل رشوة فى ولاية أحد من القضاة ، فلا تأخذوا أنتو رشوة من الناس أبدا (١٣٢) » .

ولكنه لم يستمر طويلا في السلطنة لفشله في صمد الزحف
العثمانى على القاهرة ، واضطر في النهاية الى التقهقر عند الريدانية سنة
١٥١٧/٩٢٣ (١٣٣) وتم تنصيب سليم الأول سلطانا على مصر الشام
ودعى له على المنابر ، في الوقت الذى واصل فيه طومان باى مقاومته في
الجزيرة والصعيد والبحيرة حتى لعبت يد القدر دورها وسلمه أحد رؤساء
القبائل من البدو للعثمانيين فشنق على باب زويلة في شهر ربيع الآخر
سنة ١٥١٧/٩٢٣ ، لينتهي بذلك عصر المماليك الجراكسة (١٣٤) ، عصر
البذل والبرطلة •

الفصل الثالث

الوظائف العسكرية
والبذل والبرطلة

لا جدال في أن البذل والبرطلة أصبحا من السمات المميزة لعصر سلاطين المماليك ، ولاشك أيضا في أنهما أصبحا الطريق الوحيد الموصل الى الوظائف الهامة في الدولة ، بعد أن أصبحت الإدارة والكفاءة لا وجود لهما أمام طوفان الأموال المبدولة (١٣٥) ، الأمر الذي أدى في النهاية الى خراب الدولة خاصة بعد أن امتدت الرشوة الى مجال الوظائف العسكرية ، التي كانت بمثابة العمود الفقري للدولة سلاطين المماليك ، فكيف حدث هذا ؟

لكي نجيب على هذا السؤال ينبغي لنا أن نتعرض في شيء من التفصيل للوظائف العسكرية في محاولة لكشف النقاب عن تلك الوظائف التي سرت اليها عدوى الرشوة وما ترتب على ذلك من نتائج .

تأتي النيابة في مقدمة هذه الوظائف على اعتبار ان نائب السلطنة (١٣٦) كان بمثابة الرجل الثاني في الدولة المملوكية بعد السلطان مباشرة ، ولذا فقد وصفته المصادر المعاصرة بأنه سلطان مختصر لقيامه مقام السلطان أثناء غيابه ، ولاشترائه معه في توزيع الاقطاعات وفي تعيين الموظفين ، بل والحكم في كل ما يحكم فيه السلطان (١٣٧) . ومن ثم فقد كان النواب يشكلون خطرا على بعض السلاطين ، بل استطاع بعضهم بالفعل اغتصاب السلطنة لانفسهم مثلما فعل كل من كتيغا سنة ١٢٩٤/٦٩٤ (١٣٨) ، ولاجى المنصورى سنة ١٢٩٦/٦٩٦ (١٣٩) ، مما دفع ببعض السلاطين الى العمل على اضعاف هذا المنصب بل وتعطيله في كثير من الأحيان (١٤٠) .

ترتب على ما تمتع به النائب من سلطة ونفوذ أن قصده الناس
لفضاء حوائجهم ، ولتحقيق مآربهم . حقيقة أن المصادر المعاصرة لم تتضمن
إشارات صريحة تدین هؤلاء النواب وترميهم بتعاطي الرشوة ، كما انها
لم تحتو على نص واحد يفيد أن أحدهم قد ولى منصبه عن طريق البذل
والبرطلة ، الا انها لم تتجاهل أيضا الإشارة الى الهدايا والتحف التي
كانت تنهال على بعضهم بدليل ما رواه بعض المؤرخين عن النائب طشتمر
المعروف بحمص أخضر الذى « صارت أرباب الدولة ، وأصحاب الأشغال
كلها فى بابيه ، ونقربوا اليه بالهدايا والتحف » ، الأمر الذى أدى فى
النهاية الى انقبض عليه فى شهر ذى القعدة سنة ١٣٤٢/٧٤٢ ، نتيجة
لانفراده بامور الدولة من دون السلطان (١٤١) . كما تحدث المقرئى
عن الهدايا التى كانت تبذل للنائب ببيغاروس ، مما أثار غيرة الأمير
شيخو ، وجعله يضغط على الوزير منجك بمساعدة الأمراء حتى عزل ولاية
الأعمال فى سنة ١٣٥٠/٧٥١ ، بحجة أنهم ولوا بالبراطيل (١٤٢) .

بيد انه فى الوقت الذى ضنت علينا فيه المؤلفات المملوكية بمعلوماتها
عن نواب السلطنة بالقاهرة وموقفهم من الرشوة ، فانها قد أفاضت بصدد
نواب القلعة وأقاليم مصر والشام ، وكيف كانوا يولون عن طريق البذل
والبرطلة . ففي سنة ١٤٦٠/٨٦٥ استقر خير بك القسروى والى القاهرة،
نائباً لقلعة الجبل عوضاً عن كسبای المؤيد بمال بذله فى ذلك (١٤٣) .

وعلى الرغم من أن نيابة الاسكندرية ، كانت من النيابات الجليلة ،
المضاهية لنيابات طرابلس وحماة وصغد من المملكة الشامية ، التى
استحدثت فى أيام السلطان الأشرف شعبان سنة ١٣٦٥/٧٦٧ (١٤٤)،
فانها كانت تولى بالبذل والبرطلة ، اذ نقرأ فى سلوك المقرئى ان الأمير
صلاح الدين خليل بن عرام قدم من ثغر الاسكندرية فى ذى القعدة سنة
١٣٧٦/٧٧٨ باستدعاء من السلطان ، فقبض عليه وصودر ، ولكنه بعد أن
بذل ألف ألف درهم ، خلص عليه ، واستقر على عاداته نائباً
للاسكندرية (١٤٥) .

وفى رجب سنه ١٣٩٩/٨٠١ أصدر السلطان الظاهر برقوق
مرسوماً سلطانياً بتعيين الأمير فرج الحلبي نائباً للاسكندرية ، نظير بذل
قدره أربعمائة ألف درهم (١٤٦) .

كذلك عاب المؤرخ ابن تغرى بردى على السلطان المؤيد شيخ توليته
نيابة الاسكندرية فى صفر سنة ١٤١٦/٨١٩ لقطلوبغا عن طريق

«البذل قائلا:» وصار لا يترقى فى الدول الا من يبذل المال ، ولو كان من أوباش السوقه نشره الملوك فى جمع الأموال (١٤٧) » .

والواقع أن حالة خليل بن شاهين الظاهرى لتعتبر أصدق دليل على تدهور هذه النيابة نتيجة للبذل والبرطلة ، فقد صدر فى شوال سنة ١٤٣٤/٨٣٧ مرسوما سلطانيا بتعيينه نائبا عليها بالاضافة الى ما بيده من النظر والحجوبية بعد أن بذل لصهره السلطان الأشرف برسباى ، ثلاثة آلاف دينار ، ووعد بمثلها ، الأمر الذى أثار دهشة كتاب هذا العصر ، لأنه لم يحدث من قبل أن يكون النائب حاحبا ، لاسيما وإن مهمة الحاجب هى الوقوف بين يدى النائب والتصرف بأمره ولكن « هى الأيام كلها قد صرن عجائب ، حتى ليس فيها عجائب (١٤٨) » .

وعن نيابة البهنسا ، التى يبدو انها تحولت فى العصر المتأخر من الولاية الى النيابة (١٤٩) أمدتنا المصادر بحالة واحدة تتعلق بقاغنصوه العجمى ، الذى ولى نيابته فى جمادى الأولى سنة ١٥١٥/٩٢١ بمال له صورة (١٥٠) .

أما نيابات الشام فقد أطنبت المصادر فى الحديث عنها وعن الأموال المبذولة عليها وحسبنا أن نبدا هنا بنيابة دمشق التى كانت دائما موضوع سعى ومزايدة بين أمراء المماليك ، نظرا لما كان لمتوليها من السلطة والنفوذ على باقى نيابات المملكة الشامية . فالأمير سيف الدين تنكز ، الذى أكثر كتاب هذا العصر من الحديث عن أمالته ، وعدم قبوله للرشوة (١٥١) ، لم يكن يتردد فى قبول الهدايا من أجل قضاء حوائج الناس بدليل ما رواه المقرئى فى حوادث سنة ١٣٣٢/٧٣٢ عن توجه أم الأفضل صاحب حماة اليه ، وتقديمها له الهدايا والجواهر من أجل إقامة ولدها مكان أبيه الملك المؤيد بعد وفاته ، واستجابة الأمير تنكز لطلباتها (١٥٢) ، وبدليل تلك الثروة الضخمة التى وجدت له بعد القبض عليه ، التى كانت مشار حديث أغلب كتاب هذا العصر (١٥٣) . بل يكفى أن نشير الى ما ذكره الذهبى عن اعتماده على مملوكية طفية وصفيية اللذين عملا القبايح وتناولوا الرشوة ، وكان الوالى والحاجب يستأذنها فى كل كبيرة وصغيرة (١٥٤) .

ولا يفوتنا ونحن بصدد الحديث عن نواب الشام أن نشير الى اهتمام هؤلاء باهداء السلاطين من حين لآخر ترضية لهم ، وحرصا على الاحتفاظ بمناصبهم أطول فترة ممكنة ، ففي شعبان سنة ١٣٧٦/٧٧٧ . قدم الأمير سيف الدين بيدمر الى الديار المصرية وبصحبه هدية ، قالت عنها المصادر أنه لم يعهد، مثلها ، فخلع عليه وعاد بعدها الى مقر نيابته (١٥٥) .

ويفسر لنا المؤرخ ابن صصرى سبب قدومه في أثناء حديثه عن الغلاء الذى اجتاحت بلاد الشام فى هذه السنة بقوله : « ويهدم فى دمشق قد أهمل مصالح الناس مشغولا بأخذ أموالهم وقد طلب منه السلطان الملك الأشرف ما تحتاجه العمارة التى له بالقاهرة مثل شبائيك ، وأبراب ، وصفائح وحلق ، وغير ذلك مما تحتاج اليه العمارة . وشرع يهدم يعمل ما طلب منه السلطان والناس فى شدة غلاء وحرمان ، وبقي الصنائع يعملون فى دار السعادة زمانا حتى انتهى العمل وعرضوه على يهدم ، وقد ذكر لى من كان مباشرهم فى دار السعادة أنهم جمعوا العمل وعرضوه على يهدم الذى هو من ذهب وفضة لا غير ، مثل صفائح وحلق ، ومسامير ، وزوايا ، وأطواق ، وسرايط ، ورز ، وغلاقات ، وهلالات برسم رؤوس القباب ، فجمعوا ذلك كله وقبنوه فكان ما يزيد على اثني عشر قنطار ذهب وفضة لا غير . هذا خارجا عن النحاس المكفت والذى فوق الخشب . وارسلهم الى القاهرة على مائة وستين جمل (١٥٦) » .

ومع هذا فمن الواضح ان السلطان لم يكتف ، بدليل انه أرسل الى يهدم بعد عدة أيام مرسوما سلطانيا يكلفه بأعداد ما يلزم للسفر الى الحجاز « فعند ذلك طلب التجار وكبار دمشق وطرح عليهم الأموال وطلب الصنائع وأخرج لهم الذهب والفضة ، وبقوا يعملوا وبقيت دار السعادة معمل حتى مابقى لأحد موضع يجط رجله من الصنائع : ناس يزرکشون ، وناس يخطوا ، وناس يصوغوا ، وناس يعملوا فى أكرار ، وناس تحزم ، وناس تقبن . وقد ذكر من كان مباشر العمل فى دار السعادة انه كان من جملة العمل سبعمائة زاوية ، فى كل زاوية من ثلاثمائة مثقال الى خمسمائة مثقال ، وعمل أيضا ابر ذهب برؤوس لؤلؤ الفين ابرة ، وابر فضة برسم الجرادى برؤوس ذهب ثلاثة آلاف ابرة وعمل ألف ومائتين زوج طرز يلغاوى ، ومثلها كنباش ، وأخرج اطلس مزرکشة ، مائة وعشرين خرج ، وثلاثمائة كور ملبسة ذهب وفضة ، وستين ركاب ذهب وفضة وسلاسل ، ومخاطم برسم الجمال شيء كثير » .

ويواصل ابن صصرى روايته قائلا : « وكان يرسل خزانة الى مصر ، وقبل أن تصل الى مصر يجهز أخرى بحيث انه تكون خزانة فى غزة ، وخزانة فى الغور ، وخزانة خارجة من دمشق ، وخزانة فى يد الصنائع ، ولم يقدر نائب يعمل هذا بعد يهدم (١٥٧) » .

ورغم هذا فقد عزله السلطان الأشرف فى السنة التالية ، بيد أن

بيدمر كان قد عقد العزم على العودة الى نيابته مهما كلفه الأمر ، ويبدو انه نجح في مساعيه بدليل ان مؤرخي تلك الفترة سجلوا لنا توليه لهذا المنصب ست مرات كان آخرها في سنة ١٣٨١/٧٨٣ (١٥٨) ، عن طريق البذل والبرطلة ، وفي ذلك يقول المقرئ في « وفي سادس عشرة صفر سنة ١٣٨٢/٧٨٤ ركب الأمير بهادر المتجكي ٠٠٠ على البريد ، ليحضر من دمشق المال الذي وعد به الأمير بيدمر (١٥٩) » .

والمثأمل لسيرة هذا الأمير يلاحظ أنه عاد من جديد الى شراء السلاطين عن طريق الهدايا والتقاعد ، اذ قدم في الثامن عشر من ربيع الأول سنة ١٣٨٤/٧٨٦ الى الديار المصرية في صحبة هدية صارت حديث أغلب مؤرخي هذا العصر ، من بينها « عشرون مملوكا وثلاثة وثلاثون جملا عليها أنواع الثياب من الحرير والصوف والفرو ، وثلاثة وعشرون كلبا سلوقيا (١٦٠) ، وثمانية عشر فرسا عليها جلال (١٦١) الحرير ، وخمسون فحلا ، واثنان وثلاثون حجرة ومائة اكديش لتتمة مائتي فرس ، وثمانية قطر هجن بقماش ذهب ، وخمسة وعشرون قطارا من الهجن أيضا بكيران ساذجة ، وأربعة قطر جمال بخاني لكل منها سنامان ، وثمانون جملا عرابا » . كما أهدى الى ابن السلطان عشرين فرسا ، وخمسة عشر جملا وثيابا وغير ذلك . ثم بقي بالعاصمة الى العشرين من الشهر المذكور حتى خلع عليه وعاد الى محل ولايته بدمشق (١٦٢) .

وتتحدث المصادر المملوكية أيضا عن الأمير ثم الحسني ، الذي اتبع أسلوب المهادة من أجل الاحتفاظ بوظيفته فتروى أنه أهدى للسلطان برقوق في سنة ١٣٩٦/٧٩٩ تقديما جليلة تتألف من عشر كواهي ، وعشرة مماليك صغار غاية في الحسن ، وعشرة آلاف دينار ، وثلاثمائة ألف درهم فضة ، ومصحف عليه قراءات ، وسيف مسقط ذهب مرصع وعصابته منسبكة من ذهب مرصع بجوهر نفيس ، وبذلة فرس من ذهب فيها أربعمئة مثقال ذهب ، وكان أجرة صائغها ثلاثة آلاف درهم فضة ، ومائة وخمسون بقجة فيها أنواع الفرو ، ومائة وخمسون فرسا ، وخمسون جملا ، وخمسة وعشرون جملا من نضائف ونحوه ، وثلاثون جملا فاكهة وحلوى فخلع عليه السلطان بالاستمرار على نيابته ، وعاد بعدها مكرما الى دمشق (١٦٣) .

ونقرأ أيضا في كتابات مؤرخي العصر الجركسي عن حالة الأمير سودون بن عبد الرحمن ، الذي قدم للسلطان الأشرف برسبای في صفر سنة ١٤٢٦/٨٣٠ رشوة مكونة من خمسة عشر ألف دينار افرنتية ،

وقماش وفرو قدر بثلاثة آلاف دينار (١٦٤) . ومع ذلك فقد أرسل السلطان في استدعائه الى القاهرة في رجب سنة ١٤٢٩/٨٣٢ فاضطر الى اهدائه خمسة عشر ألف دينار ، عدا الخيل ، والثياب الحرير ، وفرو السور ، وغيره . بيد ان السلطان اكتفى بالذهب ورد اليه ما عداه ناصحا له بضرورة مهادة بقية أمراء الدولة . وظل سودون بالقاهرة في انتظار أن يخلع عليه السلطان ويأذن له بالعودة الى مقر نيابته الا أن اقامته قد طالت ، وبدأ يدور همس في أرجاء القصر بأن السلطان ينوى عزله وإبقاءه بمصر ، عندئذ لم يجد سودون أمامه سوى الاستعانة بسلاح المال ، لاسيما وهو يعلم مسبقا مدى حب السلطان له وشره فيه ، فبذل له خمسين ألف دينار ، عجل منها بالنصف ، ووعد بحمل الباقي بعد عودته ، فأسقط في يد السلطان الأشرف وخليع عليه في الثاني من شعبان وأذن له بالعودة الى مقر نيابته بدمشق .

والواقع ان هذا المبلغ الضخم قد أثار دهشة بعض أصحاب سودون . بيد ان هذا الأخير فسر لهم الأمر بما نصه : « أحمل مائة ألف دينار ، ولا أقعد بمصر في تهديد الأجلاب ، وجدير بالذكر ان المماليك الأشرفية ، كانت قد نزلت من الطباق بالقلعة في أثناء تواجده بالقاهرة ، وأعملت النهب في بيت الوزير كريم الدين بن كاتب المناج لتأخر رواتبهم (١٦٥) .

ويلهم من المصادر أيضا أن سودون هذا شغل وظيفة أتابك العساكر في جمادى الأولى من سنة ١٤٣٢/٨٣٥ ، وانه تعرض لسخط السلطان وحنقه بعد تجريدة آمد ، فأمر بنفيه وإخراجه الى القدس ، الا انه نجح في البقاء بالقاهرة متعللا باسترخاء أعضائه ، وتعطل حركته من تهادى المرض به . ولكنه بمجرد أن علم بوفاة جرقطلو نائب الشام ، وببعض السلطان برسباي عمن يوليه هذه النيابة ، سارع بتقديم الصفوف ، باذلا مبلغا كبيرا من الذهب ، الأمر الذي أصاب السلطان بالدهشة ليقينه بأن سودون « قد أتلفه المرض » . ومع ذلك فقد أرسل ليتحرى الأمر ، فوصله رد سودون بأنه « مهما أراد السلطان منى فعلته له » . عندئذ فقط أدرك السلطان الأشرف أنه كان ضحية هذا الأمير فأمر بإخراجه في الثاني عشر من شهر رجب سنة ١٤٣٤/٨٣٧ منفيا الى نجر دمياط (١٦٦) .

والحق ان سوء سيرة هذا النائب كانت موضوع حديث أغلب مؤرخي هذا العصر ويكفى أن نسجل هنا ما ذكره المقرئى عند وفاته في سنة ١٤٣٨/٨٤١ « وكان مصرا على ما لا تبيحه الشريعة من شهواته الحسية

وأحدث في دمشق أيام نيابته بها ، عدة أماكن لبيع الخمر ووقوف البغايا والأحداث وضمينا بمال في كل شهر ، فاستمرت من بعده واقتدى به . في ذلك غير واحد ، فعلوا في دمشق خمارات مضمنة بأموال . من غير أن ينكر عليه أحد ذلك (١٦٧) ، .

والحديث عن نيابة الشام وتوليها عن طريق البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك الجراكسة يحتم علينا الإشارة الى الأمير جلبان الذي سار على نفس الأسلوب الذي انتهجه الأمير سودون بن عبد الرحمن ، اذ نراه يحضر في جمادى الآخرة من سنة ١٤٤١/٨٤٤ تقدمه جليلة تتألف من ثمانين فرسا بغير سروج ، وثلاثين بختيا ، وعدة بغال ، وقماش ما بين ثياب حرير ، وثياب بعلبكي ، وثياب صوف مربع ، وفرو ما بين وشق وسمور ، وقماقم وسنجا ، بلغت قيمتها عشرة آلاف دينار (١٦٨) .

وفي نفس الشهر من سنة ١٤٤٢/٨٤٦ بعث بهدية أخرى اشتملت على نحو مائتي فرس منها ثلاثة بسروج ذهب وكناييش ذهب ، وعشرة ممالك ، وأشياء كثيرة من الصوف والقز ، والمخمل والثياب البعلبكي والصيني ، بالإضافة الى بذل قدره عشرة آلاف دينار (١٦٩) .

وفي الثاني من ذي الحجة سنة ١٤٤٥/٨٤٨ يسجل كتاب هذا العصر وصول الأمير جلبان الى القاهرة بصحبة مقدمة هائلة يفصلها لنا المؤرخ ابن تغري بردي على الوجه التالي « سمور خمسة أبدان ووشق بدنان ، وقماقم خمسة أبدان ، وسنجا خمسون بدنا ، وقرضيات خمسون قرضية ، ومخمل ملون خاص أربعون ثوبا ، ومخمل أحمر وأخضر وأزرق حلبى ، خمسون ثوبا ، وصوف ملون مائة ثوب ، وثياب بعلبكي خمسمائة ثوب ، وثياب بطائن خمسمائة أيضا ، وقسي حلقة ثلثمائة قوس ، منها خمسون خاصا ، وطبول بازات مذهبة عشرة ، وسيوف خمسون سيفا ، وخيول مائتا رأس ، منها واحد بسرج ذهب وكنبوش ، وبغال ثلاثة أقطار ، وجمال أربعة أقطار ، عدا بذل نقدي بلغ .شرون ألف دينار (١٩٧٠) .

والواقع ان كثرة هدايا هذا النائب والأموال التى بذلها للسيلطان جقمق-، تشير أكثر من تساءل عن مصدرها ، وعن أسبابها ؟

على هذه الاسئلة يجيب السخاوى في حوادث سنة ٨٥٢/١٤٤٨ فيقول :

« وفي يوم السبت سادس عشرة صفر وصيحت جليان نائب الشام الى

الفاخرة . . . وكان السبب في قدومه شكوى أهل الشام منه ومن دوا داره . واستاداره وخازن داريه . فرسم بمجيئه ولو على الهجن ، مما يشف لنا عن طبيعه السلوك الشخصى لهذا النائب ، وايضا على سياسة الظلم التى سار عليها هو وبطانته ازاء الرعية من اجل الحصول على مثل هذه الهدايا ، ومن اجل تجميع تلك المبالغ التى كان يبذلها للسلطان من حين لآخر لتسب رضائه ، ولشراء سكوته ، وحتى يغلق عينيه عن سلوكه السيئ ، والغريب فى الموضوع انه عقب وصوله سارع السلطان جقمق بالخروج لملاقاته فى خليج الزعفران ثم لم يلبث أن خلع عليه بعد مرور عدة ايام بخلة الاستمرار ، بل واذن له بالعودة الى نيابته فى الثانى عشر من ربيع الاول ، بدلا من أن يعزله أو يحاققه فى الشكوى المقدمة ضده وضد موظفيه . وفى محاولة لتفسير هذا الموقف الشاذ من قبل السلطان نجد ان هذا النائب كان قد قدم الى السلطان فور وصوله مائتى فرس من الخيل ، منها اثنان بسرجين مفرق ، ولباس زركش ، وثلاثة قطر بخاتى ، وجملعة اقفاص فيها من الشياب الصوف والمخمل والبعلبكي والبطاين والسمور والسنباج والوشق شئ كثير . هذا عدا مبلغ نقدى جملته عشرة آلاف دينار (١٧١) ، استطاع عن طريقها صرف نظر السلطان عن السبب الذى من أجله أرسل فى استدعائه على وجه السرعة .

وتتحدث المصادر المملوكية أيضا عن الأمير تنبك ميقي نائب دمشق ، وترميه بسوء السيرة والطمع وأخذ الرشا ، وشرب الخمر (١٧٢) ، وعن برسباى الظاهري ، الذى ولى نيابة الشام عن طريق البذل والذى لم يشكر لعدم حرمة (١٧٣) . كما تحدثت أيضا عن سودون اليشبكي المعروف بقندورة الذى ولى كل من نيابة قلعة صغد ، وقلعة دمشق بالبذل والبرطلة (١٧٤) .

واشتملت كتابات المعاصرين أيضا على أسماء بعض هؤلاء الذين نجحوا فى الوصول الى نيابة غزة والقدس بواسطة بذل الأموال مثل الأمير خير بك النوروزى حاجب صغد ، الذى استقر نائباً لغزة فى الثامن عشر من شهر ذى القعدة سنة ١٤٤٨/٨٥٢ بعد عزل نائبها طوغان العثمانى (١٧٥) . وان كان لم يستمر فيها طويلا ، فقد عزل فى الخامس من نفس الشهر سنة ١٤٥٠/٨٥٤ ، واستقر مكانه جانبك التاجى المؤيدى . بعد أن سعى عليه بالأموال الكثيرة (١٧٦) . ونقرأ أيضا عن الأمير خشمدم الذى تولى نيابة القدس أكثر من مرة بالبذل والبرطلة رغم كراهية أهلها له ، لما اتصف به من الظلم والعسف (١٧٧) .

أما حلب النياية الثانية من نيايات السلطنة بالمملكة الشامية (١٧٨). فقد عرفت أيضا البذل والبرطلة وسار نوابها على سياسة تقديم الهدايا والتفاد - فيها هو الأمير سيف الدين بيدمر ، الذى ولى نيابة دمشق ست مرات ، يصل الى القاهرة فى نهاية شهر جمادى الأول سنة ١٣٧٣/٧٧٥ وبصحبه تقادم جلييلة ، كان لها وقع السحر على السلطان الأشرف شعبان فعهد اليه نياية حلب ، عوضا عن الأمير أشمقتمر (١٧٩) . بيد ان هذا الأخير لم يكن ليرضى أن تنتزع منه نيابته بهذه السهولة ، فعمد بدوره الى الاساليب السائدة فى عصره من سعى ، وبذل ، واهداء ، حتى عاد اليها ثانية بدليل ما يرويه المقرئى من وصوله فى أول شعبان سنة ٧٧٧/ ١٣٧٦ الى القاهرة محملا بالهدايا للسلطان الذى قبلها وخلع عليه خلة الاستمرار على نيابته (١٨٠) . ونسمع أيضا عن الأمير اينال اليشبكي الذى ولى كل من نيابة الكرك ، وحماة ، وطرابلس ، ثم حلب بالبذل والبرطلة (١٨١) . وعن قانصوه خازندار الذى استقر فى نيابة عينتاب (١٨٢) بسال له صورة ومع ذلك فلم يستمر طويلا وعزل عنها فى رمضان سنة ١٥١١/٩١٧ بسبب كثرة السعى عليه (١٨٣) .

ونعلم أيضا ان نيابة قلعة حلب ، وهي نيابة منفردة عن نيابة السلطنة بها ، وليس لنائب السلطنة على القلعة ولا على نائبها حكم كما هو الحال بالنسبة لدمشق (١٨٤) ، كانت مجالا طيبا للبذل والبرطلة فقد روى المؤرخ المملوكى ابن تغرى بردى فى معرض ترجمته للأمير سيف الدين حطط ، أتابك طرابلس أنه ولى نيابة قلعة حلب بالبذل ، كما وصفه بأنه كان لا للسيف ، ولا للضيف (١٨٥) ، وروى السخاوى ان كمشبيغا مملوك الأمير بخشبى ولى نيابة هذه القلعة سنة ١٤٦٣/٨٦٧ ببذل للسلطان الظاهر خشقدم ، ثم نقل بعد مدة يسيرة الى نيابة البيرة حيث توفى بها فى أواخر شوال من السنة التالية (١٨٦) . والى هؤلاء يضيف الصيرفى الأمير سيف الدين الماس الذى ولى نيابة قلعة حلب بالبذل والذى لولا نيابته لهذه القلعة ما أرخ له هذا الكاتب لأن أستاذه كان على حد تعبيره « دون القليلون فما بالك به » ووصفه أيضا بأنه « لا يصلح للسيف ولا للضيف (١٨٧) » .

وعن طرابلس ، النياية الثالثة من نيايات المملكة الشامية (١٨٨) أفاضت المصادر فى الحديث عن وليها بالبذل والبرطلة . فقد تحدث كتاب هذا العصر عن ولاية يشبك الموساوى لها فى ربيع الأول سنة ١٤١٠/٨١٣ ببذل قدره مائة ألف دينار ، ومع ذلك فلم يستمر فيها طويلا ،

اذ سرعان ما قبض عليه فى المحرم من السنة التالية وبعث به الى سجن الاسكندرية (١٨٩) . كذلك أشار ابن تغرى بردى الى ولاية الأمير يشبك النوروزى حاجب حجاب دمشق لها فى شهر ذى الحجة سنة ٨٥٣/١٤٥٠ ، عوضا عن الأمير يشبك الصوفى بمال كبير بذله للسلطان جقمق (١٩٠) . على حين أشار المؤرخ ابن اياس الى أن السلطان الغورى خلع فى رجب سنة ٩١٩/١٥١٣ على جانم من ولى الدين بنبابة طرابلس بعد ان سعى فيها بستين ألف دينار (١٩١) . كما أشار الى ولاية الأمير قانى باى قرا لنبابة صهيون ، احدى نيابات طرابلس (١٩٢) . بمال له صورة ، بسعاية الأمير أربك الخازندار (١٩٣) .

كذلك لعبت نيابة حماة ، رابع نيابات المملكة الشامية (١٩٤) ، دورا هاما فى مجال الرشوة ، حيث تسابق أمراء المماليك عليها ، مستخدمين فى ذلك وسائل شتى من الهدايا والأموال التى كانوا يبدلون بها للسلطين بغير حساب . وحسبنا أن نشير هنا الى المؤرخ أبو الفداء الذى سار على سياسة مهادة السلطان الناصر محمد بن قلاوون من حين لآخر (١٩٥) حتى قلده اياها فى الثامن عشر من جمادى الأولى سنة ٧١٠/١٣١٠ (١٩٦) . ولى الأمير جانبك التاجى ، الذى ولى كل من نيابة عزة ، وصفد ، وحماة ببذل المال ، « وائذى ببذل المال لابد له من الظلم (١٩٧) » .

ولم تضمن علمنا المصادر المملوكية بمعلوماتها عن أولئك الذين تولوا نيابة صفد ، خامس نيابات مملكة الشام (١٩٨) بالبذل والهدايا . ففي جمادى الأولى سنة ٨٣٦/١٤٣٣ ، قدم الأمير مقبل الرومى الى القاهرة وظل بها حتى خلع عليه خلعة الاستمرار ، بعد أن بذل للسلطان الأشرف مالا وغيره بنحو اثنى عشر ألف دينار ، استطاع عن طريقها الاحتفاظ بنيابته التى أمضى فيها نحو عشر سنين (١٩٩) . ونسمع أيضا عن استقرار بلاط دودار الحاج اينال فى هذه النيابة فى جمادى الأولى سنة ٨٦٧/١٤٦٣ دفعة واحدة من غير تدرج ببذل المال ، عوضا عن خير بك القصروى (٢٠٠) . ونقرأ كذلك فى تاريخ ابن اياس أن السلطان قانصوه الغورى خلع بنيابة صفد فى ربيع الآخر سنة ٩١٨/١٥١٢ ، على شخص يدعى طراباى بعد أن سعى لديه بمال له صورة (٢٠١) ، وإن طراباى هذا استمر فى نيابته حتى سعى عليه الأمير يوسف من سبيباى بمال له صورة أيضا ، فمزله السلطان فى جمادى الآخر سنة ٩٢١/١٥١٥ ، مما أثار حفيظة الأمراء ، لكونه سيقى ولكن « مازال الدهر كثير الغلطات (٢٠٢) » .

ويفهم أيضا من كتابات المعاصرين ان الأتابكية ثانى الوظائف العسكرية فى الدولة المملوكية (٢٠٣) ، كانت موضوع بئذ وبرطلة . فقد روى بعض المؤرخين فى ترجمه خير بك النوروزى انه استقر فى الثالث من شوال سنة ١٤٥١/٨٨٥ أتابكا لصفد عن طريق البئذ لكونه من أطراف الناس ، ولم تسبق له رئاسة بالديار المصرية (٢٠٤) . كما ذكر السخاوى أن علان المؤيدى توصل الى منصب الأتابكية بدمشق فى أيام الأشرف اينال بواطة بئذ المال (٢٠٥) ، وأشارت المصادر أيضا الى استقرار الشيبانى الطرابلسى ، أتابكا لطرابلس بعد القبض على مغلباى البجاسى فى المحرم سنة ١٤٦٢/٨٦٧ بمال كبير وعد به ، آثار دهشة المؤرخ ابن تغرى بردى فكتب يقول : « وما أظن انه يستوفى ربه من خراج مغل الاقطاع الذى أخذه (٢٠٦) » .

ووظيفة أمير سلاح التى اعتبرها القلقشندى الوظيفة الخامسة بين الوظائف العسكرية فى البلاط السلطانى (٢٠٧) ، والتى علت درجتها فى عصر المماليك الجراكسة حيث صنفها ابن شاهين ثانية الوظائف العسكرية (٢٠٨) ، صارت أيضا تمنح فى هذا العصر بالهدايا والأموال بدليل ما ذكره ابن تغرى بردى عن استقرار أبيه بها فى سلخ جمادى الأولى سنة ١٣٩٨/٨٠٠ بعد أن بئذ للسلطان « نيفا وعشرين مملوكا ، وخمسة طواشية ٠٠ وثلاثين ألف دينار مصرية ، ومائة وخمسة وعشرين فرسا ، وعدة جمال بخاتى تزيد على الثمانين ، وأخملا من البقج فيها أنواع الفرو والشقق الحرير ، وأثواب الصوف ، والمخمل ، زيادة على مائة بقجة » ، ويذكر أن نشير هنا الى أن هذا الأمير كان قد عزل عن نيابة حلب فى الخامس عشر من ربيع الأول من السنة المذكورة (٢٠٩) حتى نتصور مدى تأثير تقدمته هذه على السلطان ، الذى سارع بالبحث له عن وظيفة أخرى مناسبة .

والحديث عن الامرة والامارة يحتم علينا الاشارة الى ما أصاب رتب الجيش المملوكى من تدهور نتيجة البئذ والبرطلة ، فقد روى السخاوى أن تنم من عبد الرراق المؤيدى ، صار بالبئذ أحد المقدمين (٢١٠) . كما أشار الصيرفى فى ترجمة سودون القصرى انه استطاع الترقى الى رتبة أمير مائة مقدم ألف بالديار المصرية ببئذ قدره عشرة آلاف دينار (٢١١) ويحدثنا المقرئى أن مملوك ابن سعيد أنعم عليه فى مستهل ذى الحجة سنة ١٣٤٦/٧٤٦ ، بطبلخانة نظير بئذ قدره ستة آلاف دينار (٢١٢) . أما المؤرخ ابن حجر فيحكى ان هذه الرتبة وقفت على الأمير

جمال الدين الحاجب في شوال سنة ١٣٧٩/٧٨٠ عشرة آلاف دينار (٢١٣) ونعلم أيضا ان تمرار الجركسي رقى الى امرة عشرة بعد موت عليباى الأشرفى بالبذل (٢١٤) . وفى ذلك يقول أحد المعاصرين « وصارت المملكة بايدي هؤلاء الأمراء ، وكل من أراد شيئا فعله ، فصار الرجل يلى الوظيفة من سعى فلان ، وينزل الى داره فيعزل فى الحال بامر غيره ، وكل أحد يتعصب لواحد ، وكل منهم يروم الرتب العليا (٢١٥) » .

ولم يكن حظ وظيفة أمير اخور ، التى تحتل المرتبة السادسة بين الوظائف العسكرية الكبرى بالبلاط السلطانى (٢١٦) ، أقل من غيرها فى مجال الرشوة فقد روى أحد المعاصرين فى ترجمة عبد العزيز بن قطبك انه تنقل فى الخدم السلطانية ، فعمل خاصكيا ، ثم أمير أخور ثالث ، ثم حاجب ثالث ، ثم وكالة الاصطبلات السلطانية فى أيام السلطان الظاهر جقمق . . . وذلك بالبذل ، الذى كان يستدين أكثره ، ثم يقاسى من شكوى أربابه (٢١٧) . كما حكى الصبرفى فى ترجمة الاميرتانى بك اليجياوى أمير أخور كبير بانه كان طماعا حريصا على جمع المال ، ورماه أيضا بقلّة المبالاة فى أخذ الرشى والبراطيل (٢١٨) .

والدارس لوضيفة الدوادارية (٢١٩) يلاحظ انه رغم اختلاف المصادر المملوكية فيما بينها يصدد ترتيبها فى سلك الوظائف العسكرية ، حيث صنفها القلقشندى فى المرتبة السابعة (٢٢٠) على حين وضعها صاحب ديوان الانشاء فى المرتبة الثامنة (٢٢١) ، فى الوقت الذى اعتبرها خليل ابن شاهين الظاهرى رابعة الوظائف العسكرية (٢٢) ، فقد اتفقت المصادر على أن هذه الوظيفة صارت تولى أيضا عن طريق البذل ، كما انها أصبحت مجالا للرشوة نظرا لاشتراك الدوادارية مع الحجاب فى تقديم المساكين من العامة الى السلطان عند جلوسه بدار العدل خلاص المظالم » (٢٢٣) ، وبسبب تحكمهم منذ أيام يشبك من مهدى فى جليل أمور الدولة وحقيرها من المال والبريد والأحكام والولاية والعزل حتى أصبح الدوادار يأتى فى المرتبة الثانية بعد السلطان مباشرة (٢٢٤) .

وعلى هذا فقد عمد بعض سلاطين دولة المماليك البحرية على مراقبة هذه الفئة وعزل المرتضى منهم مثلما حدث فى سنة ١٣٣٥/١٧٣٦ عندما أمر السلطان الناصر محمد فى السابع عشر من ربيع الأول ، بعزل الأمير سيف الدين بغا عن الدوادارية ، بسبب ما أشيع عنه من تعاطى البراطيل (٢٢٥) . ومع ذلك فيفهم من كتابات هذا العصر ان الدوادارية

استمرت نى تناول الرشا والبراطيل بدليل ما رواه بعض المؤرخين فى ترجمة كل من محمد بن اينال العلائى ، دودار الأشرف برسباى ، وأقبغا الفقيه ، الذى اشتهر بالرشا والبراطيل وأخذ أموال الناس ، وأيضا بارتكاب المحرمات (٢٢٦) .

وكان طبيعيا أن يقبل هؤلاء على الانغماس فى الرشوة ، طالما انهم بذلوا أموالا كثيرة على هذه الوظيفة الهامة ، فقد حدثنا السخاوى ان دولات باى المحمودى استقر فى صفر سنة ١٤٤٩/٨٥٣ فى الدوادارية الكبرى عوضا عن قابباى الجركسى على مال بذله (٢٢٧) . كما ذكر ابن تغرى بردى فى ترجمته خشكلى الذى اشتهر انه سعى فى دوادارية السلطان بدمشق حتى وليها بمال بذله فى ذلك (٢٢٨) . وقص علينا أيضا ما تعرض له بردبك الدودار الثانى من اهانة فى شوال سنة ٨٦٥/١٤٦١ بسبب تعير السلطان خشتم عليه لعدم وفائه بمبلغ الثلاثين ألف دينار ، التى كان قد تعهد فيما يبدو بحملها الى الخزانة ثمنا لوظيفته ، فيقول : « فذكر بردبك انه لا يقدر عليها الا بعد بيع قماشه ومتاعه ، وشرع فى ذلك ، فقبل أن يغلق المبلغ ، وجد له عند عيسى المغربى زيادة على ثلاثة عشر ألف دينار نقدا فغضب السلطان لكونه ادعى الفقر وله هذا المبلغ عند بعض الفقراء وقد نسيه عنده ، فأعيد الى الترسيم وطلب منه مائة ألف دينار (٢٢٦) » .

ومن الوظائف العسكرية التى ساعدت الرشوة على تدهورها ، وظيفة الحجوبية ، التى وضعها القلقشندى فى المرتبة الثامنة بين الوظائف العسكرية (٢٣٠) . وكان صاحبها يعرف بحاجب الحجاب ، ويعاونه فى العادة عدد آخر من صفار الحجاب وصل عددهم فى أواخر عصر المماليك الجراكسة الى ما يقرب من عشرين حاجب ، كان جميعهم من غير الأمراء (٢٣١) ، الذين نجحوا فى الوصول الى مناصبهم بالبذل والبرطلة من أمثال الطنبغا مملوك طراباى ، الذى استقر فى حجوبية غزة فى ربيع الأول سنة ١٤٤٧/٨٥١ (٢٣٢) ، وعبد العزيز بن محمد الصغير ، الذى صار فى ذى الحجة سنة ١٤٠٥/٨٥٣ من جملة الحجاب بالقاهرة بعد أن قدم للسلطان جقمق عدة خيول (٢٣٣) . ويشبك النوروزى الذى عمل كل من حجوبية طرابلس ودمشق بالبذل لعدم تأهله (٢٣٤) . ومن بين الذين تولوا حجوبية هذه النيابة أيضا تشير المصادر الى يشبك دودار قانى باى البهلوان الذى استقر فيها بالبذل فى شعبان سنة ١٤٥٥/٨٥٩ لكونه من الأوباش ، ولم تسبق له رئاسة (٢٣٥) . والى شاذ بك الصارمى

الذي صار حاجب الحجاب بها بالبذل (٢٣٦) . ويضيف المؤرخ ابن تغرى بردى اليهم العلاني الأذربكي المتكلم فى عد الغنم بالبلاد الشنامية (٢٣٧) ، الذي بذل خمسة وأربعين ألف دينار ، لتكون معه مضافة لعد الأغنام . بيد أن الشهابى أحمد بن قليب حاجب طرابلس لم يكن ليتقبل مثل هذا التعدى الصارخ على وظيفته فسارع بعرض بذل قدره خمسون ألف دينار على الوظيفتين نكاية للأذربكى ، الذى يبدو انه قبل التحدى فوقعت الزيادة بينهما حتى وصل المبلغ المعروض على السلطان الظاهر خشقدم ستة وسبعين ألف دينار ، وفى هذا يقول ابن تغرى بردى : « وهذا شئ لم نسمع مثله فى سالف الأعصار ، وما يكون شأن هاتين الوظيفتين حتى تصلا الى هذا الحد » . وحسما للموقف اقترح الشهابى ابن العيني على السلطان أن يظل كل منهما على وظيفته فى مقابل سبعين ألف دينار ثلاثين على الأذربكى ، والباقي على ابن قليب (٢٣٨) .

ويبدو أن اتساع سلطة الحجاب زمن سلاطين المماليك كانت وراء هذه المبالغ الضخمة التى كانت تبذل بغير حساب على هذه الوظيفة فقد حدثتنا المصادر المعاصرة بأن عمل الحجاب فى هذه الفترة لم يقتصر على استئذان السلطان للمعابلة ، بل شمل مهام أخرى كثيرة كالركوب أمام السلطان فى المواكب السلطانية ، وإبلاغه حاجات الناس ومطالبهم ، وتقديم ما يرد وما يعرض الى السلطان ، وعرض الجند ، والحكم بين الأمراء والجند فى المسائل الديوانية وأمور الاقطاعات ، والمشكلات غير الشرعية ، والحكم بين المغول الذين استوطنوا مصر حسب قوانين الياسة أو اليسق (٢٣٩) . بل صار الحجاب يتدخلون فى الأحكام الشرعية أيضا ، ويزاحمون قضاة الشرع فيها . وكثيرا ما كان المظلومون من حكم الحجاب يلجئون الى القضاة لينصفوهم (٢٤٠) . وقد صور لنا المقريزى حال الحجاب على عصره فقال : « وأما الحجاب فانهم وأعوانهم قد انتصبوا لأخذ الأموال بغير حق من كل شاك اليهم ، ومشكو عليه ، فما من أحد من الحجاب الا وفى بابه رجل يقال له رأس نوبة يضمن له فى كل يوم قدرا معلوما من المال يقوم له به ، ومن هذا المال المضمون يقيم أوده ، فيقسطه رأس نوبة على النقباء الذين تحت يده ما ضمنه للحاجب وما لا بد له من صرفه على عياله ، ومؤنة فرسه ، وأجرة سياسها ، وما اعتاده من المحرمات التى لا يتركونها ما وجد اليها سبيلا ، وما يرصده ويدخره عنده عدة له فى وقت مكروه ينزل به من عزله ، أو مصادرة الحاجب له ، أو غير ذلك من العوارض » . فيتناول من كل واحد من النقباء شيئا مقررًا عليه عند

مضيه في طلب غريم ، يقال له الاطلاق . فاذا حضر الغريم فتح عليه رأس نوبه ابوابا من انواع مخرجهم الذى تفقهوا فيه ، فيحتاج الى بذل المال له ، وللدوا دار الحاجب ، وللحاجب ، بحسب ما يعضيه رايهم . وربما بلغ الغرم في الشكوى الآلاف من الدراهم ، فانهم يسلسلون قضايا ظلمهم حتى يستمر المشكو في الترسيم الأيام والأشهر . وجميع ما يتحصل للحجاب من هذه الوجوه ، فانهم يصرفونه فيما لا تجيزه أمة من الأمم من انواع قبائح المحرمات ولا يكلفون حمل شيء منه الى السلطان (٢٤١) . من هذه الصورة يتبين لنا مدى التدهور الذى آلت اليه هذه الوظيفة زمن سلاطين الماليك الجراكسة بعد ان أقبل الحجاب وأعوانهم على أخذ الرشوة وأكل أموال الناس بالباطل .

واذا تركنا الحجابة وانتقلنا الى الاستادارية ، الوظيفة العاشرة فى سلك الوظائف العسكرية (٢٤٢) ، لوجدنا ان الأمر افسح بكثير بعد أن أصبحت هذه الوظيفة نولى بالهدايا والبذل ، مما أدى الى كثرة الطامعين فيها ، والى المزايدة عليها فيما بينهم . ويكفى أن نشير هنا الى قليل من كثير مما ورد فى المصادر المعاصرة بشأن هذه الوظيفة . ففى سنة ١٣٨٩/٧٩١ يسجل لنا المؤرخ ابن حجر عودة محمود الاستادار الى وظيفته بعد أن قدم هدايا عظيمة للسلطان حاجي (٢٤٣) . كما ذكر أيضا ان عبد الغنى بن عبد الرزاق قد استقر فى الاستادارية فى ربيع الآخر سنة ١٤١١/٨١٤ عوضا عن ابن الهيصم ببذل قدره أربعون ألف دينار ، الا أنه سرعان ما صرف منها فى نهاية السنة المذكورة بعد أن سار سيرة عجيبة من كثرة الظلم وأخذ الأموال بغير شبهة أصلا ، والاستيلاء على حواصل الناس بغير تأويل . كما وصفه ابن حجر بأنه « كان عارفا بجمع المال ، وقد جمع منه فى ثلاث سنين ما لا يجمعه غيره فى ثلاثين سنة (٢٤٤) » .

وفى سنة ١٤١٥/٨١٧ حدثنا بعض المعاصرين بعودة الأمير بدر الدين حسن بن محب الدين الى الاستادارية فى السادس والعشرين من شهر رمضان بعد أن قام للسلطان المؤيد شيخ بهدية تتألف من مائة فرس ، وثياب وسلاح ، قومت بخمسة عشر ألف دينار (٢٤٥) ، ويبدو أنه عمده على الفور الى تعويضها عن طريق مصادرة جماعة من الرسل والبرددارية المرصدين ببابه لقضاء الأشغال ، والتصرف فى الأمور ، وكان هؤلاء قد كثر عددهم منذ أيام جمال الدين يوسف الاستادار ، وتزايدت أموالهم حتى بلغت نفقة الواحد من أحادهم الألف درهم فى اليوم (٢٤٦) . ورغم ما دأب عليه هو وأعوانه من سياسة النهب والسلب فقد عجز عن البؤاء

بجوازك المالك وعليق خيولهم ، الأمر الذي جلب عليه نفمة السلطان مع كثرة دالته عليه ، ويسط لسانه بالمانعة عليه ، فأمر في ربيع الآخر سنة ١٤١٦/٨١٩ بالقبض عليه وتعويقه بالقلعة ، حتى شفيع فيه ، فسلم الى الأمير جقمق الدوادار على أن يحمل ثلاثمائة ألف دينار ، خفضت فيما بعد الى مائة وخمسين ألف (٢٤٧) بعد ما عصر في بيت الأمير جقمق عصرا شديدا ، وضربت الحوطة على موجوده ، وتنبعت حواشيه والزامه ، وقبض عليهم فأصبحوا على حد تعبير أحد المعاصرين : « محرومين بعد ما كانوا محسودين ، نكالا من الله بما قدمت أيديهم ، فانهم كانوا قوم سوء فاسقين لم يعرفوا عن قبيح ، ولا كفوا يدا عن ظلم (٢٤٨) » .

وخلف الأمير بدر الدين الأمير فخر الدين في وظيفة الاستادارية ، التي يبدو انه وليها أيضا عن طريق البذل . حقيقة أن المصادر قد ضنت علينا بمعلوماتها في هذا الصدد ، الا انها أطنبت في الحديث عن الهدايا والاموال التي دأب فخر الدين على بذلها للسلطان . ففي الثاني والعشرين من شوال سنة ١٤١٧/٨٢٠ بذل للسلطان عشرة آلاف دينار ، يبدو انها أتت ثمارها ، لأنه بعد مرور أربعة أيام خلع عليه السلطان خلعة الاستمرار في الاستادارية ، بل وأضاف اليه وظيفة مشير الدولة . وتشير المصادر أيضا الى المائة ألف دينار التي حملها الى السلطان أثناء وجوده بالشام ، كما تتحدث عن تقدمته له بعد عودته ، التي اشتملت على أربع مائة ألف دينار عينا ، وثمانية عشر ألف أردب غله ، عدا ما وفره من ديوان المفرد (٢٤٩) ومقداره ثمانون ألف دينار ، وما جباه من النواحي وهو مائتا ألف دينار وخمسون ألف دينار ، مضافا اليها ما حصل عليه من اقطاعه الشخصي وهو ثلاثون ألف دينار (٢٥٠) .

ومع ذلك ، فيبدو أنه لم يعمر طويلا في الاستادارية ، لأننا نقرأ في المؤلفات التي وضعت زمن المالك الجراكسة اسم أبو بكر الاستادار الذي بلغ مجموع ما حمله الى السلطان منذ مباشرته حتى نهاية رجب سنة ١٤١٩/٨٢٢ ، ستة وعشرين مائة ألف دينار ، كلها من مظالم العباد وما منها دينار الا وتلف بأخذه عشرة ، وتخرّب بجبايته من أرض مصر ، على حد تعبير أحد المعاصرين ، ما يجز القوم عن غمارته (٢٥١) .

وخلف أبو بكر ، أرغون شاه ، الذي يرجح انه ولي بالبذل أيضا ومع ذلك فلم يعمر طويلا ، حيث عزل في الثامن والعشرين من شوال سنة ١٤٢٣/٨٢٦ بناصر الدين محمد بن شمس المعروف بابن أبي والي . ويقص علينا بعض مؤرخي هذه الفترة تفاصيل ولايته ، بأنه عقب عزل

أرغون شاه ، ألزم بحمل عشرين ألف دينار ، فوعده أن يحمل منها ثلاثة آلاف دينار ، ويمهل فيما بقي عدة أيام ، فسولت نفس ابن أبي والى وزين له شيطانه أن يكون أستاذاراً في مقابل أن يسدد المبلغ الذى ألزم به أرغون شاه ، فخلع عليه واستقر ، ونزل بالخلعة الى بيت أرغون شاه ، وعليه قماشه ، بل تسلم أرغون شاه المذكور ، وأدخله الى داره وهو فى الحديد ويعلق المؤرخ ابن تعزى يردى على هذه الحادثة بقوله : « فرأى أرغون شاه من كان من جملة غلمانه على مقعده وفى بيته وتحكم فيه ، وأخذ يعاقبه بحضرة من كان يخدمه بها ، فلما رأى ما حل به دعت عيناه وبكى ، فكان فى هذا الأمر عبرة لمن اعتبر » (٢٥٢) .

وفى ربيع الآخر سنة ١٤٣٣/١٤٣٠ ، خلع السلطان الأشرف برسباى على أقبغا الجمالى باستقراؤه أستاذاراً ، بعد عزل الزينى عيد القادر ابن أبى الفرج ، على أن يحمل مائة ألف دينار بعد تكفية ديوان المفرد ، إلا أن أقبغا لم يستطع أن يفي بوعوده للسلطان « وكذب وتخومل » ، فعزل فى الثالث من ذى القعدة من السنة المذكورة . وإزاء قلة المتقدمين لهذه الوظيفة ، اضطر السلطان الأشرف الى اضافتها الى الوزير صاحب كريم الدين بن كاتب المناخ .

ويصف أحد المؤرخين أقبغا هذا بأنه من أوباش المماليك ، وبأنه خدم بلاصياً عند الكشف ثم ترقى حتى ولى الكشف فى عهد الأشرف برسباى فائزاً وكثر ماله وبذا استطاع أن يلى الأستاذارية ، فلم ينتج فيها ، وسادت سيرته ، فعزل وضرب بالمقارع (٢٥٣) . وفى سنة ٨٣٥/١٤٣٢ ، استطاع أقبغا الجمالى ، العودة مرة ثانية الى الأستاذارية بعد أن تعهد بوزن عشرة آلاف دينار ، وبحمل أربعين ألف أخرى فى حالة سفر السلطان الى الشام ، فأجيب وخلع عليه فى جمادى الآخرة ، مضافة الى كشف الوجه البحرى (٢٥٤) .

وتتحدث المصادر عن شخصية أخرى ، هى زين الدين يحيى ، الذى ولى هذه الوظيفة فى ربيع الآخر سنة ١٤٤٢/٨٤٦ ، فتقول فى شيء من التهكم والسخرية من تقلبات القدر بأنه كان كثيراً ما يلى الوظائف بالبدل ثم يعزل عنها بسرعة ، حتى تجمد عليه جمل من الديون ، وبأنه استمر فى حبسوحة من الفقر والذل والافلاس الى أن ولى الأمير قيزطوغان الأستاذارية ، فاختره لنظر ديوان المفرد وركن اليه ، فاستفحل أمره فوضى ديونه ، وبدأ يدبر على الأمير طوغان فى الباطن ويحسن له الاقالة

من الوظيفة حتى فعل مصداقا للمثل السائر « لا تموت النفس الخبيثة حتى تسمى لمن أحسن إليها » . وجاء الزينى عبد الرحمن بن الكويز لتنتفع الأبواب أمام زين الدين لهولة ابن الكويز ولخروج قيزطوغان من مصر ، حتى تم له ما أراد وبس الاستدارية ، ونعت بالأمير لكنه لم يتزيا بزي الجند ، بل استمر على لبسه العمامة والفرجية ، فصار فى الوظيفة غير لائق ، كونه استادارا فيه شيم الرئاسة ، وكانت ولايته وسعاده غلطة من غلطات الدهر وذلك لفقد الاماثل وفى ذلك يقول أحد الكتاب :

حلت الرقاع من الرخاخ

ففرزنت فيها البيادق.

وتصاهلت عرج الحمير

فقلت : من عدم السوابق (٢٥٥).

ويفهم ايضا من المصادر المعاصرة بأن استدارية الشام نانت تول. بالبذل ، فقد روى السخاوى بأن أسندم الأرغون وليها فى ربيع الآخر سنة ١٤٥٠/٨٥٤ ببذل قدره عشرة آلاف دينار (٢٥٦) . كما روى ابن طولون فى حوادث سنة ١٤٩٩/٩٠٥ بأن ظلم الاستادار قد فاق بدمشق كل وصف بسبب أن النائب قد جعل عليه فى كل شهر نحو عشرة آلاف دينار (٢٥٧) .

والحق ان هذه الوظيفة صارت معولا هداما فى أيدي الاستدارية الذين استقروا فيها ببذل الهدايا والاموال ، بدليل ما اشار اليه المقرئى فى معرض حديثه عن أنواع الظلم الذى تعرضت له البلاد على أيدي حكامها فى الربع الأول من القرن التاسع الهجرى/الخامس عشر الميلادى اذ يقول : « وأما الاستادار فانه أمدهم باعا ، وأقواهم فى الظلم ذراعا ، وأنفذهم فى ضرر الناس أمرا ، واشنعهم فى الفساد ذكرا » . وذلك أنه خرج الى الوجه البحرى ، ففرض على جميع القرى فرائض ذهب ، قررهما بحيث أن الجباية شملت أهل النواحي عن آخرهم . ولم ينف عن أحد منهم البتة ، فما وصلت اليه مائة دينار الا وأخذ أعوانه مائة دينار أخرى . ثم تتبع أرياب الاموال فصادروهم ، وأخذ لنفسه ولأعوانه مالا كثيرا . ثم طرح على جميع النواحي بعد ذلك الجواميس التى نهبها فقومت كل واحدة من الجواميس على الناس بائني عشر ألف درهم ، وأكثر ما تبلى الجبلة منهم الى ألفى درهم فجبى من الوجه البحرى على اسم الجاموس مالا جما . ثم أنه ألزم الصيارفة الا تأخذ الدرهم المؤيدى (٢٥٨) الا من حساب سبعة دراهم ونصف ، وهو محسوب

على الناس بثمانية دراهم ، والزمهم أيضا ألا يأخذوا الفلوس الا من حساب خمسمائة وخمسين درهما القنطار ، وهو على الناس بستمائة درهم . فاذا أمر بصرف الفلوس على أحد حسب عليه بستمائة درهم القنطار . وربما كان هذا الذى حسبت عليه بستمائة قد أخذت منه أمس بخمسمائة وخمسين ، والزمهم أيضا أن لا يقبضوا الذهب الا فرنتى الا من حساب مائتين وثلاثين الدينار ، وهو معدود على الناس بمائتين وستين . واذا صرف لأحد ذهباً يحسبه عليه بمائتين وستين . فلا يورد أحد لديوان السلطان ألف درهم الا ويحتاج الى غرامة مثلها أو قريب منها . ثم أنه كل قليل يلزم صيارفته ومقدميه ، وشادى أعماله ، ومباشريها ، وولاتها ، بمال يقرره عليهم ، فى نظير ما يعلم أنهم أخذوه من الناس . ثم تقرر فى أعمالهم حتى يعلم أنهم قد جمعوا شيئا آخر ، أعاد عليهم المصادرة . فما من مرة الا وهم يبالغون فى الترف ، ويتلفون المال الكثير فى أنواع السرف فى المحرمات . ثم أنه لما عاد من الوجه البحرى وسار الى بلاد الصعيد أوقع بلهانة (٢٥٩) على الأشمونين ، وكسرهم وساق من الأغنام والحيل والأبقار والجمال شيئا كثيرا ، وفرقه على أهل الوجه البحرى بأغلى الأثمان ، وهو الآن يفرض على بلاد جميع الصعيد الذهب كما فرضه على نواحى الوجه البحرى . ومع ذلك فقد شمل باعة مصر والقاهرة رماية البضائع عليهم ، من السكر والعسل والصابون والقمح وغير ذلك فانه اشترى من الاسكندرية وغيرها بضائع كثيرة ، ثم طرحها على الباعة بأغلى الأثمان ، فلا يصير اليه درهم حتى يغرم لأعوانه نظيره . وله نوع آخر من الظلم وهو أنه أخذ دار بهادر الأعسر بخط بين السورين - فيما بين باب الخوخة وباب سعادة - وشرع فى عمارتها ، وعمارة ما حولها وما تجاهها من بر الخليج الغربى . فأخذ من الناس آلات العمارة بغير ثمن ، وبأقل شيء وتفنن أعوانه فى ظلم من يستدعيه بهم الى هذه العمارة حمل صنف من الأصناف ، أو عمل شيء من أنواع العمارة حتى يغرموه لأنفسهم مالا آخر . هذا وجميع ما يتحصل من وجوه الأموال التى تقدم ذكرها فانه يحمل الى السلطان وأعوانه ، وينفق فى سبيل الشهوات المحرمة (٢٦٠) ، .

وعن مقدمة الممالك ، التى كانت تأتى فى المرتبة الخامسة عشرة بين الوظائف العسكرية (٢٦١) ، أمدتنا المصادر التاريخية بحالة بذل واحدة تتعلق بمرجان العادلى ، الذى يقول عنه السخاوى أن السلطان جقق قفز به وعمله نائب المقدم بعد توقفه ، ثم رقاها للتقدمة ، فعظم أمره ونالته

السعادة حتى عزله ، الأشرف اينال ، الا أنه استطاع العودة ثانية اليها .
ببذل المال . كما قال عنه أنه كان سيئة من سيئات الدهر وغلطاته ،
لاشتماله على قبائح ينزه القلم عن ذكرها (٢٦٢) .

كذلك اتسمت المصادرة المملوكية بقلة معلوماتها بصدد البذل على
زمامية الدور ، التي كانت تعتبر الوظيفة السادسة عشرة في سلك
الوظائف العسكرية (٢٦٣) اذ لم نثر في بطونها الا على حالتين فقط ،
الأولى منهما تختص بهلال الرومي ، الذي شغل وظيفة شاد الحوش .
السلطاني مدة طويلة ، حتى بذل المال ، فولى الزمامية خلفا لجوهر
القنقباي ، حيث باشرها بقلة حرمة ، فلم ينتج أمره فيها ، فعزله السلطان
جمقمق في سنة ١٤٤٢/٨٤٦ (٢٦٤) . والثانية تتعلق بالأمير جوهر
اليشبكي الذي نقل أيضا من شداية الحوش السلطاني الى الزمامية
والخزاندارية بالبذل ، عوضا عن لؤلؤ الأشرفي حيث دام بها حتى وفاته
في مستهل جمادى الأولى سنة ١٤٦٨/٨٧٣ (٢٦٥) .

اما عن نقابة الجيوش التي تأتي في المرتبة السابعة عشرة بين
الوظائف العسكرية (٢٦٦) ، فلم نثر على حالة واحدة تفيد أنها كانت
تقلد ببذل الاموال ، وذلك على الرغم مما ذكره المقرئ من أنها صارت في
القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي مصدر ظلم عظيم بعد أن صار
نقيب الجيش عبارة عن كبير من النقباء المعدن لترويع خلق الله تعالى ، وأخذ
أموالهم بالباطل على سبيل القهر ، عند طلب أحد الى باب الحاجب ، وكانوا
يستولون على أموال الناس بحجة حق الطريق ، مما كان أحد اسباب
خراب الاقليم (٢٦٧) .

وعلى النقيض من زمامية الدور نجد بالمصادر المملوكية معلومات
وفيرة عن الولاية ، انتهى تأني في آخر الوظائف العسكرية (٢٦٨) وعن
توليها بالرشوة والبرطلة . ففي رجب سنة ١٣٧٨/٧٨٠ استتر الأمير كرجي .
في ولاية الشرقية (٢٦٩) ، عوضا عن علي القرمي بمال التزم به (٢٧٠)
وفي السنة التالية خلع على كل من محمد بن طاجار بولاية الغربية (٢٧١) ،
عوضا عن ايدمر السيفي ، وعلى علي خان بولاية قوص وعلى محمد بن الجبلي
بولاية منفلوط عوضا عن يريم ، الذي أعيد الى ولاية الغربية في شهر
ذي الحجة من السنة نفسها عوضا عن محمد بن طاجار . كما استقر في نفس
الشهر الأمير قادوس في ولاية الأشمونين ، عوضا عن محمد بن العادلي ،
الذي عوض عنها بولاية متوفى في ذلك بمال يقومون به ، اذا صاروا

الى اعمالهم . وفيهم هذا يقول المقرئى معلقا « وكان هؤلاء يجبون ذلك من أهالى النواحي ، ويسمون ذلك القدوم ، فيفرض الوالى على كل بلد قدرا من المال ، ثم اذا جبى ذلك ، اخذ فى تحصيل المال من المظالم ، وبينما هو فى ذلك اذا استقر غيره فى عمله بمال التزم به فيقبض عليه ، ويحاط بما له من خيل وخام وثياب وآلات وغير ذلك مما قد استدانه بأضعاف ثمنه ، ويعاقب على بقية ما تأخر عليه ، فعندما يجد وهو فى العسوبة سبيلا الى عودة الى عمله ، او عمل آخر وعد بمال واستمر فيه ، وتسلبت على الناس بسفك دمانهم ، وبضرب أبشارهم (٢٧٢) ، وياخذ مالهم . فأخذ اقليم مصر فى الاختلال بهذا السبب (٢٧٣) » .

وفى سنة ١٣٨٠/٧٨٢ روى المقرئى أيضا بأنه خلع على الركن متولى الفيوم فى الثانى من المحرم واستقر فى نيابة الوجه القبلى ، عوضا محمد بن اياز الدوادارى بمال كبير التزم به (٢٧٤) .

وترتب على تولى هذه الوظيفة بالبذل منذ أيام الظاهر برقوق أن استقر فيها أوباش الناس وأراذلهم ، ويكفى أن نشير هنا الى ما حدث لوالى دمياط فى سنة ١٤١٨/٨٢٠ ، لتبين مدى التدهور الذى آلت اليه الولاية . فقد روى أحد المعاصرين بأن رجلا من أتباع المماليك يدعى ناصر الدين محمد السلاخورى سولت له نفسه ولاية دمياط بمال التزم به ، فوليها فى شهر ذى الحجة حيث سار على سياسة ظلم الناس وأخذ أموالهم ونسائهم ، مما دفع ببعض أهلها ممن أنفوا قبائح أعماله الى الايقاع بنائبه وضربه واهنته ، بل وأمسكوا بناصر الدين نفسه وأوقفوه على رجلية مكشوف الرأس ، عارى البدن ، وضربوه حتى هلك ، فسحبوه وأحرقوا جثته بالنار ، ونهبوا داره ، وسلبوا حريمه وأولاده ما عليهم ، وقتلوا ابنا له فى المهد ، وأسروا ابنسا . فكانت فتنة لم يدرك مثلها فى معناها (٢٧٥) .

كذلك لم تضمن علينا المصادر المعاصرة بمعلوماتها بصدد ولاية القاهرة ومصر ، فقد جاء أن الأمير ناصر الدين المعروف ببكلمش استقر فى شعبان سنة ١٤٢٠/٨٢٣ واليا للقاهرة عوضا عن ابن أمير آخور ، على مال كبير التزم بحمله مما يجنيه من مظالم العباد ، وأنه بعد مباشرته لها ركبت الديون ، وهان أمرها لعدم هيئته وحرمة ، ولتماديته فى السكر والفجور ، ولكونه « بزي النساء أشبه منه بالرجال » (٢٧٦) .

ونعلم أيضا أنه فى جمادى الأولى سنة ١٤٣٥/٨٣٨ شغرت ولاية القاهرة لاستقرار دولات خجا فى ولاية منفلوط ، فخلع السلطان على علاء الدين الطبلوى فى السابع عشر من هذا الشهر وأعادته الى ولاية القاهرة بعد ان وعد بحمل ألف ومائتى دينار (٢٧٧) ، ومع هذا فلم يعمر فيها سوى بضعة أشهر حيث عزل فى الخامس عشر من شوال بالتاج الشويبكي فصدق عليه قول الشاعر :

ركب الاهوال فى ذورته ثم ما سليم حتى ودعا (٢٧٨)

ويبدو أن هذا الأخير كان أكثر سوءا من سابقه لأن المقرئى يقول فيه « أنه سار فيها سيرة ما عف فيها عن حرام ، ولا كف عن اثم » . وأنه « أحدث من أخذ الأموال ما لم يعهد قبله » ، بل رماه بأنه كان « عارا على جميع بنى آدم ، لما اشتمل عليه من المخازى التى جمعت سائر القبائح ، وأرست بشاعتها على جميع الفضائح (٢٧٩) » .

ونسلم كذلك عن خير بك القصرى الذى أصبح واليا للقاهرة زمن السلطان الأشرفى اينال ، فبلص وظلم وقتل وسفك الدماء حتى عزل بالعلاء ابن الغيسى ، بيد أنه استطاع العودة اليها ثانية ببذل المال بعد أن أقام مدة بطلا (٢٨٠) .

ويذكر المؤرخ ابن اياس ان الامر المأس المعروف بدوادار سكنى استقر فى ولاية القاهرة فى ربيع الأول سنة ١٥١٦/٦٢٢ ببذل قدره واحد وأربعون ألف دينار ، منها عشرون ألف دينار معجلا ، والعشرون الأخرى يردها على نقدا متفرقة (٢٨١) .

والحق ان هذه الوظيفة صارت مصدر ظلم للناس ، بعد أن كانت مصدر أمن لهم ، بدليل تلك الصورة التى رسمها المقرئى عن الولاية فى أوائل القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى التى ذكر فيها ما نصه « وأما والى القاهرة ، ووالى مصر ، وغيرهما من سائر ولاه النواحي ، فان جميع ما يسرق من الناس يأخذونه من السراق ، إذا ظفروا به ، فلا يأتون بسارق معه سرفة الا أخذوها منه ، فان لم تكن السرقة معه الزمونه حالا ، ويتركوه لسبيله » . وقد تيقن انه متى عثر عليه صانع عن نفسه وتخلص . وصار كل من يقطع من السراق يده ، انما يقطع لأحد أمرين اما لقوة جاه المسروق منه ، أو عجز السارق عن القيام للولاة بالمال . ويزيد ولاه البر على والى مصر والقاهرة بأخذ من وجدوا معه غنما أو ابلا أو وقيفا من الملاحين أو العريان وغيرهم . فاذا صار أحد ممن ذكرنا فى

أيديهم ، قتلوه واستهلكوا ماله . ومع هذا فلاعوان الولاة فى أخذ الاموال من الناس أخبار لم يسمع قط بمثل قبجهاا وشناعتها ، حتى أنه اذا أخذ شارب خمر غرم المال الكثير . وكذلك من ساقه سوء القضاء اليهم من المتخاصمين ، فيغرم الشاكى والمشكو المال الكثير ، بقدر جرمه بحيث تبلغ الغرامة آلاف كثيرة . وجميع ما تجمعه الولاة كلهم من هذه الوجوه لا يصرف الا فى أحد وجهين ، اما للسلطنة مصانعة عن اقامتهم فى ولايتهم، او فيما تهواه أنفسهم من الكبائر الموبقات ، وينعم أعوانهم بما يجمعونه من ذلك ، ويتلفونه اسرافا وبدارا فى سبيل الفساد . ويتعرض الولاة لمقدميهم ويأخذون منهم المال حينما بعد حين (٢٨٢) .

والدارس للمصادر المملوكية يلاحظ أن امرة العربان لم تقف أيضا بمعزل عن الرشوة ، خاصة وقد جرت العادة بأن يعين سلاطين الممالك لكل قبيلة من قبائل العربان أميرا منها ، ويكتبون له تقليدا سلطانيا بذلك ، وكان الأمير المعين يلبس تشريفا أطلس أسسوة بأقرانه فى الترتيب الاقطاعى (٢٨٣) . وعلى هذا فقد أقبل هؤلاء الأمراء على البذل لسلاطين هذه الدولة بهدف قضاء مصالحهم الشخصية ، ومن ذلك ما رواه المقرئى فى حوادث سنة ١٤٤٠/٨٤٤ من أن السلطان جقمق خلع فى شهر صفر على الأمير عيسى بن يوسف الهوارى أمير هواره بالصعيد ورسم باحضار أخيه من سجنه بمدينة الكرك ، ليستقر على عادته فى امرة هواره ، على أن يحمل سبعين ألف دينار ، ويسجل منها أربعين ألف دينار (٢٨٤) ، وما ذكره ابن اياس من أن السلطان قانصوه الغورى أخلع فى مضان سنة ١٥١٢/٩١٨ على خليل بن اسماعيل بن شبانة ، شيخ عربان جبل نابلس ، وقرره على عادته فى امرة جبل نابلس بمال له صورة (٢٨٥) .

بقى أن نشير ونحن بصدد الحديث عن الرشوة والوظائف العسكرية الى أن البرطلة لعبت دورا كبيرا فى علاقة الدولة المملوكية ببلاد الحجاز بصفة عامة وبامارة مكة بصفة خاصة (٢٨٦) ، فيها حصل شاهين الجمال على شادية بندير جدة سنة ١٤٧٢/٨٧٦ ، بعد أن بذل عشرين ألف دينار (٢٨٧) ، وعن طريقها حصل الشريف خشرم بن دوغان بن جعفر الحسينى على امارة المدينة . بعد أن التزم بحمل خمسة آلاف دينار للسلطنة ، الا أنه لم يستطع الوفاء ، فأمر السلطان الأشرف برسباى بالقبض عليه ، وأقام بدلا منه مانع بن على (٢٨٨) .

اما امارة مكة فقد صارت الرشوة عاملا هاما من عوامل العزل

والتولية ، بعد أن كان قبول الهدية من أمير مكة يعتبر تفضلا من السلطان المملوكي وتنازلا ، فصارت الأموال في أيام المماليك الشراكسة شرطا هاما من شروط التولية ، وسببا هاما من أسباب العزل (٢٨٩) . وقد ترقب على ذلك أن تولى الامارة أثرياء الأشراف (٢٩٠) ، الذين عملوا على ارضاء السلاطين ببذل المال لوفير وتقديم الهدايا ، دون أن يعلم السلاطين من أى طريق جاءت هذ الأموال وتلك الهدايا (٢٩١) . كذلك سرت الرشوة في داخل الامارة نفسها ، عندما عمد بعض الأشراف الأثرياء الى بذل المال في مقابل التنازل عن الامارة أو المطالبة بها (٢٩٢) .

وفي سنة ١٤٠٨/٨١١ استطاع حسن بن عجلان عن طريق البذل أن يحصل على مرسوم سلطاني بمشاركة ابنه أحمد لأخيه بركات في الحكم وأن يلقب بنائب السلطنة بالأقطار الحجازية ، وهذا لم يحدث لآى من امراء مكة قبله (٢٩٣) .

غير أن محاولة حسن بن عجلان غزو اليمن في السنة التالية ١٤٠٩/٨١٢ ، وما تبع هذا من اضطراب الأمن والتجارة أدت الى غضب السلطان الناصر فرج ، وأمر بالقبض على حسن وولديه ، الا أنه لم يستطع أن ينفذ قراره هذا بسبب رشوة حسن لأمرء مصر وإرساله هدية للسلطان بيعت بخمسين ألف مثقال (٢٩٤) . وتشير المصادر المملوكية الى حدوث أزمة أخرى بين الشريف حسن والسلطان المؤيد شيخ بسبب بعض المسائل المالية ، أراد السلطان من حسن أن يحققها ، فلما لم يفعل لم يجد أمامه من بد سوى عزله ، وعزل ابنه في سنة ١٤١٦/٨١٩ حيث استقر مكانه رميثة بن محمد بن عجلان حتى هدا الحال فعاد حسن وإبناء الى الامارة من جديد مقابل مال تعهد بدفعه (٢٩٥) . ثم كانت أزمة ثالثة في سنة ١٤٢٤/٨٢٧ زمن السلطان برسباى ، أخرج على أثرها حسن بن عجلان من مكة ، عاد بعدها في العام التالي ، حيث قدم الى القاهرة في سنة ١٤٢٦/٨٢٩ ، والتزم للسلطان بحمل مبلغ ضخم مقداره ثلاثون ألف دينار في مقابل أن يخلع عليه بخلعة الاستمرار في امارة مكة ، فاستقر بها على عادته في السابع والعشرين من المحرم ، غير أن السلطان أبقاه بالقاهرة زهينة حتى سدد مبلغ خمسة آلاف دينار مما التزم به . وتذكر المصادر المعاصرة أنه اقترضها من التجار بالربا ، كما تشير الى وفاته في نفس العام قبل سداد باقي المبلغ ، فبعث السلطان برسباى في استدعاء ابنه الشريف بركات ، وخلع عليه بأمر مكة ، مكان أبيه في الرابع والعشرين من شعبان من السنة المذكورة بعد أن تعهد له بأن يقوم بما تأخر على

أبيه ، كما التزم بحمل عشرة آلاف دينار فى كل سنة ، وأيضا بالاعتراض لما يؤخذ بجدة من عشور بضائع التجار الواصلين من الهند وغيرها . وبالفعل نراه يرسل فى صفر من السنة التالية ، ثلاثة عشر ألف دينار بصحبة الطواشى افتخار الدين ياقوت (٢٩٦) .

ويفهم أيضا من كتابات المعاصرين أنه بعد وفاة الشريف بركات هذا أقر السلطان الأشرف إينال محمد فى إمارة مكة فى سنة ١٤٥٥/٨٥٩ ببذل قدره خمسون ألف دينار ، عجل منها بعشرين ألف دينار ، وتعهد بدفع الباقي على نقودات متفرقة ، عدا ما غرمه لأرباب الدولة المصرية ، ولولد السلطان ، وزوجته ، اللذين صاروا على حد تعبير المؤرخ المملوكى ابن تغرى بردى « لهما نصيب وافر مع السلطان فى كل هدية ورشوة » (٢٩٧) .

والواقع ان مدى السوء الذى آلت اليه الوظائف العسكرية زمن المماليك الشراكسة ، نتيجة للبذل والرشوة وما ترتب عليهما من فساد وفوضى بالجهاز الحكومى ، لا يمكننا أن نبرزه الا بالقصة الطريفة التى تروىها المصادر المعاصرة فى أحداث سنة ١٤٢٧/٨٣٠ ، فى يوم السبت الخامس والعشرين من شهر رجب وقع حادث فظيع ، وهو أن بعض المماليك السلطانية الجراكسة انكشف رأسه بين يدي السلطان ، فاذا هو أقرع ، فسخر منه من هناك من الجراكسة ، على حين اغتنم هو الفرصة وسأل السلطان أن يجعله كبير القرعان ، ويولى عليهم ، فأجابه الى ذلك ورسم أن يكتب له به مرسوم سلطانى ، وخلع عليه ، فنزل وشق القاهرة بالخلعة ، بعد أن عقد النية على القيام باستغلال وظيفته هذه فى تنمية دخله الشخصى ، فصار يأمر كل واحد بكشف رأسه حتى ينظر ان كان أقرع الرأس أولا ، وجعل على ذلك فرائض من المال ، فعلى اليهودى مبلغ عينه ، وعلى النصرانى مبلغ ، وعلى المسلم مبلغ ، بحسب حاله ورتبته . ولم يتحاش من فعل ذلك مع أحد ، حتى وصل به الحال أن فرض على الأمير الأقرع عشرة دنانير وتجاوز حتى جعل الأصلح والأجلح (٢٩٨) فى حكم الأقرع ليحببه مالا . فكان هذا على حد تعبير أحد المعاصرين « من شنائع القبائح ، وقبائح الشنائع » ، ولما طال أمره وفحش ، أحس السلطان بمدى فداحة الخطأ الذى وقع فيه ، فأمر بالكف عن هذه المهزلة ، ونودى بالقاهرة « معاشر القرعان لكم الامان » (٢٢٩) .

الفصل الرابع

البذل والبرطلة
والوظائف الديوانية

تعرضت الوظائف الديوانية لموجة البذل والبرطلة التي سادت عصر سلاطين المماليك ، والتي شاهدنا بعض صـورها في مجال الوظائف العسكرية ، فكيف حدث هذا ؟

للإجابة على هذا السؤال ينبغي علينا أن نتعرف أولا على الوظائف التي مستها الرشوة ، حيث يأتي على رأسها جميعا منصب الوزراء أو الوزارة . والمتأمل لهذه الوظيفة سوف يلاحظ مسبقا مدى التدهور الذي آلت إليه زمن سلاطين المماليك . فبعد أن كانت في العصور الأولى من أجل الوظائف وأرفعها رتبة (٣٠٠) ، ضعفت وكاد أن يتلاشى أمرها لعدة أسباب منها استحداث نيابة السلطنة ، التي قللت من قيمتها ، وأضعفت من شأنها ، « فصار المتحدث فيها لا يتسع له في التصرف مجال ، ولا تمتد يده في الولاية والعزل » . لطبيعة سلاطين المماليك الاستبدادية ، ولتطلعهم دائما الى تركيز السلطة في أيديهم ، مما أدى الى عدم استقرار الوزارة ، فكان الوزراء يغيرون بسرعة مذهلة ، لا سيما في زمن الجراكسة . لدرجة أن ذاكرة المؤرخين أصبحت لا تعي أسماءهم وأوقات حكمهم (٣٠١) . وقد ترتب على هذا أن أصبحت هذه الوظيفة مهنة يعود اليها من صرف عنها ، ليتولاها عدة مرات (٣٠٢) . كذلك أصبح أغلب الوزراء مطعوناً في كفاءتهم ، ولا تحمد طريقتهم ، خاصة بعد أن سيطر عليها الأقباط الذين اتخذوا من الاسلام وسيلة للوصول اليها ، وفي هذا يقول أحد المعاصرين « وكان هذا أول شسؤم الأتراك في مملكتهم ، أن يعدلوا عن وزارة العلماء الى الأقباط والمسألة (٣٠٣) » .

ووصل الأمر ببعض السلاطين فى العصر المملوكى الأول الى ابطالها وتعطيلها ، كما حدث فى أيام السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، وفى أيام ابنه السلطان حسن ، وفى أيام الأشرف شعبان (٣٠٤) . بل وتوزيع اختصاصات الوزير على كل من ناظر المال ، الذى اختص بتحصيل المال وصرف النفقات ، وناظر الخاىص ، الذى عهد اليه بتدبير الأمور العامة ، وتعيين المياشرين ، وكاتب السر ، الذى اختص بالتوقيع فى دار العدل . مما كان يوقع فيه الوزير مشاورة واستقلالا (٣٠٥) .

كذلك عمل السلطان الظاهر برقوق على زيادة ضعفها بانئسائه لديوان المقرد ، الذى جعل فيه ناظرا وشادين وكتابا ، وعهد به الى الاستادار وقرر أن يصرف ما يتحصل منه فى جوامك ممالكه المشتروات، ثم أضرف الى هذا الديوان كثيرا من أعمال مصر ، وبذلك قوى جانب الاستادار على حساب الوزير (٣٠٦) ، الذى إقتصرت اختصاصاته على التحدث فى أمر المتوس ، فيحصلها من جهاتها ويصرفها فى شراء اللحم وحاجات المطبخ وغير ذلك من حاجات اتفاق الفصر السلطانى . وبلغ من ضعف شأن الوزارة آنئذ أن وصفها سعد الدين نصر الله بن البقرى الذى تولاها فى سنة ٧٩٢/١٣٩٠ ، بقوله « الوزارة اليوم عبارة عن حوايج كاش عفش ، يشتري الوزير اللحم والحطب وحوايج الطعام ، وناظر الخاىص غلام صلف يشتري الحرير والصوف والنصافى والسنجاب ، وأما ما كان للوزراء ونظار الخاىص فى القديم فقد يطل (٣٠٧) » .

وجاءت الرشوة لتزيد الطين بلة ، فعمد أوباش الناس الى البذل على الوزارة ، فتولوها ثم سعوا الى تحصيل ما سبق لهم أن يذلوه ، فآخذوه أضعافا مضاعفة من أموال الناس بالظلم والمصادرة وحسبنا أن نشير هنا الى ما ذكره أحد المعاصرين بضد هبة الله بن صاعد وزير عز الدين أيبك ، اذ يقول : « وكان نصرانيا فأسلم ، وأحدث مكوسا ومظالم كثيرة على نحو ما كانت فى أيام العبيديين ووزرائهم النصارى والرافضة حتى قيل فيه :

لعن الله صاعدا وأباه فصاعدا

وبنييه فنساؤلا واحدا ثم واحدا (٣٠٨) »

كما اتهمت المصادر بدر الدين السنجارى الذى وذر لسيف الدين قطز ، رابع سلاطين المماليك ، بالظلم وتناول الرشوة (٣٠٩) .

ونعرف أيضا أن ناصر الدين والى القاهرة تولى الوزارة بالسعى
فى شوال سنة ١٣٠٤/٧٠٣ ، زمن سلطنة الناصر محمد بن قلاوون
الثانية ، وأن مهادته لهذا السلطان بالفى دينار ، كانت سببا فى القبض
عليه والقائه بالسجن حتى وفاته فى ذى القعدة سنة
١٣٠٥/٧٠٤ (٢١٠) .

ويحدثنا المؤرخ ابن حجر عن مغلطاي الجمالى ، الذى ولى الوزارة
مضافة الى الاستاذارية فى رمضان سنة ١٣٢٤/٧٢٤ ، فيصفه بالجلود
والصبر ، فى نفس الوقت الذى يرميه بأخذ البراطيل على الولاية والعزل
(٣١١) شأنه شأن الوزير منجك اليوسفى ، الذى تقلد الوزارة مرتين زمن
السلطان الناصر حسن (٣١٢) ، ففتح باب الأخذ على الولايات ، والنزول
على الاقطاعات ، وقدم عليه كثير من أهل دمشق للسعى من بابه فى
المباشرات ، مما اضطر السلطان الى المنادة فى ذى الحجة سنة ١٣٤٨/٧٤٨
بأن « من طلب وظيفة بغير كتاب نائب الشام أرغون شاه ، شنى وأخذ
ماله (٣١٣) » ، ومع ذلك فقد استمر سعى أطراف الناس بالأموال على
الوظائف ، حيث تؤكد المصادر أنه لم يرد أحد ، رغم كثرة طعن الامراء
فيه، لوصول الكثير من الأوباش الى المراتب ، واستقرار آحاد الباعة فى
الجندية (٣١٤) .

والواقع أن مدى السوء الذى بلغته الوزارة زمن سلاطين المماليك
يمكن أن يلاحظ أيضا من خلال ما كان يتعرض له بعض وزراء هذا العصر
من السجن والمصادرة ، وأيضا من خلال الاموال الضخمة التى كانت
تقرر عليهم فى مقابل اطلاق سراحهم ، حتى وصل الأمر ببعضهم الى بيع
اثاثه وخيله ، والاستدانة أحيانا من أجل شراء حريته ، على حين كان البعض
الآخر يضطر الى الاختفاء لعدم قدرته على السداد ، ومن ذلك ما يرويه
المقريزى بصدد الوزير كريم الدين بن الغنام الذى ولى الوزارة فى الخامس
والعشرين من رجب سنة ١٣٧٤/٧٧٦ ، ولكنه لم يعمر فيها سوى
بضعة أشهر ، حيث قبض عليه فى التاسع عشر من شهر ذى الحجة ،
وأبطلت الوزارة (٣١٥) ، وأمر السلطان شعبان باغلاق شياكها بقاعة
الصاحب من قلعه الجبل . ومع هذا فقد استطاع ابن الغنام أن يقنع
السلطان باطلاق سراحه بعد ثلاثة أيام ، على مال التزم به ، ونزل على
حماد وأخذ فى بيع اثاثه وخيوله (٣١٦) . ولكن هل استطاع الوفاء بمنا
التزم به ؟

من الصعب الإجابة على هذا السؤال ، خاصة وقد أشار المقرئى الى إعادة القبض عليه من جديد فى منتصف شهر جمادى الآخرة من العام التالى ، والى الإفراج عنه بعد بعض بضعة أيام ، على مال يحمله للسلطان ، لاننا نجهل فى الواقع ما اذا كان المقصود به المبلغ المقدم ، أم هو مبلغ جديد تعهد بدفعه للسلطان الأشرف ! على أية حال فمن المعروف أنه لم يستطع الوفاء بما تعهد به ، واضطر الى الاختفاء ، عندئذ أمر التاج الملكى ، الذى ولى الوزارة فى ربيع الأول سنة ١٣٧٥/٧٧٧ (٣١٧) بإيقاع الحوطة على داره ، والقبض على أتباعه ومعارفه ومصادرتهم ، بل والمناداة عليه بالقاهرة ومصر ، وتهديد من أخفاه ، ووصل الأمر الى التفكير فى هدم داره لولا العثور بها على محراب ، فحولت الى مدرسة (٣١٨) . ورغم هذا فقد سجلت لنا المصادر المعاصرة عودته ثانية الى الوزارة فى العام التالى ، حيث صرف فى السنة نفسها بتاج الدين عبد الوهاب المعروف بالنشو (٣١٩) .

ويتحدث المقرئى أيضا عن حالة كريم الدين بن الرويهب الذى ولى الوزارة فى سنة ١٣٧٦/٧٧٨ ، وعن التزامه بحمل مائة ألف درهم ، بعد صرفه فى شوال من السنة التالية بالأمير صلاح الدين خليل بن عرام (٣٢٠) وان كان قد أغفل الحديث عن مدى وفائه بالسداد . كما أشار كذلك الى ما تعرض له كل من الصاحب أبى الفرج ، والصاحب سن ابرة ، والصاحب سعد الدين بن البقرى فى أوائل سنة ١٣٩٠/٧٩٣ من القبض عليهم والزامهم بحمل مائة وخمسين ألف درهم (٣٢١) .

ويبدو أن نهم السلاطين المستمر فى المال ، جعل الطامعون فى الوزارة يتسابقون فى بذل المال عليها ، بدليل اقدام كمال الدين سبط صلاح الدين الخروبى على السعى فيها سنة ١٣٧٩/٧٨١ رغم ما عرف به من قلة العقل والمال (٣٢٢) ، وبدليل عودة فخر الدين بن غراب اليها فى شهر ذى القعدة سنة ١٤٠٥/٨٠٨ ، مضافا الى ما بيده من الوظائف ، بعد أن قام للسلطان بعشرين ألف دينار (٣٢٣) ، غير أنه لم يعمر فيها طويلا ، حيث عزل فى شعبان من السنة التالية بجمال الدين البيرى الأستاذار بسبب قطعة اللحم المرتب على الدولة للمماليك السلطانية والأمراء وأهل الدولة ، وصرفه عن كل رطل لحم درهما ، فى الوقت الذى كان سعره يصل الى ثمانية دراهم ، وذلك تخفيفا على الوزراء ، وراحة لهم ، بعد ما كان سعر اللحم يصل يوميا الى أكثر من خمسين ألف درهم ، كان الوزير يتعرض بسببها لكثير من المفاوضات والاهانات من القباض ، مما يضطره

الى مصادرة الناس واخذ أموالهم بالباطل وأنواع الظلم . وتطلق المصادر على ثمن اللحم هذا اسم النقدة وعلى الذين يتولون قبضه اسم المعاملون وكان الوزير اذا أحالهم على أحد استخلصوه منه بأيديهم ، أو عن طريق نهب داره وحانوته . واذا فرض أن الوزير عجز عن سداد النقدة ، وعن إيجاد من يحيلهم عليه ، كان المعاملون يسمعون ما يكره ويمدون أيديهم الى ما يجدونه تحته من فراش أو أى شيء ذى قيمة ، ولذا كان بعض الوزراء يضطر الى الاختفاء ، على حين كان البعض الآخر يضطر الى الاستعفاء من منصب الوزارة بسبب حاجتهم الى النفقة فى كل ليلة ، ولعدم مقدرتهم على النوم قبل دفعها الى المعاملين أو إحالتهم على من يدفعها عنهم ، ويكون بذلك قد زال عن الناس بلاء عظيم ، خاصة وقد أصبح الوزير لا يصرف ثمن اللحم لأربابه الا من الشهر الى الشهر ، فضلا عن أنه كان يعطى فى الدرهم سدسه أو سبعة فقط (٣٢٤) .

وتروى المصادر المملوكية أيضا بأن السلطان المؤيد شـيخ خلع فى جمادى الاولى سنة ١٤١٩/٨٢٢ على كل من بدر الدين حسن بن نصر الله بالوزارة وسيدى أبو بكر ، صـهر الأمير فخر الدين بن أبى العرج بالاستادارية بعدما اتزما أن يحملوا مائة ألف دينار والحق أن هذا المبلغ الضخم يجعلنا نتساءل من أين استطاعا الحصول عليه ، بيد أن أحد المعاصرين يعطينا من مشقة الإجابة اذ يقول : « فلما نزل ، وزعا ذلك على من تحت أيديهما فعمت هذه البلية جماعة كثيرة بالقاهرة والأرياف (٣٢٥) » .

ويذكر الصيرفى أن مقدمة تاج الدين عبد الرزاق الشهير بابن كاتب المناخات على الوزارة فى المحرم سنة ١٤٢١/٨٢٤ ، بلغت نحو من ستين ألف دينار (٣٢٦) ، ومع ذلك فلم يمكث فيها أكثر من عام ، اذ صرف عنها فى ذى الحجة من السنة التالية (٣٢٧) . كما حدثنا المؤرخ ابن تغرى بردى الذى أعطى عنايه حاصة للعصر الشركسى ، أنه عندما دخل عليه ابنه كريم الدين بخلعة الوزارة فى شوال سنة ١٤٢٣/٨٢٦ ، أصابته الدهشة وسأله متعجبا « أنا وليت هذه الوظيفة ومعى خمسون ألف دينار ذهبت فيها ولم أسد ، أتسد أنت من أين ؟ فقال له من أضلاع المسلمين (٣٢٨) » . وأجابه كريم الدين هذه تعكس لنا مدى ما أصاب الناس من الظلم نتيجة البذل على الوظائف من سلاطين الممالك حيث كان الراشون يعمدون الى استغلالها منهم أضعافا مضاعفة .

ولا يسعنا ونحن بصدد انتهاء دراستنا للوزارة والبذل عليها زمن سلاطين المماليك سوى الإشارة الى ما فعله الدواidar الكبير المقر الزينى ابن مزهر من وزن عشرين ألف دينار فى مقابل عودة قاسم الفرافى الى منصب الوزارة نكايه فى خصمه ابن غريب ، فكان له ما أراد وخلع على قاسم بالوزارة فى جمادى الأولى سنة ٨٧٥/١٤٧٠ ، على أن يقوم فى مدة مباشرته للخزائن الشريفة بأربعة آلاف دينار (٣٢٩) لتكتمل الصورة عن مبنى الشره فى الاموال الذى أصاب سلاطين هذه الفترة .

ومن الوزارة انتقل الى كتابة السر ، الوظيفة الثانية فى سلك الرتب الديوانية (٣٣٠) ، التى احتلت مكانا مرموقا بينها ، بعد أن شارك كاتب السر كلا من الأستاذار وناظر الخاص بعض اختصاصات الوزير ، ومنها التوقيع على التصص بالولايات والعزل ونحو ذلك فى دار العدل وفى داره كما سبق أن نوهنا من قبل .

والدارس لهذه الوظيفة سيلاحظ كثرة كتاب السر زمن سلاطين الجراكسة ، فقد أمكن للمستشرق فيت أن يحصى فى الفترة الواقعة بين سنتي ٧٨٤ - ١٣٨٢/٩٢٢ - ١٥١٧ ، سبعة وثلاثين كاتباً من بينهم سبعة عشرة لم يمكنوا فى هذه الوظيفة سوى بضعة أشهر (٣٣١) ، ولا نجد تفسيراً لهذا سوى شره سلاطين المماليك فى المال ، بعد أن أصبحت هذه الوظيفة لا تمنح الا بالبذل والبرطلة .

ويسجل المؤرخ ابن حجر أول اشارة بذل على هذه الوظيفة فى احداث سنة ٧٨٣/١٣٨٢ عند حديثه عن هروب ابن نبهان من كتابة السر فى شهر ربيع الآخر بسبب عدم مقدرته على الوفاء بما التزم به من مال ، ويشير الى استقرار ابن مزهر بدلا منه (٣٣٢) .

وفى شعبان سنة ٧٩٦/١٣٩٤ ، خلع السلطان الظاهر بقوق بهذه الوظيفة على بدر الدين محمود الكلستانى ، وكان قد سبق له أن اكتشف كفاءته وجدارته بعد أن ترجم له رسالة من تيمورلنك باللغة الفارسية ، عجز عنها بدر الدين محمد بن فضل الله . ورغم اصرار المؤرخ ابن تغرى بردى على أن ولاية الكلستانى كانت بغير بدل لكونه « فقيراً مملقاً » ، ولرغبة السلطان فى أن يكون بتوليها صاحب لسان وقلم (٣٣٣) ، فان جميع المصادر قد أجمعت على توليته بعد أن قام أحد المحسنين بدفع المطلوب عنه ، على أن يبقى دين عليه الى حين ميسرة (٣٣٤) . ويبدو أنه لم يدخر

وسعا في سبيل الثراء السريع وبشتى الطرق غير المشروعة ، اذ يقول السخاوى في ترجمته : « فما أسمى الا وعنده من الخيل والبغال والجمال والممالك والملابس والآلات ما لا يوصف (٣٣٥) » .

يتضح مما سبق أن هذه الوظيفة بائت مربحة للغاية ، وهذا يفسر لنا تزايد الطلب عليها ، وبذل الأموال الطائلة في سبيل الحصول عليها ومن ذلك ما قام به شرف الدين محمد الدمايني (٣٣٦) من السعى عليها بعد موت الكلستانى بقنطار من الذهب قدره عشرة آلاف دينار فلم يتمكن (٣٣٧) ، وخلق السلطان بكتابه السر على فتح الله بن معتصم الداودى بعد دفع المعلوم ، الذى أغفلت المصادر الإشارة اليه (٣٣٨) ، وبقي في وظيفته الى أوائل سنة ١٤٠٨/١٤٠٥ حيث عزله السلطان فرج بن برقوق في ربيع الأول بسعد الدين بن غراب ، الذى يعتبر أول من خلع عليه بطراز ذهب من بين كتاب سر عصر سلاطين المماليك (٣٣٩) . بيد أن طريق هذه الوظيفة . جعل فتح الله بن معتصم يواصل السعى عليها ، حتى نجح في العودة اليها ثانية قبيل نهاية هذا العام في شهر ذى القعدة ، وذلك بسفارة الأمير جمال الدين الأستاذار (٣٤٠) . ويلاحظ هنا صمت المصادر المعاصرة بصدد المبالغ التي بذلت على هذه الوظيفة منذ ولاية فتح الله الثانية حيث دام هذا الصمت الى شوال سنة ٨٢٣/١٤٢٠ عندما استقر كمال الدين ابن البارزى في كتابة السر خلفا لأبيه ناصر الدين على بذل قدره أربعون ألف دينار (٣٤١) ، حقيقة أن السخاوى قد رمى هذا الأخير بتناول الرشوة على الوظائف أثناء ولايته ، وبشدة العصبية لأصحابه الا أنه لم يذكر صراحة أنه ولى بالبذل (٣٤٢) .

ورغم ضخامة هذا المبلغ الذى بذله كمال الدين ، فإنه لم يستمر في وظيفته أكثر من شهرين عزل بعدهما بسبب تلك الحملة التى شنها ضده ، صهره علم الدين بن الكويز ، الذى لم يستول على ثروته فقط ، بل أيضا على وظيفته ، اذا استقر فى كتابه السر فى سلع المحرم سنة ٨٢٤/١٤٢١ ، مع عدم أهليته لها ، بدليل قوى المقرئى : « فتسلم القوس غير بارئها ، ووسدت الأمور الى غير أهلها » ، وبدليل نقد ابن تهرى بردى له بأن مقبولى هذه الوظيفة كان يجب أن يتمتع « باليسر الطولى فى الفقه

والنحو والنظم والنثر والترسل والمكاتبات ، والباع الواسع فى التاريخ وأيام الناس وأفعال السيف » . وهذا لا معرفة لابن الكويز به ، فقد صحف فى أحد المجالس اسم ابن جماز الى ابن الحمار ، مما أضحك الجميع (٣٤٣) .

وبعد موت ابن الكويز ، خلفه جمال الدين يوسف الكركى فى العاشر من شوال سنة ١٤٢٣/٨٢٦ ، على مال كثير وعد به ، فكانت ولايته من أقيح الحوادث ، لكون أبيه من نصارى الكرك ، الذين تظاهروا بالاسلام ، مما يتنافى مع الشروط الواجب توافرها فيمن يلى هذه الوظيفة ؛ لذلك عاب كتاب هذا العصر على السلطان الأشرف برسباى ولايته لهذا الجاهل ، واتهموه بعدم التريث فى الاختيار مناقضا بذلك سنة السلاطين العظام ، بل ورموه بعدم الشهامة وعلو الهمة ، لاتباعه سياسة « سد بمن شئت ، وول من كان - بالبذل - ولو كان حارس مقات ، ولهذا المقتضى ذهبت الفنون ، واضمحلت الفضائل ، وسعى الناس فى جمع المال حيث علموا أن الرتب صارت معذوقة بالبازل لا الفاضل ، وصدق القائل حين قال :

المال يستتر كل عيب فى الفتى

والمال يرفع كل وعد ساقط

فعليك بالاموال فاقصد جمعها

واضرب بكتب الفضل بطن الخائط (٣٤٤)

وبعد مرور سبعة أشهر على ولايته ، عزله السلطان الأشرف ، ليفسح الطريق أمام مرشح جديد هو شمس الدين محمد الهروى ، الذى كان قد سعى فيها سعيا شديدا ، ووعد ببذل مال كبير ، فاستقر بها فى ربيع الآخر سنة ١٤٢٤/٨٢٧ ، ولبس تشريفا كله حرير أبيض ، وطرحة حرير ، وركب حجرة بسرج ذهب وكنبوش مزركش ، وباشرها بتعاطم زائد ، مع طمع شديد ، وجهل بما وسد اليه . ونظرا لعدم اجادته قراءة القصص والكتب الواردة ، فقد عهد بذلك الى بدر الدين محمد بن مزهر نائب كاتب السر ، الذى صار يتولى القراءة على السلطان ، بينما يظل هو واقفا على قدميه (٣٤٥) . ولذلك فلم يعمر طويلا ، وصرف بعد شهرين من أجل عشرة آلاف دينار وعد ببذلها نجم الدين عمر بن حجي ، فاستقر كاتبا للسر فى جمادى الآخر من السنة المذكورة ، كما عهد اليه بما كان جاريا فى اقطاع ابن السلطان مقابل تعهده بألف وخمسمائة دينار سنويا . لكن

المسكين لم يستطع الوفاء الا بخمسة آلاف دينار دفعها فى العام التالى على دفعات متفرقة ، واضطر أمام عجزه هذا أن يسأل السلطان مشافهة أن يعفيه من الألف وخمسمائة دينار المقررة من الحسابات والمستأجرات لقلة متحصلها ، فلم يجبه الأشرف ، بل شدد عليه بضرورة سداد ما التزم به ، فلم يسعه حينئذ سوى أن يبعث إليه برسالة شارحا فيها أنه غرم منذ توليه لكتابة السر حتى تاريخه اثنى عشر ألف دينار منها خمسة آلاف للخزانة الشريفة ، وأربعة آلاف للامراء ، وألفين لمن لا يسمى ، ورمز الى جانبك الدوادار ، وهو شاب حاد الخلق قوى النفس كثير الادلال على السلطان ، فحقق عليه ، والتمس من مخدومه أن يمكنه منه فأذن له ، فهدى عليه بالاتفاق مع عبد الباسط ناظر الجيش ، الذى كان قد دخل معه فى مشاحنات بسبب كتابته باستدعاء الامير سودون من عبد الرحمن نائب الشام الى القاهرة . دون علمه ، فقبض عليه فى جمادى الآخر سنة ١٤٢٥/٨٢٨ ، وعوق بالبرج بالقلعة ، ثم نفى الى الشام ، ووكل به شرطى معه سلسلة من حديد ، وأهين ، بل والزم الموكل به أن ينادى عليه فى كل بلد يدخله « أن من كانت له ظلامة فليطلبه » ، وأحيط بداره وجمل جميع ما فيها .

ويضيف المؤرخ ابن حجر سببا ثالثا للقبض عليه وصرفه من كتابه السر هو عدم خبرته باصطلاح الوظيفة وسلوكه مع المصريين طريقته فى حدة الخلق والبادرة الصعبة ، مع الاقبال على اللهو فى الباطن (٣٤٦) ، ،

وفى محاولة للقضاء على ما تعرض له كتاب السر من حملات تشهيرية أسرع السلطان برسباى بتعيين بدر الدين محمد بن مزهر ، نائب كاتب السر فى هذه الوظيفة فى الثامن عشر من جمادى الآخرة ، فباشرها أربع سنين متوالية (٣٤٧) ، حتى وفاته فى رجب سنة ١٤٢٩/٨٣٢ ، فخلع السلطان بها على ابنه جمال الدين ، وله من العمر دون العشرين ، ولم يطر شاربه ، .

وتذكر المصادر المعاصرة أن مرسوم توليته قد اشتمل على اسم شرف الدين الأشقر الذى عين فى وظيفة نائب كاتب السر ، ليقوم بأعباء الديوان عن هذا الشاب ، لعدم خبرته ، ولقلة درايته بهذه الوظيفة ، كما تذكر أيضا أن ولاية جلال الدين المذكور كانت فى مقابل تسعين ألف دينار (٣٤٨) من تركة أبيه . وهنا يحق لنا أن نتساءل من أين لبدر الدين بن مزهر بكل هذه الثروة الضخمة ؟

على هذا السؤال يجيب أحد المعاصرين في معرض ترجمته له بما نصه : « وكان من الشره في جمع المال على حالة قبيحة ، ولا يبالي بما أخذ ولا من أين أخذ ، مع الشج والبعد عن جميع العلوم العقلية والنقلية ، رضى من دينه وأمانته بجمع المال (٣٤٩) » .

خلاصة القول أن ولاية السلطان لهذا الشاب الصغير قد أثارت دهشة بعض المعاصرين فكتب يعيب عليه قائلا : « ولم يعهد في الدولة التركية وظيفة كاتب السر تمتحن هذا الامتحان ، حيث يتولاها شاب صغير ، وتداول بين ثلاثة في سنة واحدة ، ولم تكن العادة أن لا يتولاها الا من جرب عقله ومعرفته ، ثم لا ينفصل عنها الا بالموت غالبا (٣٥٠) » ، بيد أن الحق يملى علينا أن نقرر هنا ، أن ولاية السلطان لهذا الطفل لم تكن الا بغرض الاستيلاء على تركة أبيه بدر الدين ، بدليل أنه لم يمكث فيها سوى بضعة أشهر ، تولى بعدها بشهاب الدين أحمد بن علي عدنان الحسنى في ذي الحجة سنة ١٤٢٩/٨٣٢ ، حيث « عملت له الطرحة خضراء برقعات ذهب ، وركب بين يديه الأمراء والوزراء ، وقضاة القضاء الأربع ، والأعيان (٣٥١) » .

ورغم أن المصادر قد ضنت علينا بمعلوماتها عما إذا كان أحمد بن عدنان قد ولى بالبذل من عدمه ، فاننا نميل الى الترجيح بأنه لابد وأن يكون قد قام بالمبلغ المطلوب ، خاصة وقد عرف عنه الخبرة في السعى بالمال على اللواطف ، فقد حدثنا المقرئ في المحرم من سنة ١٤٢٦/٨٣٠ ، أنه توجه عائدا الى دمشق بعد أن فشل في الحصول على وظيفة قضاء القضاة ببلدته ، « ج بذله عليها سبعة وعشرين ألف دينار ، بسبب استقرار عمر بن حجر فيها بعد أن قام بستين ألف دينار (٣٥٢) ، ومع ذلك فلم ينل منه اليأس ، واستمر على مواصلة السعى عليها ، حتى نجح في الوصول اليها في ربيع الأول سنة ١٤٢٧/٨٣١ ، بعد أن التزم بحمل مال كبير (٣٥٣) » .

وبقى أحمد بن عدنان في وظيفته حيث سار فيها أجمل سيرة حتى مات في طاعون سنة ١٤٣٠/٨٣٣ ، فخلفه أخوه عماد الدين أبو بكر أياما قليلة مات بعدها في نفس الطاعون (٣٥٤) ، وأصبح ذلك الطريق مفتوحا أمام المتنافسين ، فعهد السلطان بالاشراف عليها الى شرف الدين الأشقر نائب كاتب السر ، ريثما يقع اختياره على مرشح جديد .

وفي رمضان سنة ١٤٣٠/٨٣٣ ، استقر رأيه على تعيين أحمد

ابن صالح بن السفاح ، كاتب سر حلب ، الذي أرسل في استدعائه ، على أن يحمل عشرة آلاف دينار ، فباشرها بقلعة حرمة وعدم أبهة ، مع حدة مزاج وخفة وجهل بصناعة الانشاء ، على الرغم من مباشرته لمهام هذه الوظيفة بحلب سنين طويلة ، ومع هذا فلم ينتج أمره لعدم فضيلته ، كما عاب عليه المؤرخ ابن تغرى بردى قراءته بالفاظ عامية ، وركز على أنه كان غير أهل لهذه الوظيفة (٣٥٥) .

بيد ان التسابق على هذه الوظيفة سرعان ما خفت وطأته ، ربما لمبالغة السلطان في طلب الاموال ، وربما أيضا لعدم الاستقرار فيها ، مما جعل المزايددين يفكرون مرات قبل التضحية بتلك الاموال الكثيرة ، التي كانوا يبدلون عليها ، الأمر الذي اضطر السلطان الى فرضها في النهاية على بعض الأفراد . ففي سنة ١٤٣٢/٨٣٥ أرسل السلطان الأشرف في استدعاء أحمد بن الكشك ليتولى مهام هذه الوظيفة عوضا عن أحمد ابن السفاح بعد موته ، على أن يحمل معه عشرة آلاف دينار ، ويبدو أن ابن الكشك الذي كان قد تمرس طويلا في البلاط السلطاني (٣٥٦) ، قد شعر بما يدبر له الأشرف برسباي ، فاعتذر عن قبول هذا الشرف متعللا بضعف بصره ، وبآلام تعتريه ، وشفع رده هذا بمبلغ خمسة آلاف دينار ، فأسقط في يد السلطان ولم يجد أمامه سوى الوزير كريم الدين بن كاتب المناخ فخلع عليه في الرابع من شوال مضافا الى الوزر ، وفي هذا يقول أحد المؤرخين « ولم يقع ذلك في الدولة التركية لأحد ، أن الوزر وكتابة السر اجتماعا لواحد معا » ، كما اتهمه المقرئى بالبعد عن صناعة الانشاء ، وبقلعة الدربة على قراءة القصص والمطالعات الواردة من الاعمال ، ووصفه ابن تغرى بردى بأنه كان « أجهر العينين ، لا ينظر في الكتابة الا من قريب ، وفي صوته خشونة » ، وكان اذا أمسك الكتاب في يده ليقراه على السلطان تنظر أعجاييب من تبهره في الكتاب بعينه ، ثم من توقفه في القراءة ، ثم من اللحن الفاحش الخارج عن الحد مع أن قراءته للكتب ما كانت الا نادرا ، وفي الغالب لا يقرأها على السلطان الا شرف الدين الأشقر نائب كاتب السر (٣٥٧) . ومع ذلك فيفهم من كتابات نفس المؤرخين أنه أعاد لكتابة السر بعض من كان من رسوماها لوفور حرمة ، واستبداه ، ربما بسبب انحطاط جانب القضاة والفهاء واتضاع قدرهم (٣٥٨) .

وبعد عزله عادت المشكلة الى الظهور من جديد ، فرسم السلطان

لشرف الدين الأشقر نائب كاتب السر ، بالتحدث فيها ويثما يعثر على أحد ، فعين له جماعة اختار منهم كمال الدين محمد بن البارزى ، قاضى قضاة دمشق ، وكاتب سرها ، فأرسل فى استدعائه فى الثانى من صفر سنة ١٤٣٢/٨٣٦ ، فقدم فى الشهر التالى ، حيث خلع عليه واستقر فى كتابة سر الديار المصرية فى الثامن من جمادى ، ونزل فى موكب جليل وسر الناس به سرورا كثيرا لحسن سيرته وكفايته ، وجميل طويته وكرمه ، وكثرة حياته (٣٥٩) .

والسؤال الذى يعن لنا فى هذا المجال ، هل كان تعيين ابن البارزى عن طريق البذل ، أم بدونه ؟ .

رغم أن مؤرخى هذه الفترة قد ضمنوا علينا بالإجابة على هذا السؤال ، فمن الواضح أن ابن البارزى لم يخلع عليه الا بعد سداد المطلوب ، الذى أصبح شيئا عاديا لم تجد المصادر ضرورة للإشارة اليه ، وحسبنا دليلا على ذلك أن مرسوم توليته لم يصدر الا بعد شهر من وصوله .

وفى رجب سنة ١٤٣٦/٣٨٩ صرف من منصبه ، لا بسبب غضب السلطان الأشرف عليه ، بدليل أنه عهد اليه دائما بالعديد من المناصب الهامة (٣٦٠) ، ولكن فيما يبدو لحاجة الأشرف المستمرة الى المزيد من الأموال التى كان يبذلها المرشحون ، فاستقر عوضه شيخ الشيوخ محب الدين الأشقر (٣٦١) ، ورغم صمت المعاصرين ازاء ما بذله عليها ، فإن السخاوى يشير الى أنه استعفى منها ببذل المال . وهنا يحق لنا أن نقف قليلا ، لنقرر حقيقة هامة وهى أن عملية البذل لم تعد تقتصر على الحصول على هذه الوظيفة ، بل تعدتها فى هذا العصر للاعفاء منها . وبعد أيام من استعفائه استدعى به السلطان فعاتبه ، ثم قرره فى نظر الخائفة السرياقوسية ، عوضا عن أقبغا التركمانى ، وكذلك جعله ناظر جامعه هناك ولبس كاميلة (٣٦٢) .

وفى شهر ذى الحجة سنة ١٤٣٧/٨٤٠ وقع اختيار السلطان على الأمير صلاح الدين محمد بن بدر الدين حسن ، ليشغل وظيفة كتابة السر مضافا لما بيده من حسبة القاهرة (٣٦٣) ونظر دار الضرب ، ونظر الأوقاف ، ومنادمة السلطان ، فنزل فى موكب جليل وقد لبس العمامة المدورة والفرجية ، هيته أرباب الأقلام ، وترك زى الجند ، وصار يدعى بالقاضى بعد الأمير ، فسر الناس به .

وعلى الرغم من أن السخاوى قد أرجع سبب اختيار السلطان له من دون بقية المرشحين ، الى ما بذله من أموال كثيرة (٣٦٤) ، فإن المصادر قد أجمعت على انه لم يسلك من الطمع وأخذ الأموال من الناس ما سلكه غيره ، « بل عف وثق ، وأفضل وزاد في الأفضال » ، كما أشارت الى أنه صار يكتب المهمات السلطانية بخطه بين يدي السلطان ، لما هو عليه من قوة الكتابة ، وجودتها ، ومعرفة المصطلح ، والدراية بمباشرة الملوك ، وتدبير الدول ومغالبة الاحوال ، مما ميزه عن تقدمه من كتاب السر ، لكنه بعد مباشرته لها ، استبد بالكتابة وحجب كل أحد عن الاطلاع على أحوال المملكة بحسن سياسته وتمام معرفته (٣٦٥) .

وبعد وفاته استقر السلطان بأبيه بدر الدين حسن بن نصر الله فى وظيفة كتابة السر ، حيث خلع عليه فى شهر ذى القعدة سنة ١٤٣٨/٨٤١ ، فنزل فى موكب جليل على فرس رائع ، بقماش ذهب ، أخرج له من الاصطبل السلطاني ، بسبب معرفته بأساليب البذل التى شاعت على عصره (٣٦٦) . ومع ذلك فلم يستمر بها طويلا ، ففي العاشر من ربيع الأول سنة ١٤٣٨/٨٤٢ رسم السلطان جقمق باستدعاء محمد بن البارزى ، قاضى القضاة بدمشق ، ليستقر فى هذه الوظيفة ، فحضر وخلع عليه فى السابع عشر من ربيع الآخر من السنة المذكورة ، نظير ما بذله للسلطان من تقديمة سنية ، اشتملت على خيل وثياب ، وفرو ، مما زاد قيمته على ألف وخمسمائة دينار (٣٦٧) .

والواقع أن البذل على هذه الوظيفة صار أمرا عاديا ، ولذا فلم تعد المصادر فى حاجة الى الاشارة اليه أو النص عليه ، بل وصل الأمر أنه كلما شعر أحد السلاطين بحاجته الى المال ، سارع بالضغط على كاتب السر وتهديده بالعزل من وظيفته حتى يبذل له المزيد من المال حرصا على الاحتفاظ بمنصبه الذى كلفه غالبا ، ومن ذلك ما حدث فى رجب سنة ١٤٥١/٨٥٥ عندما تغيظ السلطان المذكور على كاتب السر ، فلم يجد المسكين أمامه من وسيلة سوى أن يزن له خمسة آلاف دينار ، استطاع بها أن يضمن استمراره فى كتابة السر (٣٦٨) حتى وفاته فى المحرم من العام التالى . عندئذ سارع المحب بن الشحنة بتقدم الصفوف ، مجتهدا فى السعى عليها بمال كبير ، الا أن جقمق كان قد عقد العزم على تعيين المحب الأشقر ، الذى سبق له أن وليها فى سنة ١٤٣٦/٨٣٩ فى نفس الوقت الذى رام فيه الاستيلاء على أموال ابن الشحنة ، لذلك نراه يعهد

اليه بنظر جيش حلب ، وبذا فقد ابن الشحنة كتابة سر حلب أيضا
التي أخرجت عنه الى الزين عمر بن أحمد بن السفاح (٣٦٩) .

ولكن هل يسكت ابن الشحنة ، ويصرف النظر عن كتابة سر
الديار المصرية ، ذلك الحلم الذي راوده كثيرا وبذل من أجله الغالي
والنفيس ، بالطبع لا ، بل واصل السعى من جديد حتى استقر فيها
أخيرا في الثالث من ذى القعدة سنة ١٤٥٣/٨٥٧ على بذل قدره عشرون
آلف دينار ، ثم ما لبث أن عزل بعد ثمانية أشهر بشيخ الشيوخ محب
الدين الأشقر في رجب سنة ١٤٥٤/٨٥٨ ، فاقام بالقاهرة مكروبا ،
مشغول الخاطر بما استدانه ، ولم يظفر منه بطائل الى أن أمر السلطان
بتوجهه الى القدس منفيا في شهر ذى القعدة (٣٧٠) .

ومع ذلك فيفهم من المصادر المعاصرة أنه عاد الى كتابة السر عدة
مرات عن طريق البذل ، لأن السخاوي يشير الى عزله مرة ثانية في شوال
سنة ١٤٦٠/٨٦٦ ببرهان الدين الديري ، الذي لم يمكث بدوره في هذه
الوظيفة سوى خمسة عشر يوما عزل بعدها في السادس من ذى القعدة ،
بعد ما تكبده عليها من عشرة آلاف دينار (٣٧١) ، اقترض غالبيتها من عدة
أقوام ، وبقي بعدها مكروبا بسبب مطالبتهم بحقوقهم ، بل وضيقوا عليه
حتى باع الغالي بالرخيص . ثم استقر بعده الزينى بن مزهر (٣٧٢) .

ينى أن تشير الى أن البذل على وظيفة كتابة السر ، لم يقتصر على
الديار المصرية في هذا العصر ، بل وجد أيضا في نيابات المملكة الشامية ،
وقد لا نكون مباشرين اذا ذكرنا أنه وجد هناك قبل أن يعرف طريقه الى
مركز السلطنة المملوكية ، بدليل ما رواه المؤرخ ابن حجر في معرض
حديثه من شهاب الدين أحمد ، الذي تعرض في ربيع الآخر سنة
١٣٨٠/٧٨٢ للضرب والاهانة بسبب عدم مقدرته على الوفاء بما التزم به
على كتابة سر دمشق ، وكان قد باشرها مدة شهرين على خمسة آلاف
دينار ، فعجز عن التكملة فأمر أن ينادى عليه في البلد « هذا جزاء من
يسعى في الوظائف الكبار بما لا يقدر عليه » (٣٧٣) .

كما ذكر السخاوي في ترجمة محمد بن عبد الرحمن الحسيني ،
أنه استقر في كتابة سر دمشق في شوال سنة ١٣٨٩/٧٩١ ببذل كثير ،
بيد أنه لم يعمر فيها طويلا وصرف في جمادى الآخرة من السنة التي
تليها ، فاستمر مخمولا بسبب ما اقترضه عليها من الأموال ، التي عادت
أضرارها على زوجته المسكينة (٣٧٤) .

وتتحدث المصادر المملوكية أيضا عن صدر الدين ابن الأدمى ، الذى
ولى كتابة سر دمشق بمال كبير ، رغم ما عرف عنه من قلة العلم وعدم
الخبر ، وما اشتهر به من ارتكاب المنكرات ، ومن ثم فقد هجاء البعض
فى هذه المناسبة بقوله :

كتابة السر عندى وجودها كالعدم
وأصبحت بين النورى مصفوعة بالأدم (٣٧٥)

وتشير كذلك الى علاء الدين بن مفلح ، الذى استقر فى قضاء
الحنابلة بدمشق ، وفى كتابة سرها ، فى المحرم سنة ١٤٥٨/٨٦٣ ، بعد
عزل القاضي فطرب الدين محمد الخضيرى بمال كبير بذله فى الوظيفتين (٣٧٦) ،
فدام فيها الى أن سعى عليه برهان الدين بن الخواجا الشمسى ببذل كثير ،
ف عزل فى ربيع الآخر سنة ١٤٦٤/٨٦٧ (٣٧٧) .

وكما بذلت الأموال على كتابة السر بدمشق ، فقد بذلت أيضا على
نظيرتها بحلب فى رمضان سنة ١٤٤٣/٨٤٠ انتزعت هذه الوظيفة من
معين الدين عبد اللطيف الأشقر رغم بذله للسلطان الهدايا والأموال
(٣٧٨) ، وأضيفت لابن السفاح مع نظر الجيش فى مقابل ستة آلاف
دينار ، تعهد القيام بها (٣٧٩) . ونعلم أيضا أن محب الدين بن الشحنة
الذى ولى فيما بعد كتابة السر بالديار المصرية ، استقر فيها ، سنة
١٤٤٤/٨٤٨ ، مضافة الى نظر الجوالى بعناية صهره السفطى ببذل قدره
عشر آلاف دينار . بل ونجح أيضا فى عام ١٤٤٦/٨٥٠ عن طريق الأموال
الجزيلة ، والهدايا الجليلة أن يجمع بين كتابة سرها ، ونظر جيشها ، ونظر
قلاعتها ، والجامع النورى ، مما لم يتفق لاحد قط بحلب ، الأمر الذى أثار
دهشة العينى فكتب معلقا « ولكن بالرشا يصل المرء فى هذه الازمان الى
ما يشاء » . والحق أن ابن الشحنة هذا ، عرف بشدة مبالغته فى البذل
من أجل تحقيق أغراضه الدنيوية ، فقد كان متحصلا من جهاته يصل الى
سبعة آلاف دينار سنويا ، لم تكن تكفيه ، بل كان يستدين عليها بالفوائد
الجليلة ، حتى أثقلت الديون ، وصعب عليه الوفاء (٣٨٠) .

ويبدو أن البذل قد سرى أيضا الى نواب كاتب السر ، فقد روى
المؤرخ ابن اياس أن السلطان قانصوه الغورى خلع فى رمضان سنة
١٥٠٩/٩١٤ على معين الدين بن شمس ، وقرره نائب كاتب السر ، عوضا
عن الشهابى أحمد بن الجيعان ، مضافا الى ما بيده من وكالة بيت المال
وغيرها من الوظائف الأخرى ، وذلك على مال له صورة . كما ذكر أيضا

أن معين الدين هذا كان يتميز ببشاعة المنظر لدرجة أن السلطان كان يقسم كثيراً أنه يستحي من العسكر إذا ما وقف معين الدين أمامهم ليقرا القصص (٣٨١) .

كذلك شاعت الرشوة بين موظفي كتاب السر ونعنى بهم كتاب الدست ، وكتاب الدرج (٣٨٢) ، بدليل تلك الأعداد المتزايدة التي تطالعنا بها المصادر المملوكية ، فبعد أن كنا نشاهد ثلاثة من كتاب الدست يعملون زمن السلطان الظاهر بيبرس ، أصبحنا نجد عشرة زمن السلطان الأشرف شعبان ، وعشرين زمن السلطان برقوق وابنه فرج ، الذي رأى تقسيمهم نظرا لقلة العمل الى نوبتين ، الأولى تعمل من السبت الى الثلاثاء ، والثانية بقية أيام الأسبوع (٣٨٣) . ومع ذلك فقد اعتبر القلقشندي هذا العدد غير كافيا ، بسبب انغماسه في الرشوة (٣٨٤) .

أما كتاب الدرج فقد فاقت أعدادهم كتاب الدست بكثير اذ وصلوا الى مائة وثلاثين كاتباً ، كان أغلبهم من غير أهل الخبرة والكفاءة ، ولذا أقبل كتاب الدست على معاونتهم في انجاز أعمالهم (٣٨٥) ، وربما لهذا السبب أشار اليهم صاحب ديوان الانشاء اشارة عابرة ، رغبة منه في عدم التعرض لهم بالنقد والتجريح .

والحق أن أصدق دليل على ما آلت اليه هذه الوظيفة من تدهور هو ما اتسم به المصطلح من جمود وتصلب طوال قرنين ونصف من الزمان اذ من الملاحظ أنه لم يطرأ عليه أى تغيير يذكر . حقيقة أن بعض الكتاب حاولوا التغيير على طريقة أهل البلاغة مع مراعاة المناسبة مثل الكلستانى ، وعلاء الدين الكركى (٣٨٦) الا أنها كانت محاولات كتب عليها مسبقا بالفشل ، وبقي مؤلف شهاب الدين بن فضل الله ، المتوفى سنة ١٣٥٣/٧٥٤ ، المثل الأعلى الذى يجب على صاحب هذه الوظيفة أن يلم بما جاء فيه من مصطلحات ، حتى لا يوصف بالجهل ، ويرمى بعدم المعرفة (٣٨٧) .

أما نظر الخاص التى وضعها القلقشندي فى المرتبة الثالثة بين الوظائف الديوانية ، فقد أحدثت زمن السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، حين أبطل الوزارة فى سنة ١٣٢٣/٧٢٣ ، وقسم أعمالها بين ثلاثة موظفين : هم ناظر المال ، وناظر الخاص ، وكاتب السر كما سبق أن نوهنا من قبل (٣٨٨) .

وأصل موضوع هذه الوظيفة هو التحدث فيما هو خاص بمال السلطان من اقطاعه أو نصيبه من أموال الخراج وبلاد الجباية ، مما ليس من الأموال العامة . وفى زمن تعطيل الوزارة كان لناظر الخاص حق تدبير جملة الأموال ، بل وتعيين المباشرين ، ولو أنه لم يكن يستطيع أن يستقل بأمر الا بمشاورة السلطان . ولذا فقد كان يعتبر من خاصته ، ويستطيع أن يدخل عليه فى مجلسه ، وأيضا فى قصوره الجوانية لتصرف الأعمال كلما دعت الحاجة الى ذلك (٣٨٩) .

وكان يشترط فى صاحب هذه الوظيفة أن يكون عارفا بأمور الحساب ، ذا قدرة على تحصيل الأموال وزيادتها ، ومعرفة ما يحتاج اليه من أصناف الأقمشة والطرز وغيرها بل وكان عليه أيضا أن يحتاط لديوانه ، وأن يأخذ فى تحصيل أموال جهاته وتشييرها ، وأن يحترز فيما يرفع اليه من حساباتها ، كما كان عليه العناية بمتاجر السلطان وتشييرها ، والاهتمام بالتشارييف والخلع ، وما يختص بكل ولاية منها ، وما جرت به العادة من الهدايا المعدة للملك الاقطاع (٣٩٠) .

ويفهم من المصادر المعاصرة أن هذه الوظيفة كثيرا ما أضيفت الى الأستاذارية ، وأيضا الى نظر الجيوش كما حدث لابن غراب ، الذى عين ناظر الخاص فى شهر ذى الحجة سنة ١٣٩٦/٧٩٨ (٣٩١) . ويستشف من هذه المصادر أيضا أن قيمة هذه الوظيفة قد هبطت منذ عهد السلطان الظاهر برقوق ، بعد أن عهد الى الأمير جمال الدين محمود بن على بالأستاذارية ، وكلفه بتدبير أمور المملكة ، فصار يتصرف فى جميع ما يرجع الى أمر الوزير ، وناظر الخاص ، بل صار هذان يترددان الى بابه ويمضيان الأمور برأيه (٣٩٢) . ولعل هذا يفسر لنا قلة المعلومات التى احتوتها مصادر العصر المملوكى عن البذل والبرطلة على هذه الوظيفة ، وذلك على النقيض تماما من وظيفة كتابة السر . على أية حال ، فمن الملاحظ ان الرشوة قد سرت الى نظر الخاص بدليل ما ذكرته المصادر عن كريم الدين الكبير الذى كان أول من تسمى بناظر الخاص فى أيام السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، والذى صارت جميع الامور موكلة اليه ، فكاتبه أمراء الأطراف وخطبوا وده ، وبعثوا اليه بالهدايا . بل يكفى أن نشير هنا الى تلك الثروة الضخمة التى وجدت له بعد القبض عليه ، والتى زادت قيمتها على ستة آلاف ألف دينار ، لتتساءل كيف استطاع أن يجمعها خلال تلك الفترة الوجيزة ما لم يكن قد سلك الطرق غير المشروعة مثل تناول الرشوة وقبول الهدايا (٣٩٣) .

وتتحدث المصادر أيضا عن جمال الكفاة ، الذى استطاع فى جمادى الآخرة سنة ١٣٤٢/٧٤٣ أن يحتفظ بوظيفة نظر الخاص ، ونظر الجيش ، نظير مائة ألف دينار التزم بحملها للنائب أفسنقر السلارى بعد أن كان تقرر عزله بموسى بن التاج (٣٩٤) ، كما تشير أيضا الى أن السلطان الصالح عماد الدين اسماعيل رسم له فى المحرم من سنة ١٣٤٤/٧٤٥ أن يكون مشيرا للدولة بالإضافة الى ما بيده من الوظائف ، فعظمت حرمة وارتفعت مكانته ، وتعدى طوره حتى أنه أراد أن ينخلع من زى الكتاب الى هيئة الأمراء ، وأن يصبح أمير مائة مقدم ألف • فشق ذلك على الأمراء وعملوا عليه حتى انتهى الأمر بالقبض عليه وأخذ ماله فى صفر من السنة المذكورة • وكان قد عرف عنه أخذ الرشوة والبراطيل (٣٩٥) •

ويبدو أن العادة قد جرت بأن يقوم ناظر الخاص ببذل المال من حين لآخر ، نظير الاحتفاظ بوظيفته ، وفى مقابل ان يجدد له السلطان مرسوم تعيينه مثلما حدث فى ذى القعدة سنة ١٣٧٧/٧٧٨ للصاحب شمس الدين عبد الله المقسى ، الذى خلع عليه ، واستقر فى نظر الخاص كمادته بعد أن حمل مالا عظيما (٣٩٦) ، مما جعله فى النهاية يزهد فى هذه الوظيفة وفى غيرها ، ففي شوال ١٣٨٩/٧٩١ استدعى به الأمير منطاش وفوض اليه الوزارة ونظر الخاص ، « فصار يتمتع ويظهر ما به من ضربان المفصل » ، حتى قبل عذره ، ولم يجد أمامه سوى القاضى موفق الدين أبى الفرج فخلع عليه بنظر الخاص فى مقابل مال التزم له به (٣٩٧) لم يحاول الكتاب تحرى قيمته •

ويفهم من كتابات المعاصرين أن فخر الدين بن غراب قد تعرض لنفس المصير ، ففي السابع من ذى القعدة سنة ١٤٠٥/٨٠٨ ، أمر السلطان فرج بن برقوق بالقبض عليه وإيقاع الحوطة على موجوده ، غير أنه سرعان ما رضى عنه بعد أن بذل له عشرين ألف دينار ، فخلع عليه ، واستقر مشيرا ، ووزيرا ، وناظر الخاص على عادته (٣٩٨) ، ليقبض عليه مرة ثانية فى شهر شعبان من العام التالى ، ولتصادر جميع أملاكه على يد الأمير جمال الدين ، الذى خلع عليه بوظائفه ، مضافا الى ما بيده من الاستادارية ، غير أن ابن غراب عاد من جديد الى سياسة السعى والبذل ، حتى نجح فى العودة مرة ثالثة الى وظائفه السابقة بعد أن حمل للسلطان عشرين ألف دينار أخرى جعلته يخلع عليه فى السابع من ذى الحجة سنة ١٤٠٦/٨٠٩ بعهد أن صرف الأمير جمال الدين عن الوظائف المذكورة (٣٩٩) •

ومن نظار الخاص الذين نجحوا في التوصل الى هذه الوظيفة عن طريق السعي والبذل يتحدث كتاب هذا العصر عن كريم الدين بن سعد المعروف بابن كاتب حكيم ، الذي استقر فيها عوضا عن ابيه في سسلخ ربيع الأول سنة ٨٣٣/١٤٣٠ ، بعد أن بذل للسلطان الأشرف ستين ألف دينار (٤٠٠) . وبعد وفاته في نفس العام استقر ابنه ابراهيم في وظيفته مضافا الى وكالة السلطان ، بعد أن بذل له أيضا ستين ألف دينار أخرى ، ومع ذلك فسرعان ما تعرض لفضب السلطان بسبب عدم موافقته له على الاستقرار في الوزر (٤٠١) . ونقرأ أيضا في مصادر هذا العصر عن عبد الرحمن بن الكويز ، الذي سعى في نظر هذه الوظيفة زمن السلطاف الأشرف قايتباي بنحو اثني عشر ألف دينار ، حتى استقر فيها عوض التاج بن المقسى ، مما اضطره الى بيع جميع موجوده من صامت وناطق ، ومع ذلك فلم يعمر فيها طويلا ، وصرف منها ليبقى خاملا الى أن مات وهو في غاية الفقر والمهانة (٤٠٢) .

ولم يقتصر البذل على نظار الخاص وحدهم ، بل شمل أيضا بعض كتاب هذا الديوان ، مثل مستوفى الخاص ، فقد حدثنا أحد مؤرخي هذه الفترة ان تاج الدين بن أبي الحسن بن الهيصم استقر في استيفاء الخاص في جمادى الأولى سنة ٨٧٤/١٣٦٩ ، عوضا عن ابيه بحكم وفاته ، بعد أن وزن للسلطان من الذهب ألف دينار ، ومع ذلك فلم يكن له من هذه الوظيفة سوى الاسم فقط (٤٠٣) .

واذا تركنا نظر الخاص جانبا وانتقلنا الى نظر الجيش ، رابع الوظائف الديوانية الرفعية ، التي كان يعين شاغلها من قبل السلطان ، ويختار عادة من بين خاصته ، نجد أن مهمة ناظر الجيش لم تقتصر على النظر في أمر الجيوش وضبطها والنظر في أموالها ، وانما تعدتها الى النظر في أمر الاقطاعات بمصر والشام ، والكتابة بالكشف عنها ، وأيضا أخذ موافقة السلطان على الأوامر التي تتعلق بالجند وتجهيزهم وتجريدهم واقطاعاتهم (٤٠٤) ، ولذلك اشترط عليه أن يكون عارفا بأمور الجيش وترتيبها ، وأصناف الأمراء والجند المستخدمين ، وترتيب مقاماتهم (٤٠٥) ، وما أشبه ذلك ، وكان عليه أيضا أن يوصى بالاحتياط في أمر ديوانه ، والوقوف على معالم هذه المباشرة ، وأن يكون ملما بتحرير الكشوفات والمحاسبات واستيضاح أمر من يموت من أرباب الاقطاعات من ديوان الموايرت أو من المقدمين والنقباء ، وأن يحترز في أمر المربعات (٤٠٦) ، وما يترتب عليها من المناشير ، وكذا النظر في أمر المقطعين من الجند والعرب

والتركمان والأكراد ، ومن عليه تقدمة أو درك بلاد أو غير ذلك (٤٠٧) .
ومع هذه المهام التي كانت ملقاة على عاتق ناظر الجيش نلاحظ أن هذه
الوظيفة كثيرا ما جمعت مع بعض الوظائف الأخرى وأضيفت لشخص واحد
مثلما حدث للقاضي جمال الدين محمود الحلبي القيسري ، المعروف بالعجمي ،
الذي جمع على عصر الظاهر يرقوق بين قضاء القضاة ومشيشة الشيوخونية
ونظر الجيش (٤٠٨) ، وسعد الدين بن غراب ، الذي شغل كلا من نظر
الجيوش ، ونظر الخاص ، وكتابة السر والاستادارية زمن السلطان فرج
ابن يرقوق (٤٠٩) ، وذلك عن طريق البذل والبرطلة .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ، هو متى بذل على هذه الوظيفة ؟
لم نعث في بطون المصادر التي تحت أيدينا على اشارة صريحة تؤكد
البذل على نظر الجيوش قبل سنة ١٣٩٢/٧٩٤ ، اذ يشير المؤرخ ابن حجر
الى استقرار جمال الدين المذكور في نظير الجيوش مضافا الى ما كان بيده من
القضاء ومشيشة الشيوخونية في العشرين من شوال ، بعد أن بذل للسلطان
في ذلك ما يفوق الوصف (٤١٠) . ويفهم أيضا مما أورده المقرئزي أنه
استمر شاغلا لها حتى وفاته في سنة ١٣٩٧/٧٩٩ (٤١١) حيث خلفه شرف
الدين محمود الدماميني في الثامن من ربيع الأول ، على وعد منه بحمل
أربعمائة ألف درهم فضه (٤١٢) ، اتضح حين استعفائه من نظر الجيوش
في سلخ شوال سنة ١٤٠٣/٨٠٥ ، أنه لم يسدد منها سوى مائة وخمسين
ألفا فقط (٤١٣) ، ومع ذلك فقد أعفاه السلطان فرج بسفارة الأمير
يشبك الدوادار ، وإن كنا نجهل في الواقع عما اذا كان هذا العفو
قد شمل بقيمة المبلغ الذي سبق له أن التزم بحمله لصمت المصادر بصدد
هذه النقطة ، رغم علمنا بمدى حرص سلاطين المماليك الجراكسة على
تحصيل كل درهم التزم به المزايدون على الوظائف الديوانية ، والدليل
على ذلك ما فعله الظاهر ططر حين عوق في ربيع الأول سنة ١٤٢١/٨٢٤ ،
كمال الدين بن البارزي ناظر الجيوش بقلعة الجبل حتى يورد ما سبق له
أن التزم به على هذه الوظيفة ، بل ولم يفرج عنه ، ولم يخلع عليه بخلمة
الاستمرار ، الا بعد أن استجاب لجميع مطالبه (٤١٤) .

وفي شهر ذي القعدة من السنة المذكورة عزل وحل محله القاضي
زين الدين عبد الباسط ، الذي سار على سياسة التقرب الى السلاطين
ببذل الهدايا والتقدم والتحف حتى استطاع ان يجمع بين نظر الجيش ،
والوزارة ، والاستادارية الى أوائل سلطنة الظاهر جقمق سنة ١٤٣٨/٨٤٢ ،
ثم سرعان ما تبدلت الأحوال وقبض عليه ، والزم بحمل ألف ألف دينار ،

واستمر مقيما بالترسيم في قلعة الجبل قرابة العام حتى توسط له القاضي كمال الدين بن البارزى ، وكاتب السر ، فخلع عليه في ربيع الآخر سنة ١٤٣٩/٨٤٣ ، وأمر بالتوجه مع أهله وعياله الى الحجاز ، بعد أن كان قد حمل الى الخزانة السلطانية مائتى وخمسين ألف دينار ذهباً ، سوى ما أخذ له من الخيول والجمال ، والتحف الجليلة التى قدمها للسلطان وغيره من الأمراء (٤١٥) . فسافر الى مكة وأقام بها نحو عام ثم عاد مع الركب الشامى الى دمشق امثالاً لأوامر الظاهر بقمق ، حيث بقى هناك فترة طويلة بعث خلالها ، بهديتين الى السلطان ، احدهما في شهر ذى القعدة سنة ١٤٤٥/٨٤٩ ، اشتملت على شيء كثير ، عدا مبلغ من الذهب (٤١٦) ، مما يدفعنا الى الاعتقاد بأنه عاد ثانية الى سياسة المهادة ، طمعا فى كسب ولاء السلطان وشراء وده ، ربما بهدف العودة ثانية الى ما كان بيده من الوظائف !

وبعد عزل الزينى عبد الباسط ، استقر عوضه فى نظر الجيوش شيخ الشيوخ محب الدين الأشقر ، فأقام فيها الى أن عزل فى ذى القعدة سنة ١٤٤٢/٨٤٦ بالقاضى بهاء الدين بن حجي ، وكان قد قدم من الشام ، وسعى فيها ببذل مال كبير لم تحدد قيمته المصادر المعاصرة . غير أنه لم يعمر فيها طويلا ، وصرف بالبهاء الأشقر فى ثانى عشر شوال من العام التالى (٤١٧) ، الذى جمع بينها وبين نظر المارستان المنصورى حتى شهر ربيع الآخر من سنة ١٤٤٧/٨٥١ ، ثم عزل بالولوى السفطى ، الذى استقر فى وظائفه ببذل ثمانية آلاف دينار ، بعد أن أرجف بخروج نظر الجيوش عنه الى البرهان بن الديرى (٤١٨) .

ولم يقتصر البذل على وظيفة ناظر الجيش بالديار المصرية ، بل وجد أيضا فى الممالك التابعة لدولة سلاطين المماليك فى الشام . فقد روى أحد المعاصرين بأن ابن منصور الحلبي استقر فى كتابة سر حلب ، ونظر جيشها فى غضون سنة ١٣٨٨/٧٩٠ ببذل نحو ألفين دينار ، ثم « صرف عن ذلك بعد اهانة شديدة ، ووضع فى الحديد (٤١٩) » . كما ذكر أيضا أن نظر جيش حلب قد أعيد فى جمادى الآخر سنة ١٤٥١/٨٥٤ الى محب الدين بن الشحنة مضافا الى ما بيده من القضاء بعد أن بذل أشياء كثيرة بالاضافة الى تعهده بالقيام بعليق الخيول السلطانية المسافرة الى البلاد الحلبية (٤٢٠) .

ويشير كتاب هذا العصر أيضا الى موسى بن جمال الدين يوسف

الكركي ، الذي ولى نظر جيش دمشق عوضا عن بهاء الدين حجي بمال
يذله في ذلك ، غير أنه سرعان ما صرف لسوء سلوكه ، ومع ذلك فقد
عاود سياسة البذل حتى نجح في العودة ثانية الى وظيفته الأولى وهي
نظر جيش طرابلس حيث دام فيها حتى مات في شهر رجب سنة
١٤٥٨/٨٦٢ ، ولذا فلم يسلم من نقد مؤرخي عصره الذين اتهموه بأنه
« كان من قبائح الزمان وبقربه من دين النصرانية ، عدا قبح شكله وسوء
خلفه (٤٢١) » .

كذلك شاع البذل على الوظائف الصغرى التابعة لديوان نظر
الجيش مثل كاتب الماليك ، بدليل ما رواه المؤرخ ابن اياس في حوادث
سنة ٩١٢/١٥٠٦ من أن السلطان قانصوه الغوري خلع في جمادى الأولى
على القاضي فخر الدين كاتب الماليك وأعاده الى وظيفته بعد أن أورد نحوا
من ألفين دينار وكسور (٤٢٢) .

ومن الوظائف الديوانية التي امتدت اليها الرشوة ، يحدثنا كتاب
هذا العصر عن وظيفة نظر الاسطبلات السلطانية التي استحدثت زمن
السلطان الناصر محمد بن قلاوون للاشراف على الخيول والبغال والدواب
والجمال السلطانية وكل ما يتعلق بها (٤٢٣) . حقيقة أن المعلومات
التي وصفتنا عنها تعتبر قليلة بالنسبة لغيرها من الوظائف المماثلة
الا أنها تقوم دليلا على أن البذل قد سرى اليها ، ومن ذلك ما يرويه هؤلاء
الكتاب يصدد زين الدين يحيى المعروف بالأشقر ، الذي استقر في
جمادى الأولى سنة ٨٤٢/١٤٣٨ في نظر الاسطبلات السلطانية على مال
بذله في ذلك ، بعد سعى شديد (٤٢٤) ، ولكنه لم يعمر فيها طويلا ، اذ
عزل في ربيع الأول سنة ٨٤٤/١٤٤٠ بأبى المنصور القبطى المعروف بابن
كاتب الورشة ، بعد أن بذل للسلطان جقمق سبعمائة دينار ، غير أنه لم
يمكث فيها بدوره سوى شهر واحد وصرف بالتاج بن القلاقسى الفوى على
مال التزم به (٤٢٥) ، يبدو أنه كان من القلة لدرجة أن مؤرخي هذا
العصر لم يعنوا بآبائته وتسجيله .

كما أمدتنا المصادر المملوكية بحالة بذل أخرى على نظر مدينة
الأسكندرية ، تتعلق بالأمير خليل بن شاهين ، الذي استقر فيها بالإضافة
الى ما بيده من حجوبيتها في شهر ربيع الآخر سنة ٨٣٧/١٤٣٣ بعد أن
بذل للسلطان الأشرف برسباي خمسة آلاف دينار ذهباً ، عدا أقمشة
وبغيرها قدرت بألف دينار أخرى (٤٢٦) .

كذلك عثرنا في بطون المصادر المعاصرة على حالة اخرى تشير الى
 ابي عبد الله بن الشيخ ، الذى بذل على نظر جـدة زيادة على عشرة آلاف
 دينار ، لدرجة أن حاله تضعف بسبب هذا المبلغ (٤٢٧) . ومن المعروف
 أن هذه الوظيفة قد أنشئت في أيام الأشرف برسبای سنة ١٤٢٤/٨٢٧
 بهدف تحصيل المكوس والضرائب على المتاجر القادمة من الهند واليمن ،
 بعد أن ظهرت أهميتها كمـنطقة تبادل تجارى ، وكنقطة تمر بها التجارة
 القادمة من الهند في غضون سنة ١٤٢٢/٨٢٥ ، حين حلت جـدة محل
 عدن في هذه المهمة ، ولذا فقد دفعت هذه الظروف السلطان برسبای
 الى وضع جـدة تحت الادارة المصرية ، وكان يختار ناظرها من بين كبار
 الموظفين المدنيين كالوزراء ، وكان تحته موظف عسكري يعين من بين أمراء
 الطبـلخانة أو العشرات ، ولكن منذ أن ولى جاني بك نيابة جـدة ، صار
 ناظرها من التابعين له ، وبذا قل شأنه وأصبح يختار من بين أرباب
 الأقالـم (٤٢٨) .

ونقرأ أيضا في كتابات المعاصرين عن البذل على نظر الحرم المكي ،
 ففي صفر سنة ١٤٣٤/٨٢٨ ، بذل داود الكيلاني ، أحد تجار العجم
 المجاورين بمكة مالا للسلطان الأشرف حتى ولاه نظر الحرم عوضا عن أبي
 السعادات جلال الدين محمد بن ظهيرة ، مما أثار دهشة أحد المؤرخين
 بسبب أن نظر الحرم كان يعهد به الى قاضى مكة الشافعى (٤٢٩) ،
 ولكنها الرشوة تفعل الاعاجيب !

من وظائف النظر التى بذل عليها زمن المماليك الجراكسة نذكر
 نظر الجوالى (٤٣٠) ، ففي المحرم من سنة ١٤٢٢/٨٢٦ ، استقر زين الدين
 قاسم بن البلقينى فى نظر الجوالى ، عوضا عن صدر الدين محمود
 العجمى (٤٣١) ، على مال التزم به (٤٣٢) . وروى السخاوى أيضا أن
 أبى الفتح الطيبى خلع عليه فى شهر صفر سنة ١٤٥٠/٨٥٤ بكاملية
 صوف أخضر بمقلب سمور ، واستقر فى نظر جوالى دمشق بالاضافة الى
 وكالة بيت المال (٤٣٣) ، بعد أن صرف القاضى قطب الدين الخضيرى ، نظير
 خمسين ألف دينار يقوم بها سنويا للخزانة السلطانية (٤٣٤) .

وعن نظر حلب يحدثننا أحد المعاصرين بأن ابن قرناصر سعى فيها بألفى
 دينار حتى رسم له بها فى شوال سنة ١٣٤٦/٧٤٦ ، عوضا عن ابن
 الموصل ، بيد أن الأخير لم يكن ليـقبل خروج وظيفته عنه بهذه السهولة ،
 فسارع بارسال هدية سنوية للسلطان الكامل شعبان تشتمل على جوارى
 حسان ، وزوج بسط حرير ، يبدو أنه كان لها مفعول السحر عليه ، فأمر

بصرف ابن قرناص بعد مضي عشرين يوما على ولايته ، وعودة ابن الموصل ، وبذا يكون اليوم الواحد قد كلف ابن قرناص في هذه الوظيفة ، ألف دينار كاملة (٤٣٥) .

وتحتوي المصادر المعاصرة أيضا على بعض النصوص التي تشير الى البذل على نظر القدس والخليل ، التي عرفت أيضا باسم الحرمين الشريفين (٤٣٦) ، فقد ذكر السخاوي في حوادث سنة ١٤٤٣/٨٤٧ ، أن أمين الدين عبد الرحمن ابن قاضي القضاة شمس الدين بن الديري ، استقر فم نرط القدس والخليل في شهر جمادى الأولى ، بعد وفاة القاضي عز الدين خليل السخاوي بمال كبير التزم به (٤٣٧) . كما أشار أيضا الى استقرار الشمس محمد الحموي الموقع فيها ، عوضا عن ابن الديري في ربيع الآخر سنة ١٤٤٨/٨٥٢ ببذل مال كثير لم تعرف قيمته (٤٣٨) .

نخرج من هذا بأن البذل على الوظائف الديوانية ، وجد أيضا مثلما وجد على الوظائف العسكرية ، بل لعله قد فاقه بكثير ، بعد أن وجد سلاطين المماليك فيه مصدرا للربح الوفير ، وقد ترتب على هذا أن صار أصحاب هذه الوظائف يعملون تحت وطأة الخوف من العزل أو الطرد وأحيانا من السجن في حالة عجزهم عن تلبية رغبات السلاطين من الهدايا والأموال التي كان لابد من بذلها من حين لآخر لضمان بقائهم ، واستمرارهم في مناصبهم ، كما جعلهم من جهة أخرى يبذلون قصارى جهدهم من أجل تعويض ما بذلوه من أضلاع المسلمين وأقواتهم متخذين في ذلك شتى الطرق ومنها السلب والنهب والمصادرة أحيانا ، مما جعل الظلم أيضا من أهم السمات المميزة لهذا العصر ، بعد أن ارتبط ارتبساطا وثيقا بالبذل والبرطلة .

القصل الخامس

الوظائف الدينية
والبذل والبرطلة

الوظائف الدينية والبذل والبرطلة

لا جدال فى أن البذل قد سرى وشاع فى الوظائف الدينية ، ولا شك أيضا أن المتتبع لأخبار هذه الوظائف فى المصادر المعاصرة سوف يلاحظ بوضوح مدى التدهور الذى آلت اليه هذه الوظائف وبخاصة القضاء ، ووكالة بيت المال واحسبة نتيجة للبذل عليها ، بعد أن انعدمت الكفاءة والجدارة ، حيث حل محلها المال وسلطانه ، فأقبل أصحاب النفوس الضعيفة يزايدون على هذه الوظائف الجلبيلة اما طمعا فى تحقيق كسب غير مشروع ، أو حرصا على الاحتفاظ بأحد المناصب الهامة أو المتوارثة ، أو نكاية فى بعض الافراد . ولا ثبات ذلك سنحاول أن نتتبع فى هذا الفصل أخبار هذه الوظائف كل على حدة للتعرف على كيفية تفاقم الرشوة فى مجال هذه الوظائف الجلبيلة زمن سلاطين المماليك .

تأتى وظيفه قاضى القضاة على رأس هذه الوظائف الدينية جميعا (٤٣٩) حيث كان لصاحبها حق الجلوس بالحضرة السلطانية بدار العدل الشريف ، والتحدث فى الاحكام الشرعية ، و تنفيذ قضاياها ، والقيام بالأوامر الشرعية ، والفصل بين الخصوم ، وتعيين النواب من القضاة للتحدث فيما عثر عليه مباشرة بنفسه . كما كان يعهد اليه بالإشراف على أموال الأيتام والأوقاف والتحدث فيما يقتضيه مذهبه بالقاهرة والفسطاط ، واجلاس الشهود (٤٤٠) ، فضلا عن خطابة جامع القلعة بالديار المصرية .

وشهدت دولة سلاطين المماليك منذ أيام السلطان الظاهر بيبرس

البندقدارى تعيين أربعة قضاة للمذاهب الأربعة بعد أن تدمر الممالك فى عهده من تاج الدين عبد الوهاب بن بنت الأعز الشافعى ، قاضى القضاة ، لتشددده معهم ، فأوعزوا الى السلطان بأن يعين لكل مذهب من المذاهب الأربعة قاضى قضاة ، فأقر ابن بنت الأعز فى قضاء الشافعية ، وولى الشيخ الدين أبا حفص عمر بن عبد الله بن صالح السبكى قضاء المالكية ، والقاضى بدر الدين بن سليمان قضاء الحنفية ، والقاضى شمس الدين محمد بن الشيخ عماد الدين إبراهيم القدسى قضاء الحنابلة (٤٤١) ، فى سنة ١٢٦٥/٦٦٣ .

لهذا كله كان من الطبيعى أن يكثر البذل والبرطلة على هذه الوظيفة الهامة ، والسؤال الذى يعن لنا هنا ، هو متى بذل عليها للمرة الأولى زمن سلاطين المماليك ؟

يفهم من دراسة هذه الوظيفة أن أجل قضاء القضاة زمن سلاطين المماليك كان قاضى القضاة الشافعى ، يليه قاضى القضاة الحنفى ، ثم المالكى ثم الحنبلى ، وكان لكل منهم نواب يحكمون بالديار المصرية ، وجمهرة الشهود العدول (٤٤٢) . وعلى نمط هؤلاء ، وجد قضاء قضاة أربعة فى كل من دمشق وحلب وحماه وطرابلس وغيرها من النيابات الشامية . كانوا يعينون أيضا من قبل الأبواب السلطانية (٤٤٣) ، وكان لكل منهم سلطة تماثل سلطة زميله فى الديار المصرية .

وعلى هذا ينبغى لنا أن نفرق بين قضاة كل مذهب على حدة ، وأيضا بين قضاة الديار المصرية ، وغيرهم من قضاة النيابات الشامية ، حتى نتبين بوضوح مدى الدور الذى لعبه كل من البذل والبرطلة على هذه الوظيفة الجليلة .

والمتتبع لمنصب قضاء الشافعية بالديار المصرية سوف يلاحظ أنه على الرغم من شيوع الرشوة لدى بعض قضاة هذا المنصب من أمثال بدر الدين الكردي (٤٤٤) ، وعبد الله بن جلال الدين القزوينى (٤٤٥) ، فإن المصادر المملوكية لم تمدنا بنص واحد يؤكد البذل على هذه الوظيفة قبل سنة ١٣٧٧/٧٧٩ . ففى شعبان منها ، عزل قاضى القضاة برهان الدين نفسه من وظيفة قضاء قضاة الشافعية ، وخرج الى تربة كوكاى بنية العودة الى القدس تورعا واحتياطا لدينه ، لما دهم الناس من تغير الأحوال وحدث ما لم يعهد وتهاون القائمين بالدولة بالأمور الدينية ، فرغب الأمير طشتمر العلانى فى إقامة سراج الدين عمر البلقينى ، قاضى العسكر ، فى هذا المنصب ، إلا أن عدم محبة بعض الأمراء له ، جعلته يصرف النظر عنه

الى بدر الدين محمد بن أبى البقاء على مال يقوم به (٤٤٧) . بيد أن سوء سلوكه جعل برقوق يصرفه فى ربيع الآخر من العام التالى ، ويستدعى سراج الدين بن الملتن ليؤليه قضاء الشافعية عوضا عنه ، رغم الأموال الجزيلة التى سارع ابن أبى البقاء ببذلها للبقاء فى منصبه .

وفى نفس الوقت حاول ابن الملتن كسب رضا الأمير بركة ، منافس برقوق على السلطة ، فكتب له ورقة بأربعة آلاف دينار فى حالة استقراره بقضاء الشافعية ، فلم يكن من هذا الأخير الا أن بحث بها الى الأمير برقوق ، الذى تروى المصادر أنه كان قد عقد العزم على تولية ابن الملتن دون مقابل ، فثارت ثائرتة واستدعى به فى جمع من القضاة والفقهاء وأهانه إهانة شديدة ، ثم أمر به فى النهاية فسلم الى الحاج محمد بن يوسف مقدم الدولة ليستخلص منه الأربعة آلاف دينار ، بعد أن رسم بهذه الوظيفة للقاضى برهان الدين بن جماعة (٤٤٨) .

ومع هذا فيفهم من كتابات المعاصرين أن القاضى ابن أبى البقاء قد عاد ثانية الى قضاء القضاة الشافعية وذلك فى ربيع الآخر سنة ١٣٩٤/٧٩٦ عوضا عن صدر الدين المناوى ، الذى رفض أن يقرض السلطان الظاهر برقوق ما فى المودع من أموال الأيتام ، فاستغل ابن أبى البقاء الفرصة وبذل الأموال الجزيلة للسلطان وتعهد بأن يقرضه خمسمائة وستين ألف درهم من مال الأيتام ، حملها بالفعل الى الوزير ناصر الدين محمد بن رجب قبيل تقليده (٤٤٩) ، لكن ولايته لم تستمر سوى بضعة أشهر عزل بعدها فى شهر شعبان بصدر الدين المناوى بعد أن تعصب له برهان الدين المحلى كبير التجار ، وسعى له لدى السلطان ، بل والتزم عنه بمال جزيل (٤٥٠) .

ثم عزل صدر الدين المناوى ثانية بعد أن استحسن السلطان اللعبة ، وبعد عثوره على ضحية جديدة مستعدة لبذل المزيد ، هى تقى الدين الزبيرى الذى سار سيرة طيبة فى قضاء الشافعية ، ومع ذلك فقد عاد السلطان من جديد الى المناورة ، فأمر بعزله فى رجب سنة ١٣٩٩/٨٠١ ، ليستقر محله صدر الدين المناوى للمرة الثالثة ، بعد أن سعى له من جديد برهان الدين المحلى ، ولرغبة السلطان ، على حد تعبير أحد المؤرخين ، فى أخذ مال المناوى (٤٥١) ، الذى استمر شاغلا لهذه الوظيفة حتى وثب عليها ناصر الدين الصالحى فى شعبان سنة ١٤٠١/٨٠٣ ببذل المال ، فأقام بها عشرة أشهر ، ثم عزل فى جمادى الآخرة من العام التالى بحلال الدين البلقينى بمال كبير بذله بسفارة الأمير سودون طاز (٤٥٢) .

غير ان مواصلة الصالحى فى السعى للعودة الى قضاء الشافعية ، كانت سببا فى عزله فى موسم حج سنة ١٤٠٣/٨٠٥ ، واستقر الصالحى عوضا عنه بعد ان التزم بحمل ما يزيد على ستة آلاف دينار (٤٥٣) . وفيه يقول العيني « وكان عاريا من العلوم ، ومن الفقه أيضا ، بلغ المنصب بجاه الحليفة وبالبذل ، ولقد كانت القضاة من قبله ما يرضونه بالنيابة ، فضلا عن القضاة المستقل ، ولكن هذا الزمان لا يقدم الا غير أهله (٤٥٤) » .

وتتحدث المصادر المعاصرة أيضا عن شمس الدين الاخنائى ، الذى ولى قضاء الشافعية بالديار المصرية عدة مرات ، فترميه بحب جمع المال ، وبكثرة البذل على الوظائف ، وبمدارته للأكابر ، وأيضا بقله البضاعة فى الفقه ، وبمحاولته ستر ذلك بالبذل والاحسان (٤٥٥) .

وفى رجب سنة ١٤٢٢/٨٢٥ وصل شمس الدين الهروى الى القاهرة للسعى فى قضاء القضاة الشافعية بعد موت جلال الدين البلقينى ، وحمل معه للسلطان الأشرف هدية قيمت بنحو خمسمائة دينار ، سوى ما أهدها للأمرء ، فكاد أمره أن يتم خاصة بعد أن تعهد بأن يقوم فى كل سنة بثمانين ألف دينار ، وأن يعجل منها بخمسة آلاف ، كما تعهد بأن يثبت فى جهة البلقيين ثمانين ألف دينار أخرى . وإزاء هذه الوعود المدهشة ألزم بأن يكتب خطه بذلك ، فأنكر أن يكون قد وعد بمثل ذلك ، فأنحل أمره ، وردده الله خائبا الى القدس ، بعد أن خلع على ولى الدين العراقى (٤٥٦) ، الذى عرف بنزاهته ، وبتعففه عن الأموال (٤٥٧) . غير ان استقالة العراقى فى شهر ذى الحجة سنة ١٤٢٢/٨٢٥ ، جعلت هذه الوظيفة تنتقل عن طريق البذل الى علم الدين صالح بن سراج البلقينى ، فأظهر من التهور ما لا يليق ، وتناول المال من أى جهة كانت حالا أم حراما ، مناقضا بذلك سنة من سبقوه فى رئاسة هذه الوظيفة الجليله (٤٥٨) . ورغم هذا فقد بقى فيها الى أن عزل فى المحرم سنة ١٤٢٣/٨٣٧ بشيخ الاسلام الحافظ ابن حجر (٤٥٩) ، الذى عزل قبل نهاية هذا العام بشمس الدين محمد الهروى ، الذى يعيب عليه أحمد المؤرخين خلعه زى الكتاب ، وارتداء زى القضاة حتى بدا أشبه « بالصفاة من المخايلين ، الذين يضمحكون أهل المجانة والهزو (٤٦٠) » . غير انه لم يستطع أن يحتفظ بهذا المنصب أكثر من ثمانية أشهر عزل بعدها ، وأعيد ابن حجر فى رجب سنة ١٤٢٤/٨٢٧ بسبب « سوء سيرته ، وقبح سريره ، وفساد طويته ، وبعده عن كل خير ، واشتماله على جملة الشر (٤٦١) » . فرحل عن القاهرة خفية من شدة مطالبات الناس له (٤٦٢) .

وفى صفر سنة ١٤٣٣/١٤٢٩ عزل ابن حجر ، واستقر مكانه علم الدين صالح البلقيني (٤٦٣) الذى بقى فى قضاء الشافعية حتى جمادى الأولى من السنة التالية ثم عاد ابن حجر (٤٦٤) ليظل فيه حتى شوال سنة ١٤٣٧/٨٤٠ ، حيث صرف بعلم الدين صالح (٤٦٥) ، الذى استطاع أن يحتفظ به فى هذه المرة مدة عام كامل ، عزل بعده بابن حجر ، على أن يقوم الأخير له بما سبق أن حمله الى الخزنة السلطانية ، سيما بعد أن أظهر الأشرف برسبای انه لا يول أحدا من القضاة بمال (٤٦٦) .

والحق ان هذا الصراع ، وذلك التنافس الذى دار بين كل من ابن حجر ، وعلم الدين صالح البلقيني ، ليعطينا صورة واضحة عما آلت اليه هذه الوظيفة الهامة من تدهور زمن الممالك الجراكسة ، وحسبنا دليلا على ذلك ان الأول قد وليها فى الفترة الواقعة بين سنتي ٨٢٧ - ٨٥٢ / ١٤٢٤ - ١٤٤٨ خمس مرات زهد بعدها فى القضاء زهدا تاما لكثرة ماتوالى عليه من الانكاد والمحن (٤٦٧) ، على حين وليها الثانى سبع مرات فى الفترة الممتدة بين سنتي ٨٢٦ - ٨٦٨ / ٤٢٣ - ٤٦٣ (٤٦٨) ، بذل على الأخيرة منها ثمانية آلاف دينار ، ومكث فيها ثمانية أشهر ، فوقف عليه كل شهر بآلف دينار فكان هذا منه على حـد تعبير المؤرخ ابن اياس و غاية فى الخفة (٤٦٩) .

ويبدو ان علم الدين هذا قد جابه عدة منافسين آخرين منهم ولى الدين السفطى ، الذى استقر فى قضاء القضاة الشافعية فى ربيع الآخر سنة ١٤٤٧/٨٥١ ، مضافا الى ما يبيده من تدريس الشافعى ، ونظر البيمارستان ونظر الكسوة ، ووكالة بيت المال ومشيشة الجمالية ، وغير ذلك من الوظائف ببذل قدره أربعة آلاف دينار ، « فسار فيه أقبح سيرة ، وسلكت مع الناس طريقا غير محمودة ، من الحط على الفقهاء ، والترسيم عليهم ، والافحاش فى أمرهم (٤٧٠) » .

والقاضى شرف الدين أبو ركريا ، الذى شغل هذه الوظيفة ثلاث مرات ، آخرها فى صفر سنة ١٤٦٥/٨٧٠ ، قاسى خلالها من كثرة الديون بسبب ما تكبده عليها من البذل والبرطلة ، رغم ما عرف به من النزاهة وعدم الرشوة (٤٧١) .

ويشير السخاوى أيضا الى صالح بن عمر العسقلانى ، الذى أعيد الى قضاء الشافعية فى العشرين من شوال سنة ١٤٦٣/٨٦٧ ، ببذل مال كثير ، قيل انه تجاوز الثمانية آلاف دينار ، غير انه لم ينعم به سوى عشرة أشهر مات قبل أن يستكملها (٤٧٢) .

ونقرأ كذلك عن صلاح الدين المكي (٤٧٣) ، الذي استغفر في هذه الوظيفة في جمادى الآخرة سنة ١٤٦٦/٨٧٠ ، بكلفة تزيد على أربعة آلاف دينار ، فلم يلبث أن عزل بعد مضي سبعة أشهر ببدر الدين أبو السعادات البلقيني (٤٧٤) ، الذي سعى على هذا المنصب بسبعة آلاف دينار ، دفعها ثمنا لأربعة شهور فقط قضاها في هذه الوظيفة ، حيث صرف بعدها في جمادى الأولى سنة ١٤٦٧/٨٧١ ، ليعانى من الديون والدائنين (٤٧٥) .

كذلك شاع البذل على هذه الوظيفة في الربع الأول من القرن العاشر الهجرى / السادس عشر الميلادى ، حيث تنافس على قضاء القضاة الشافعية أربعة قضاة هم : محيى الدين عبد القسادر بن النقيب ، وبرهان الدين القلقشندى ، وبدر الدين بن صلاح الدين المكي ، وكمال الدين الطويل .

وتشير المصادر المعاصرة الى ان الأول ، ولها ست مرات في مسدة نحو عامين ، بذل خلالهما فوق الثلاثين ألف دينار (٤٧٦) ، اذ كان يدخر ما يتحصل عليه من وظائف وهو أشرفين (٤٧٧) فى كل يوم من خبز وجوامك ، ليسعى به فى هذه الوظيفة حتى يليها فلا يمكث فيها غير أشهر ويعزل (٤٧٨) .

ويعلم من كتابات هذا العصر انه كان غير محمود السيرة بدليل ما ذكره عنه المؤرخ ابن اياس فى حوادث سنة ١٥٠٦/٩١١ :

يا ايها الناس كفوا واسمعوا صفات قاضينا التى تطرب يلوظ يزنى ينتش يرتشى ينم يقضى بالهوى يكذب (٤٧٩)

كما أنشد فيه عند وفاته فى ربيع الأول سنة ١٥١٦/٩٢٢ :

منصب الحكم فى القضا قال لما كشف الله ما به من هموم
زال عني ابن النقيب واني كنت معه فى قبضة الترسيم (٤٨٠)

أما الثانى ، . هان الدين القلقشندى فقد بذل على قضاء الشافعية ثلاثة آلاف دينار ، ومع ذلك لم يمكث فيها سوى ستة أشهر عزل بعدها فى ذى القعدة سنة ١٥٠٦/٩١١ بسبب سعى ابن النقيب عليه (٤٨١) . ويتحدث ابن اياس أيضا عن بدر الدين بن صلاح الدين المكي ، الذى استطاع أن يجمع فى شهر ذى الحجة سنة ١٥١٠/٩١٥ بين قضاء الشافعية ومشيخة الحشائية والشريفية ، بعد أن بذل للسلطان الغورى ثلاثة آلاف دينار ، فأقام بها شهرين ، عزل بعدها فى ربيع الأول سنة

١٥١٠/٩١٦ ، بسبب سعي ابن النقيب عليه ، والناس غير راضية عنه فكان كما قيل في المعنى :

تولاها وليس له عـدد وفاقها وليس له صديق (٤٨٢)

ونعلم كذلك ان كمال الدين الطويل ولى هذه الوظيفة أربع مرات آخرها فى رجب سنة ١٥١٥/٩٢١ ، وان مجموع ما بذله عليها تجاوز الثلاثة عشر ألف دينار (٤٨٣) .

وهكذا لم نعد بحاجة الى التأييد على مدى الندهور والانهيار الذى تعرضت له وظيفه القضاء الاولى بالديار المصرية ، بعد ان نجح سلاطين الماليك فى اثارة روح الحماس بين خطاب هذا المنصب الجليل ، سعياً وراء الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من أموالهم ، دون مراعاة لمتطلبات هذه الوظيفة الهامة ، بدليل انه ورد عليها فى مدى قرنين ونصف من الزمان ما يربو على تسعين قاضياً (٤٨٤) ، انساق أغلبهم وراء تيارات ملوثة يندى لها الجبين ولا تتفق اطلاقاً مع مهام هذه الوظيفة الجليلة (٤٨٥) .

وعن قضاء العصاة المالكية ، نجد أول اشارة الى البذل عليه فى حوادث صفر سنة ١٣٨٠/٧٨٢ ، عندما خلع على كل من برهان الدين ابن جماعة الشافعى ، وجلال الدين جار الله الحنفى ، وناصر الدين نصر الله الحنبلى لسعيهم فى الصلح بين الأميرين برقوق وبركة ، من دون علم الدين سليمان البساطى المالكى ، الذى أرجف بعزله ، فوعده على حد تعبير المقرئى ، بمال نظير استقراره ، فخلع عليه بخلفة الاستمرار فى أوائل الشهر التالى (٤٨٦) .

كذلك تكشف لنا حالة ابن خلدون عن مدى ما أصاب قضاة هذا المذهب من انحطاط نتيجة لتكالبهم على هذه الوظيفة بالبذل والبرطلة ، فقد عمد بعد استقراره فيها للمرة الاولى سنة ١٣٨٦/٧٨٦ الى شن حملة نكراء على بعض قضاة لسعيهم وراء الوظائف بالمال ، ولانفماسهم فى الرشوة مما يتنافى مع مهام وظائفهم ، الأمر الذى جلب عليه فى النهاية كراهيتهم له ، وتحزبهم ضده ، فعملوا فى التدبير عليه حتى نجحوا فى ابعاده عن منصبه فى العام نفسه (٤٨٧) . ومع ذلك فقد استدعاه برقوق فى العاشر من رمضان سنة ١٣٩٩/٨٠١ ، وخلع عليه بقضاء المالكية بعد وفاة ناصر الدين محمد بن التتسى ، نظراً لذيوع صيته ولما عرّف به من الأمانة ، على الرغم من سعي شرف الدين محمد بن الدمامينى (٤٨٨)

فيا بسبعين ألف دينار ردها السلطان ثانية (٤٨٩) ، ربما رغبة منه في أن يعيد ابن خلدون الى هذه الوظيفة بعض ما كان لها من الهيبة .

ولكنه لم يستمر طويلا ، فقد عمل عليه نور الدين على بن مكى حتى نجح في عزله في المحرم سنة ٨٠٣/١٤٠٠ ، واستقر مكانه في قضاء المالكية ، على مال وعد به (٤٩٠) ، وتضيف المصادر سببا آخر لعزله واستبعاده ، هو تعرضه لمكيدة دبرها له أعوانه من الشهود وغيرهم بسبب ما قام به من التقليل من أعدادهم ، وإغلاق عدة حوانيت لهم استحدثت بعد ولايته الأولى (٤٩١) .

ويصيب كتاب هذا العصر على نور الدين ، اقتراضه المال بفائدة ليسو على ابن خلدون لكنه الحق إذا سرى في النفس قاد صاحبها الى التهلكة ، فمكث في المنصب دون النصف سنة ، عزل بعدها ليعانى من ذل الدين والدائنين .

ونشير المصادر المملوكية الى قاضيين آخرين نجحا في الوصول الى قضاء المالكية عن طريق البذل : الأول هو أحمد عبد الله الأموى ، حيث استقر فيه سنة ٨١٦/١٤١٣ ، رغم شهرته بسوء السيرة ، ومزيد الجهل ، والتجاهر بأخذ الرشوة حتى استطاع أن يكون ثروة طائلة تمزقت بعد وفاته سنة ٨٣٦/١٤٣٢ (٤٩٢) . والثانى هو شرف الدين يحيى الدميرى ، الذى خلع عليه للمرة الثانية فى رمضان سنة ٩٢١/١٥١٥ ، عوضا عن جلال الدين بن قاسم بحكم انفصاله عن قضاء المالكية ، بعد أن سعى فيه بالفى دينار (٤٩٣) .

والحق أن قلة الأمثلة التى تضمنتها المصادر المعاصرة بصدد البذل على القضاء المالكي ، ليقوم دليلا على أن هذا المنصب لم يكن بنفس أهمية منصب القضاء الشافعى ، وبالتالي فمن المؤكد أنه كان أكثر استقرارا منه ، بدليل أن عدد الذين شغلوا هذا المنصب طوال عصر الماليك ، كانوا أقل بكثير من قضاة المذهب الشافعى الذى اتسم بعدم الاستقرار على مدى قرنين ونصف من الزمان (٤٩٤) .

كذلك ضمنت علينا كتابات المعاصرين بأخبار البذل والبرطلة على وظيفة قضاء القضاة الحنفية بالديار المصرية ، حقيقة أن هذه الكتابات ، تضمنت بعض الاشارات القليلة التى يفهم منها مدى السعى على هذه الوظيفة ، مثلما فعل شمس الدين الطرابلسى ، الذى استقر فيها سنة ٧٨٦/١٣٨٤ . بسفارة أوحد الدين كاتب السر. (٤٩٥) ، ومثلما حسدت

لمجد الدين أبو الفداء اسماعيل ، الذى حل محله فى شعبان سنة ٧٩٢/١٣٩٠ ، بعد أن سعى له الأمير شيخ الصفوى (٤٩٦) . كما يفهم منهم أيضا انغماس بعض قضاة الحنفية فى الرشى والبراطيل مثل زين الدين التفهني ، الذى قال عنه العيني أنه لم يكن أهلا لها (٤٩٧) . إلا أن هذه الكتابات لم تنص صراحة على أن هؤلاء ولوا بطريق بذل الأموال .

على أنه من الخطأ أن نعتقد بأن المصادر المملوكية التى تحت أيدينا الآن قد خلت تماما من إشارات البذل على قضاء الحنفية ، فقد روى أحد المؤرخين فى ترجمة ناصر الدين بن العديم أن أباه قد أوصاه قبيل وفاته ألا يترك منصب القضاء ، ولو ذهب فيه جميع ما خلفه . وأن ناصر الدين عمل بالوصية ورشأ على المنصب حتى وليه ، كما أنه صار يرشى أهل الدولة بأوقاف الحنفية عن طريق تأجيرها لمن يطلبها بأبخس الأجر ، ليكون عوناً على متاصده حتى كاد أن يخربها ، كما اتهمه بأنه كان أثناء ولايته « كثير الوقية فى العلماء قليل المبالاة بأمر الدين ، كثير التظاهر بالمعاصي ، ولا سيما الربا ، سىء المعاملة ، أحرق ، أهوج متهورا (٤٩٨) » .

ونقرأ أيضا فى ترجمة بدر الدين بن الصواف ، أنه سعى فى قضاء هذا المذهب بسفارة الأمير جنبك الجداوى ، حتى استقر فيه فى شهر رجب سنة ٨٦٧/١٩٤٣ ، عوضا عن محب الدين بن الشحنة ، ببذل عشرة آلاف دينار ، كتب خطه بها ، وأورد جزءا منها حين الاستقرار . أما الباقي فقد ألحوا فى طلبه حتى تنقص عيشه وتعلل ومات بعد مدة من ولايته تزيد على خمسة أشهر بأيام (٤٩٩) .

كما أشار المؤرخ ابن إياس الى أن السلطان الغورى أخلع على حسام الدين محمود بن الشحنة فى رمضان سنة ٩٢١/١٥١٥ بقضاء الحنفية بدلا من نديمه وإمامه ، شمس الدين السمديسى ، بعد أن سعى فيها بثلاثة آلاف دينار (٥٠٠) .

أما عن قضاء الحنابلة فلم نعثر فى المصادر المعاصرة إلا على ثلاث حالات فقط ، الأولى تتعلق بنور الدين على بن خليل الحكرى الذى وليه فى جمادى الآخرة سنة ٨٠٢/١٤٠٠ ، بعد صرف موفق الدين أحمد ابن نصر الله ، على خمسين ألف درهم (٥٠١) ، رغم ما عرف به من جهالة وقلة بهجة (٥٠٢) .

والثانية تخصر بشهاب الدين أحمد بن الرزاز ، الذى كان حنفيا

وئحبئل من أءل الوظيفة؁ مما ءعل العيني يقول فيه ء أنه عار من المذاهب غير متلبس بالعدة والديانة (٥٠٣) ء .

أما الحالة الثالثة والاخيرة فهي تشير الى عز الدين الشيشيني الذي استقر في هذا المنصب في ربيع الأول سنة ١٥١٣/٩١٩ عوضا عن أبيه؁ بعد أن أورد ألف دينار للسلطان قانصوه العوري (٥٠٤) .

والحديث عن قضاء الديار المصرية والبذل عليه زمن سلاطين المماليك يحتم علينا الإشارة الى قضاء الأقاليم؁ فقد شهدت مدينة الاسكندرية أحداثا مشابهة لما كان يدور في العاصمة؁ حيث احتل قاضي القضاة المالكية مكان الصدارة بين قضاة بقية المذاهب الأخرى (٥٠٥)؁ لما كان بيده من النظر على الأوقاف؁ وأموال الأيتام؁ والخزائن الشريفة؁ ومن ثم فقد كان نفوذه يمتد الى جميع أعمال الثغر (٥٠٦) .

ولهذا السبب أيضا أصبحت هذه الوظيفة موضوع صراع بين المتنافسين عليها بدليل أن فخر الدين بن مسكين قاضي دمنهور بذل عليها زمن سلطنة الناصر محمد بن قلاوون خمسة وعشرين ألف درهم؁ صرفها من دنائير الذهب حينذاك ألف دينار (٥٠٧)؁ كما بذل عليها أحد تجار الاسكندرية وهو أحمد بن عوض؁ في أثناء القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي ثلاثة آلاف دينار؁ عجل بثلتها (٥٠٨) .

ونقرأ أيضا في المصادر التي تحت أيدينا عن شرف الدين بن الدماميني الذي باشر قضائها في جمادى الأولى سنة ١٤٠٢/٨٠٢؁ عوضا عن أخيه تاج الدين على نفس المبلغ المذكور عاليا (٥٠٩) .

كذلك يتحدث أحد المعاصرين عن سرور المغربي؁ الذي استقر في جمادى الآخرة سنة ١٤٣٦/٨٣٩ في قضائها ونظرها بعد أن تعهد للسلطان الأشرف برسباي كتابة بتكفية جند الثغر المحروس؁ وأرباب المرتبين؁ وكذا قيامه بالكسوة السلطانية .

بيد أن المسكين لم يستطع القيام بأعباء وظيفته سوى ثلاثة أيام فقط؁ ركب بعدها الى القلعة وسأل السلطان أن يعفيه من وظيفة النظر؁ على أن يستمر في القضاء؁ فلم يسع برسباي الا أن أمر بضربه ضربا مبرحا؁ كما رسم باخراجه مقيما من القاهرة . فكان هذا على حد تعبير أحد المؤرخين ء جزءا من يتكلمون فيما لا يعينهم؁ بل ولا يفنيهم؁ وإنما يتعسفهم ويشقيهم (٥١٠) ء

وتعتبر حالة جمال الدين عبد الله بن محمد الدمايني أيضا أصدق مثال على مدى تدهور هذه الوظيفة ، فقد استطاع عن طريق البذل ان يحتفظ بهذا المنصب أكثر من ثلاثين سنة ، عرف خلالها بقلّة العلم ، ونقص الدين ، الا أن كثرة بذله ، ومزيد سخائه جعلوا السلطان برسباي يتغاضى عن عدم جدارته مما أدى فى النهاية الى خراب جميع الجهات التى كان يشرف عليها ، والتى باتت من بعده محملة بديون باهظة (٥١١) .

وكما وجد البذل على قضاء الاسكندرية ، وجد أيضا على قضاء الصعيد ، فقد ورد فى ترجمة شمس الدين أحمد بن السيد الاسناني ، قاضى قوص ، المتوفى سنة ١٣٠٤/٧٠٤ ، أنه بذل على قضائها مائتى ألف درهم (٥١٢) .

وفى محاولة لتغطية تلك المصاريف الباهظة ، لجأت فئة من القضاة الى تأجير وظائفها الى مجموعة من نواب الحكم ، الذين تزايدت أعدادهم بصورة صارخة زمن سلاطين المماليك خروجاً على القاعدة العامة (٥١٣) ، والذين رمتهم المصادر بالجهل وسوء السيرة (٥١٤) ، كما شبهتهم بالضباع الضارية ، وبالدثاب الجائعة ، والصقور الجارحة (٥١٤) ، ولذا فقد حاول بعض السلاطين ، لحد من هذه الأعداد الكبيرة عن طريق بعض المراسيم التى احتفظت المصادر المملوكية ببعضها ، والتى أمكن أنه نحصر من بينها ثلاثة زمن السلطان الناصر محمد بن قلاوون . الأول يرجع الى شوال ٧٣١/ ١٣٣١ ، ويفضى بعزل نواب قضاء القضاة الأربعة بمصر والقاهرة ، التى بلغت عدتهم نحو الخمسين نائباً (٥١٦) . أما الثانى والثالث فيرجعان الى سنة ٧٣٨/١٣٣٧ ويختصان بعزل نواب الحكم الذين ولوا ببذل المال زمن القاضى جلال الدين القزوينى (٥١٧) .

وواحد فى ربيع الأول سنة ٧٩٤/١٣٩٢ فى أيام السلطان الظاهر برقوق ، الذى أنكر على قضاة العصاة كثرة نوابهم وأشار بعزلهم ، فعزل الشافعى جميع نواب الحوائيت والشوارع ولم يترك منهم سوى نواب المدرسة الصالحية وهم خمس نواب فقط ، كذلك فعل بقية قضاة المذاهب الأخرى (٥١٨) .

وتشير المصادر الى محاولتين جديدتين على عهد السلطان المؤيد شيخ ، الأولى منهما ترجع الى صفر سنة ٨١٩/١٤١٦ ، حيث أمر السلطان بعزل جميع نواب القضاة الأربعة ، وكانوا قد قاربوا ، على حد زعم ابن حجر ، على المائتى نفس ، فتمنعوا من الحكم ، حتى سعى لديه أرباب الدولة من البلاسية ، ووعدوا بمال كثير ، فرسم بأن يكون للشافعى عشرة

نواب ، ومثلهم للحنفى ، وخمسة للمالكى ، وأربعة للحنبل ، ثم سعى كثير ممن منع عند كاتب السر بالمال الى أن عادوا شيئا فشيئا (٥١٩) ، بدليل ما يرويه المقرئى فى أحداث السنة التالية من أن النواب يبلغون نحو المائتين « وما منهم الا من يحتشم من اخذ الرشوة على الحكم ، مع ما يأتون - هم وكتابهم وأعوانهم - من المنكرات بما لم يسمع بمثله فيما سلف ، وينفقون ما يجمعونه من ذلك فيما تهوى أنفسهم ، ولا يفرم أحد منهم شيئا للسلطنة ، بل يتوفر عليهم ، فلا يخولون فى مال الله تعالى بغير حق ، ويحسبون أنهم على شىء » ، بل يصرحون بأنهم اهل الله وخاصته ، افتراء على الله سبحانه (٥٢٠) .

والمحاولة الأخرى كانت فى ربيع الآخر سنة ١٤١٨/٨٢١ ، عندما تنكر المؤيد شيخ على قاضى القضاة الشافعية جلال الدين بن البلقينى لاستكثاره من النواب ، مما اضطره ازاء غضب السلطان الى عزل طائفة منهم ، واقتصر على اربعة عشر فقط (٥٢١) .

ومع ذلك فبيدو أن هذا المنع لم يستمر طويلا ، لان المؤرخ ابن حجر يشير فى جمادى الآخرة من نفس العام الى زيادة عددهم الى عشرين (٥٢٢) . كما أشار المقرئى فى شوال سنة ١٤٢٠/٨٢٣ الى أن شمس الدين البساطى المالكى ، أعاد نواب الحكم الذين كانوا يلون قبله ، بل واستتاب زيادة عليهم عدة من الزامه (٥٢٣) .

كذلك شهد مصر السلطان الأشرف برسباى ست محاولات أخرى للحد من أعداء هؤلاء النواب ، الأولى منها فى رجب سنة ١٤٢٣/٨٢٦ ، حيث حدد السلطان أعدادهم على النحو التالى : عشرة نواب للشافعى ، وثمانية للحنفى ، وستة للمالكى ، وأربعة للحنبل فعمل ذلك مدة ، ثم أعيد من عزل ، بل وزيد عليه حتى « ساءت حالة العامة فيهم ، وأكثروا من التشنيع بما يفرمه المتداعيان فى أبوابهم ٠٠٠ حتى انحطت أقدارهم عند أهل التولية وجهروا بالسوء من القول فيهم (٥٢٤) » .

والثانية كانت فى المحرم سنة ١٤٢٥/٨٢٩ ، حيث أمر السلطان بإلا يزيد الشافعى على عشرة نواب ، والحنفى ثمانية ، والمالكى على ستة ، والحنبل على أربعة ، بيد أن هذا المرسوم لم يحترم سوى بضعة أيام ، عاد بعدها القضاة الى ما كانوا عليه من الاستكثار من النواب ، ضاربين . بإمر السلطان عرض الحائط (٥٢٥) .

أما المحاولة الثالثة فتؤرخ في شعبان من العام التالي ، حيث رسم برسبای بأن يقتصر الشافعی على عشرة ، والحنفی والمالکی على ثمانية لكل منهما ، والحنبلی على ثلاثة (٥٢٦) .

ومع ذلك فمن الواضح أن الأمور قد عادت الى سيرتها الأولى بدليل اضطرار السلطان الى اصدار مرسوم رابع في شعبان سنة ١٤٣٠/٨٣٣ رسم فيه بأن يقتصر الشافعی على أربعة نواب ، والحنفی على ثلاثة ، والمالکی والحنبلی على نائبين لكل منهما. (٥٢٧) .

وازاء حالة عدم المبالاة هذه ، اضطر السلطان الى استدعاء القضاة في شهر ذي القعدة سنة ١٤٣٢/٨٣٥ الى القلعة وشدد عليهم بأن يقتصر الشافعی على خمسة عشر نائبا ، والحنفی على عشرة ، والمالکی على سبعة، والحنبلی على خمسة (٥٢٨) .

والحق ان هذا المنع لم يستمر طويلا وعاد بعده الحال الى ما كان عليه من قبل بدليل اشارة المصادر نفسها الى محاولة سادسة في جمادى الأولى سنة ١٤٣٦/٨٤٠ ، اضطر السلطان بعدها الى الاستغناء عن حضور القضاة الى مجلس الحكم في يومى السبت والثلاثاء حسبما تجرت به العادة في هذا العصر (٥٢٩) .

وتسجل كتابات المعاصرين محاولتين جديدتين زمن السلطان جقمق ، الأولى في شهر رجب سنة ١٤٣٩/٨٤٢ ، وتنص على أن يقتصر الشافعی على خمسة عشر نائبا ، والحنفی على عشرة ، والمالکی والحنبلی على أربعة لكل منهما (٥٣٠) .

والثانية في ربيع الآخر سنة ١٤٣٩/٨٤٣ ، حيث رسم جقمق بعزل نواب القضاة الأربع بجمعهم ، وشدد بالأا يستنيب الشافعی سوى أربعة، وكل من الحنفی والمالکی والحنبلی اثنين لا غير (٥٣١) . الا أنها كانت محاولات يائسة ، وغير مجدية ، خاصة بعد أن تغلغلت الرشوة في النفوس، وبعد أن تطلع السلاطين الى ما في أيدي الرعية من أموال ، والدليل على ذلك أن عدد هؤلاء النواب بلغ في سنة ١٥١٤/٩١٩ نحوًا من ثلاثمائة نائب ، مما اضطر السلطان الفوري بأن يلزم القضاة في شهر ذي القعدة بالتخفيف منهم ، فاستقر الرأي على الاكتفاء بمائة نائب فقط ، أو بعين

للشافعي وثلاثين لحنفي ، وعشرين للمالكي ، وعشرة نواب للحنبلي ،
كما اشترط عليهم الا يولوا أحدا من النواب الا بأذنه (٥٣٢) .

والحق أننا لا نستطيع أن نمضي في دراستنا للبذل على قضاء
الديار المصرية دون أن نشير الى قصة ولى الدين بن قاسم المحلاوى ، الذى
تطلق عليه المصادر لقب مهرج السلطان برسباى ونديمه فقد استطاع
بفضل مكانته لدى السلطان أن يلى نيابة الحكم فى دمياط بالإضافة الى
ما بيده من الوظائف الدينية الأخرى ، حيث استناب فيها أحد أعوانه
وجعل عليه ما لا يحمله اليه فى أول كل سنة ، سوى ما يتبع ذلك من
هدايا وغيره .

وبعد أن استقر فى نظر الحرم الشريف وفى مشيخة الخدام الطواشية
بالمسجد النبوى فى ربيع الآخر سنة ١٤٣٥/٨٣٩ : عوضا عن بشير التميمي
(٥٣٣) ، اضطر الى التنازل عن قضاء دمياط لكاتب السر كمال الدين
محمد بن البارزى مقابل خمسين ألف درهم ، فسار فيها على سياسة
ابن قاسم من الاستنابة حتى خلع عليه بقضاء دمشق فتنازل عنها فى جمادى
الآخرة سنة ١٤٣٦/٨٤٠ للطواشى صفى الدين جوهر الخازندار ، الذى
أثاب فيها بدوره أحد الأعوان وصار يكتب اليه « الداعى جوهر الحنفى »
تشبها بقاضى القضاة (٥٣٤) .

وتبرز لنا هذه القصة العديد من عيوب النظام القضائى زمن
سلاطين المماليك من رشوة وتنازل ، واستنابة ، فضلا عن تعيين أحد
الطواشية فى هذه الوظيفة الجليلة ، وهذا ما لم نعهده من قبل !

وعلى نمط قضاة القضاة الأربعة بالديار المصرية ، وجد قضاة قضاة
أربعة فى كل من دمشق وحلب وحماة وطرابلس وغيرها من النيابات
الشامية . وكانوا يعينون أيضا من قبل الأبواب السلطانية (٥٣٥) ، وكان
لكل منهم سلطة نمثل سلطة زميله فى الديار المصرية .

وكان بدمشق أربعة قضاة للمذاهب الأربعة حسب المتبع فى الديار
المصرية ، وكان أعلاهم قاضى القضاة الشافعى ، الذى كان يتحدث على
الموازع الحكمية والأوقاف ، كما يختص بتولية النواب والأعمال بجميع
أعمال دمشق حتى غزة ، ويليه فى الرتبة الحنفى ثم المالكي ثم الحنبلي .

ومن المعروف أن هذه الوظائف وجدت في دمشق بعد وجودها في الديار المصرية ، غير أنها لم تنشأ دفعة واحدة ، وإنما وجدت على التدرج وكان أقدمهم الشافعي (٥٣٦) ، الذي أمدتنا المصادر المملوكية بالعديد من أمثلة البذل على منصبه ، أقدمها يرجع إلى أيام القاضي محيي الدين ابن الزكي في سنة ٦٠٨/١٢٦٠ ، حيث ولي قضاء دمشق مرتين كلاهما بالبذل ومع ذلك فلم تطل أيامه وعزل أخيراً بنجم الدين بن سني الدولة (٥٣٧) .

وإذا كانت حالة ابن الزكي هذه تكاد تكون الحالة الوحيدة التي أمدتنا بها المصادر المملوكية عن البذل على قضاء الشافعية بدمشق ، أثناء القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي ، فإن المصادر نفسها قد أمدتنا بالعديد من حالات البذل عليه طوال القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي .

نفى شعبان سنة ٨٠١/١٣٩٩ خلع السلطان برقوق على أصيل الدين الدين الاسليمي بقضاء الشافعية بدمشق ، عوضاً عن شمس الدين الاخنائي ، فسافر إليها في الشهر التالي بعد أن أورد نحو المائة ألف درهم ، تذكر المصادر أنه تداين أغلبها ، فلم تحمد سيرته ، فعزل بعد وفاة برقوق لسعي الاخنائي عليه ، وعاد إلى مصر ، حيث نالته المحن بسبب الديون التي تحملها ، حتى توفي في أواخر ذي الحجة سنة ٨٠٤/١٤٠٢ (٣٥٨) .

ونقرأ أيضاً عن حالة علاء الدين بن أبي البقاء السبكي الذي ولي هذا المنصب ست مرات ، آخرها في جمادى الأولى سنة ٨٠٧/١٤٠٤ ، على مائتي ألف درهم ، وهي التي جرت عادة قضاء دمشق ببذلها للسلطان (٥٣٩) .

ونسمع كذلك عن ناصر الدين بن خطيب نقرين الذي ولي قضاء الشافعية بدمشق مرتين ، الأولى في ذي القعدة سنة ٨٠٥/١٤٠٣ ، والثانية في شوال سنة ٨١٢/١٤١٠ ، بكثرة البذل ، رغم ما عرف به من قلة العلم ، وتعاني التزوير بالوظائف ، وسرقة الدور من أهلها (٥٤٠) ، حيث خلفه شهاب الدين الحمصي ، الذي اشتهر أيضاً بقبج السيرة وبتناول الرشوة (٥٤١) .

وتعتبر حالة القاضي نجم الدين بن حجي ، أصدق ماثل على ما آل إليه قضاء الشافعية بدمشق من تدهور نتيجة للنذل والبرطلة ، فتد استطاع أن يلي هذا المنصب سبع مرات بلغت مدتها احدى عشرة سنة وكسور ، وذلك في الفترة الواقعة بين سنتي ٨٠٩ - ٨٣٠/١٤٠٦ - ١٤٢٧ ، بذل عليها ستين ألف دينار (٥٤٢) ، وسعى عليه خلالها عدة قضاة نذكر منهم شمس الدين الاخنائي ، الذي استقر فيه في شعبان سنة ١٤٠٩/٨١١ (٥٤٣) ، وشمس الدين بن زيد ، الذي خلع عليه في رجب سنة ٨١٩/١٤١٦ ، بعد أن برطل كلاهما بثلاثمائة ثوب بعلبكي (٥٤٤) ، وشهاب الدين أحمد بن علي بن عدنان الحسني بن نقيب الأشراف ، الذي وليه في جمادى الآخرة سنة ١٤٢٧/٨٢٤ علي مال كبير (٥٤٥) .

وبعد وفاته استقر ابنه بهاء الدين محمد عوضه في قضاء الشافعية في دمشق ، حيث خلع عليه في سلخ ذى القعدة سنة ٨٣٠/١٣٢٧ ، على ثلاثين ألف دينار ، رغم حداثة فهو شاب صغير لم يستتر عذاريه بالشعر ، ولكن المال جعل السلطان برسباي لا يلتفت لصغر سنه ولا لكونه ما قرأ ولا درى ، الأمر الذي أثار العيني فكتب يقول : « وهذه ثلثة في الاسلام وما ذاك الا من أشرط الساعة ، وقد لعن صاحب الشرع الرشاة في الامور الدينية (٥٤٦) » .

ومع ذلك فيفهم من المصادر المعاصرة أنه ولي قضاء الشافعية بدمشق مرتين آخرهما في صفر سنة ٨٣٦/١٤٣٢ ، حيث عزل بعدها سراج الدين عمر بن موسى قاضي طرابلس (٥٤٧) في صفر سنة ٨٣٨/١٤٣٤ ، بعد أن كتب خطه للسلطان برسباي بأربعة آلاف دينار (٥٤٨) ، فاشتتهن فيه بسوء السيرة بين الخاص والعام (٥٤٩) ، ورغم هذا فقد استدعاه السلطان الظاهر جقمق وعهد اليه بقضاء دمشق ثانية في أوائل سنة ٨٨٤/١٤٤٠ ، دون أن يأخذ منه الدرهم الفرد ، وشرط عليه ألا يرتشى في الأحكام ، بيد أنه لم يستطع أن يخالف طبيعته ، فعزل في رجب من السنة نفسها ، بعد أن وشى به أحد خواصه ، واتهمه بتناول مبلغا من المال على قضية عينها للسلطان ، واستقر بعده شمس الدين محمد الونائي (٥٥٠) .

وتتحدث المصادر المملوكية أيضا عن ولي الدين البلقيني ، الذي سعى على هذا المنصب بعد صرف جمال الدين الباعوني ، وكيف أنه بذل عليه النفيس والغالي ، بل وصل الأمر به أن باع من أجله قاعته ووظائفه ، حتى

اجيب في جمادى الاولى سنة ١٢٦٠/١٢٦٤ ، ثم لم يلبث أن استعفى منه
فى ذى القعدة من العام التالى (٥٥١) .

بقى ان نشير الى صورة اخرى من صور تدهور قضاء الشافعية بدمشق
نتيجة لتناول الرشوة عليه وهى أن معظم هؤلاء القضاة كانوا يعمدون
الى مباشرة مهام منصبهم من الديار المصرية عن طريق الاستنابة فيه(٥٥٢) .
فقد اكتشفت فجأة فى شوال سنة ١٢٦٨/٨٧٢ ، أن القاضى نور الدين
الصابونى ، الذى ولى هذا المنصب بالجاء والبذل ، بالإضافة الى نظر الجيش
ظل يباشرهما وهو مقيم بالقاهرة ، فقبض عليه ، وضرب ضربا مبرحا بين
يدى السلطان قايتباى ، ثم أقام فى الترسيم اشهرًا ، صرف بعدها فى ربيع
الآخر من العام التالى بعد أن ألزم بحمل مائة ألف دينار (٥٥٣) .

أما عن قضاء الحنفية بدمشق ، فلم تبخل علينا كتابات المعاصرين
ببعض معلوماتها بصدد البذل عليه ، ففى أوائل سنة ١٢١٥/١٤١٢ استقر
فيه ثلاثة قضاة فى مدة عشرة أيام ، ولوا وعزلوا بالبذل (٥٥٤) ، منهم
شهاب الدين أحمد بن الكشك ، الذى ولى هذا المنصب ست مرات ، كلفته
سبعين ألف دينار (٥٥٥) ، منها عشرة آلاف بذلها للعودة الى هذه الوظيفة
فى جمادى الآخرة سنة ١٢٢٤/١٤٢٧ (٥٥٦) .

وتطلب المصادر أيضا فى الحديث عن قاضى طرابلس شمس الدين
محمد بن عمر الصفدى ، الذى قدم الى القاهرة فى سنة ١٢٣٩/١٤٣٦ للسعى
لدى السلطان برسباى حتى يخفف عنه المبلغ الذى ألزم به عند توليه
لقضاء الحنفية بدمشق فى شهر ذى القعدة ، بيد أن المسكين عاد الى
دمشق بعد أن زيد عليه (٥٥٧) . ويفهم من هذه المصادر أن شمس الدين
هذا باشر هذا المنصب أربع مرات أولها فى جمادى الآخرة سنة ١٢٣٢/١٤٢٩
بعد أن كتب خطه للسلطان بالقى دينار (٥٥٨) . ومن قضاة هذا المذهب
الذين استقروا فى هذه الوظيفة بواسطة البذل ، بشير السخاوى الى كل
من تاج الدين بن عربشاه ، الذى استقر فيها سنة ١٢٧٩/٨٨٤ ، عوضا عن
شرف الدين بن عيد (٥٥٩) ، وعبد الرحمن الحسباني ، الذى وليها فى
ذى القعدة سنة ١٢٨٦/٨٩١ ، ببذل زائد ، بعد صرف اسماعيل الناصرى ،
وكلاهما من كبار الجهال (٥٦٠) .

ومع أن المصادر قد أفاضت فى الحديث عن البذل على قضاء
الشافعية والحنفية بدمشق الا أنها قد ضمت علينا بمعلوماتها بصدد هذا

الموضوع بالنسبة لكل من قضاة المالكية والحنبلية ، حقيقة أن هذا الصمت لا يمكن أن يفسر بعدم ذبوع الرشوة على هاتين الوظيفتين ، إلا أنه يقوم دليلا على عدم أهميتها في تلك الفترة . ومع ذلك فقد أمدتنا بعض المصادر بإشارات بسيطة يمكن أن تتخذ دليلا على ذبوع البذل على هذين المنصبين فقد ورد في ترجمة شهاب الدين الأموى ، الذى شغل قضاة المالكية بدمشق فى أوائل سنة ١٤٣٢/٨٣٦ ، أنه كان سيىء السيرة ، متجاهرا بأخذ الرشوة ، حتى أمكنه أن يجمع ثروة طائلة (٥٦١) .

كما جاء فى ترجمة شهاب الدين التلمسانى ، أنه أعيد الى هذه الوظيفة فى السابع من ذى الحجة سنة ١٤٥٦/٨٦٠ ، بعد ان بذل عليها نحو خمسمائة دينار (٥٦٢) .

ويستشف أيضا من ترجمة شمس الدين بن عباد أن قضاء الحنابلة بدمشق ظل نوبا بينه وبين عز الدين بن الخطيب حتى اصطلحا بأن ينفرد به الأول ، بعد أن بذل للثانى خمسة آلاف درهم ، حصل بمقتضاها على تعهد منه بعد السعى فيه ، وأنه كلما وليه فهو معزول ، كما تعهد له أيضا بدفع عشرة آلاف درهم اذا استقر فيه ، وقد شهد على هذا الالتزام كل من القاضيين المال والحنفى ، اللذان حكما بصحته (٥٦٣) .

وعن قضاء حلب ، أمدتنا المصادر المملوكية ببضعة اشارات تؤكد البذل عليه ، يرجع أقدمها الى سنة ١٣٤٢/٧٤٢ ، ويتحدث عن ولاية علاء الدين الزرعى المعروف بالقرع للقضاء الشافعى بها فى شهر رمضان عن طريق البذل ، بيد أنه سوء سيرته جعلت أهلها يتضررون من ولايته وبطالبون بعزله ، حتى نجحوا فى ذلك ، فعاد الى القاهرة (٥٦٤) .

ونعلم أيضا أن جمال الدين بن الوردى ، المتوفى فى ذى القعدة سنة ١٣٤٩/٧٤٩ ، شغل هذا المنصب ببذل المال ، وحسبنا دليلا على ذلك تلك الأبيات التى رثاء فيها أخوه زين الدين حيث يقول :

أخى أبقى ببذل المال ذكرا وان لاموه فيه ووبخوه
أزال فراقه لذات ذكسرى وكل أخ مفارقة أخوه (٥٦٥) .

كذلك أشار كتاب هذا العصر الى بعض الحالات التى ترجع الى القرن التاسع الهجرى/الخامس عشر الميلادى ، منها حالة سراج الدين عمر بن

موسى ، الذى عين فى قضاء حلب نقلا من طرابلس ، بعد أن بذل فيه
ثلاثة آلاف دينار ، فى شهر شعبان سنة ١٤٣٥/٨٣٨ (٥٦٧) .

كما أشار ابن تغرى بردى الى حالة علاء الدين بن خطيب الناصرية،
الذى تولّى قضاء الشافعية بها بالبذل ، واتهمه بالاقبال على خدمة أرباب
الدولة بالأموال الكثيرة ، سترا لسوء سيرته (٥٦٨) .

ويضيف السخاوى حالة ثالثة تتعلق بابن العديم ، حيث استقر فى
قضاء حلب فى سنة ١٤٧٨/٨٨٢ ، ببذل المال (٥٦٩) .

أما عن قضاء الحنفية بها فقد أشارت كتابات هذا العصر الى حالتين
الأولى منهما تتعلق بالنور الشمسى الواعظ ، الذى استقر فيه بعد صرف
ابن المحلاوى ببذل كثير (٥٧٠) ، والثانية تختص بمحب الدين بن الشحنة،
الذى أعيد اليه فى شهر ذى القعدة سنة ١٤٤٤/٨٤٨ مضافا الى ما بيده
من كتابه السر ونظر الجيش وغيرها من الوظائف ، بعد أن قام للسلطنة
بعشرة آلاف دينار (٥٧١) .

كذلك أمدتنا المصادر التى وضعت زمن سلاطين المماليك ببعض الأمثلة
للبنذل على قضاء المالكية بحلب ، فقد جاء فى ترجمة أبى جعفر التلمسانى ،
أنه سعى فيه سعيا شديدا ، حتى وليه فى سنة ١٣٥١/٧٥٢ ، رغم
افراطه فى الجهل ، على حد تعبير أحد المؤرخين ، بل وبقي فيه الى وفاته
فى عام ١٣٥٥/٧٥٦ (٥٧٢) .

كما ورد فى ترجمة علاء الدين ابن جنغل ، أنه استقر فيه بالبذل،
وأن هذا المنصب قد ظل نوبا بينه وبين جمال الدين موسى ، حتى وفاته
فى صفر سنة ١٣٩٤/٧٩٧ ، فخلفه ابنه الشمس محمد ليس فقط عن
طريق البذل ، ولكن أيضا بمصالحة السلطان برقوق على تركه أبيه (٥٧٣) .

ونعرف أيضا أن قضاء حماة لم يقف بمعزل عن هذه الظاهرة ، التى
نفشت فى مجتمع القضاء بصورة خطيرة ، فقد روى أحد المعاصرين أن
بدر الدين بن الصواف استقر بالبذل فى قضاء حماة فى أوائل سنة
١٤٢٧/٨٣١ ، حيث دام فيه سنين طويلة لكثرة هداياه وخدمه ، ولمزيد
بذله لأرباب الحل والعقد بالدولة المملوكية ، ولبالغته فى استضافة القادمين
عليه من ذوى الوجاهات والمناصب (٥٧٤) .

ولم تخل كتابات عصر سلاطين المماليك من عدة اشارات للبذل على قضاء طرابلس ، اذ نقرا في أحد المصادر أن السلطان فرج بن برقوق استدعى في جمادى الأولى سنة ١٤٠٦/٨٠٩ بقضاة طرابلس وحلب ، حيث خلع عليهم بخلفة الاستمرار بعد أن أخذ منهم مالا ، لا يسعنا تفسيره الا أنه كان ثمنا لبقائهم فى ما بأيديهم من المناصب (٥٧٥) .

ونعرف أيضا أن صدر الدين محمد النويرى استقر فى قضاء طرابلس فى صفر سنة ١٤٣٤/٨٣٨ ، عوضا عن تاج الدين عمر بن موسى على ألف وثلاثمائة دينار (٥٧٦) .

كما روى المقرئى فى حوادث سنة ١٤٣٩/٨٤٣ أن جمال الدين يوسف بن الباعونى شغل هذا المنصب فى شهر جمادى الآخرة ، بعد صرف ابن الزهرى ، وأن كلاهما تكلف مالا كثيرا (٥٧٧) .

وسجل السخاوى أيضا عزل البرهان السوسى فى ربيع الأول سنة ١٤٥٠/٨٥٤ عن قضاء طرابلس ، وأعادة تقى الدين عبد الرحمن بن حجي ببذل المال (٥٧٨) .

وعن قضاء القدس والبذل عليه ، حدثنا المؤرخ مجير الدين بأن جمال الدين الديرى ظل يسعى فيه حتى ولىه فى ربيع الآخر سنة ١٤٧٣/٨٧٨ ، ومع ذلك لم يمكث فيها سوى أربعة عشر يوما مات بعدها قبل أن يحكم فيها حكما واحدا ، بعد مال كبير بذله عليه (٥٧٩) ، الأمر الذى يشير الى أن هذا القضاء لم يقف بمعزل عن البذل والبرطلة ، كذلك يفهم من المصادر أن قضائه لم يكونوا بمعزل عن تناول الرشوة ، اذ جاء فى ترجمة الكمال بن البدر الجعفرى ، أحد قضاة القدس زمن المماليك الجراكسة ، أنه نسب اليه مزيد من الرشى (٥٨٠) ، شأنه فى هذا شأن شرف الدين يحيى المغربى ، فاضى القدس المالكى سنة ١٤٨٧/٨٩٢ ، الذى عزل بسبب تعاطيه الرشوة على الأحكام (٥٨١) .

وهكذا سرت الرشوة فى مجتمع القضاة زمن سلاطين المماليك ، سريان الدم فى جسم الانسائى ، وحسبنا دليلا على ذلك تلك المراسيم المنقوشة على جدران بعض العماثر الأثرية ببلاد الشام ، التى صدرت لتضع حدا لفساد وسوء خلق هؤلاء القضاة الأفاضل ، ولتدينهم أمام ذرياتهم أبدا الدهر (٥٨٢) .

ومن الوظائف الدينية التي بذل عليها زمن سلاطين المماليك نذكر وكالة بيت المال ، رابع الوظائف الدينية بالحضرة السلطانية (٥٨٣) ، فقد روى المقرئى فى حوادث سنة ٧٨٣/١٣٨١ أن شرف الدين بن عرب (٥٨٤) استقر فى وكالة بيت المال ، بعد صرف نجم الدين محمد الطنبدى (٥٨٥) .
بمال التزم به (٥٨٦) ويفهم من هذا المؤرخ أيضا أن هذه الوظيفة قد أضيفت مرارا الى الحسبة ، وأنها ظلت نوبا بينهما طوال العام التالى ، اما بسبب سعى أحدهما على الآخر ، أو لعجز أحدهما عن الوفاء بما التزم به عليها من أموال (٥٨٧) .

كما أشار المؤرخ ابن اياس الى أن السلطان الغورى أخلع فى أوائل سنة ١٥١٢/٩١٨ بهذا المنصب على شرف الدين بن روق ، كما جعله مستوفيا على ولاد بن الجيعان نظير خمسة آلاف دينار ، حتى استخف الناس عقله لبذله المال فيما لا طائل منه (٥٨٨) .

ويستشف من هذه العبارة الأخيرة أن هذه الوظيفة لم تكن مربحة لصاحبها ، بدليل أن الناس قد استخفوا عقل شرف الدين هذا لبذله مثل هذا المبلغ الضخم عليها .

ومع ذلك فقد شاع البذل عليها أيضا فى بلاد الشام ، اذ يذكر الصفدى أن صاحب تقي الدين بن هلال توجه الى مصر فى أيام سلطنة الكامل وبذل له ثمانين ألف درهم حتى ربه فى وكالة بيت المال والحسبة بالشام ، الا أنه لم يعمر فيها طويلا ، فقد صرفه المظفر حاجى بعد توليه السلطنة ، وافتاء دار العدل ، وقضاء العسكر ، بعد أن بذل عليها ألف دينار (٥٩٠) .

كما روى ابن حجر أن تاج الدين محمد الحسبانى استقر فى هذه الوظيفة فى ذى القعدة سنة ٨١٢/١٤١٠ ، مضافة الى ما بيده من الحسبة ، وافتاء دار العدل ، وقضاء العسكر ، بعد أن بذل عليها ألف دينار (٥٩٠) .

ويسجل لنا السخاوى حالة ثالثة عند ذكره لترجمة السيد برهان الدين بن الحواجا الشمسى ، فيشير بأنه ولى وكالة بيت المال وكتابة سر دمشق فى ربيع الآخر سنة ٨٦٧/١٤٦٣ ببذل المال ، فدام فيها دون السنة ، ثم صرف بالخضيرى (٥٩١) .

أما الحسبة خامس الوظائف الدينية الرفيعة التي كان لصاحبها مجلس بالحضرة السلطانية ، ويدرار العدل الشريف (٥٩٢) ، فقد فسد أيضا امرها نتيجة للبذل عليها طوال عصر سلاطين المماليك ، وفى هذا المعنى يقبول

أحد كتاب القرن الثامن الهجرى / الرابع عشر الميلادى ، « وأما أمر الحسبة فاعلموا - رحمكم الله - أن أمرها قد فسد ، واستحكم فسادها ، وكثر الطمع فى أموال الناس بسببها ، وقد بقيت سيئة فلا يحل للسلطان أن يوليها أحدا ، ولا حاجة للناس بها » (٥٩٣) .

والحق أن البذل على هذه الوظيفة يعتبر أحد الأسباب الرئيسية ، التى عجلت بتدهورها وانهيائها (٥٩٤) ، خاصة وإن الأمر لم يعد يقتصر على توليها بالرشوة والبراطيل ، وإنما استقر الحال على توليها حسب مصطلح العصر عن طريق البذل ، مما أدى إلى كثرة الطامعين فيها وإلى المزايدة عليها فيما بينهم ، وبالتالي لم يعد المحتسب بحاجة إلى مجرد تناول رشوة مقنعة أو خفية ، وإنما وصل به الحال إلى فرض معمرات شهرية على الباعة والتجار وأصحاب الحرف والصنائع (٥٩٥) .

ولهذا لم يكن عجباً أن تسير الحسبة بخطى سريعة إلى الهاوية ، بسبب تلاعب الجهلة بهذا المنصب الجليل . وفى سنة ١٤٠٦/٨٠٩ والتى بعدها وليها فى الشهر الواحد ثلاثة أو أربعة ، « وسبب ذلك أنهم فرضوا على المنصب مالا مقررا ، فكان من قام فى نفسه أن يليه يزن المبلغ ويخلع عليه ، ثم يقوم آخر ويزن ويصرف الذى قبله (٥٩٦) » .

وتفيض المصادر المعاصرة بالعديد من الأمثلة ، أمكننا أن نميز من بينها سبع حالات من القرن الثامن الهجرى/الرابع عشر الميلادى ، يرجع أقدمها إلى سنة ١٣٨١/٧٨٣ حيث استقر صلاح الدين خليل بن عبد المعطى فى حسبة مصر فى شهر رمضان ، عوضا عن ابن عرب بمال التزم به ، إلا أن سوء سيرته ونذالته جعلت الناس ينكروئه ذلك ، كما جعلت الأمير جركس الخليلي ينكر ولايته ويأمر بضربه أيضا (٥٩٧) .

ويفهم من كتابات المعاصرين أنه استمر فيها حتى صفر من العام التالى ، حيث أعيد إليها علاء الدين بن عرب بعد أن تعهد بدفع المطلوب ، بيد أنه لم يف بما التزم به فصرف بعد بضعة أيام ، بل ورسوم عليه أيضا (٥٩٨) .

وفى رمضان سنة ١٣٨٧/٧٨٩ استقر نجم الدين محمد الطنبى ، وكيل بيت المال فى حسبة القاهرة ، عوضا عن جمال الدين محمود القيصرى بحكم انتقاله إلى قضاء العسكر بعد أن سعى فيها بخمسين ألف درهم قيمتها يؤمّن أكثر من ألفى دينار ذهب (٥٩٩) .

ونقرأ أيضاً أن بهاء الدين محمد بن البرجى موقع الدست سعى عليها حتى وليها فى رمضان سنة ١٣٩١/٧٩٣ بمال بذله للأمير كمشيعاً نائب الغيبة (٦٠٠) ، فلم يمكث فيها سوى بضعة أشهر عزل بعدها من جديد بالنجم الطنبدى (٦٠١) .

ويروى كتاب هذا العصر أيضاً أن السلطان برقوق خلع بهذه الوظيفة فى صفر سنة ١٩٣٥/٧٩٨ ، على شرف الدين محمد بن الدمامينى بعد أن عجز نور الدين القور عن القيام بما التزم بحمله (٦٠٢) ، فبقى فيها الى أن سعى عليه شمس الدين المخانسى فصرف بعد مرور بضعة أشهر (٦٠٣) .

ويبدو أن بهاء الدين محمد بن البرجى كان ذائب السعى على هذه الوظيفة بدليل أنه عاد اليها فى شهر ربيع الاول سنة ١٣٩٧/٧٩٩ بمال قام به فى ذلك ، اد أنه لم يل قط الا بمال ، فتشامم الناس من ولايته (٦٠٤) .

وسى شعبان من نفس العام استقر زين الدين شعبان الآثارى فى حسبه الفسطاط ، عوضاً عن نور الدين على بن عبد الوارث البكرى بمال التزم به (٦٠٥) ، يبدو أنه استدان أغلبه ، لأنه يفهم من المصادر المعاصرة أنه اضطر الى الفرار من هذا المنصب فى شهر ذى القعدة سنة ١٣٩٨/٨٠٠ ، هرباً من مطالبة ارباب الديون بمالهم ، فخلع بها على شمس الدين محمد الشاذلى (٦٠٦) ، الذى كان عرياً من العلم ، غاية فى الجهل ، حتى ترقى بالبذل والبراطيل (٦٠٧) .

وحل القرن التاسع الهجرى لتدخل الحسبة اخطر مراحل تدهورها وانهارها ، بسبب كثرة البذل والسعى عليها ، مما فتج عنه عدم استقرار هذه الوظيفة البالغة الأهمية بالنسبة للحياة الاقتصادية ، ويكفى للتدليل على ذلك ، أنه وليها على مدى هذا القرن مائة وثلاثة وعشرين محتسباً للقاهرة فقط (٦٠٨) اتهمت المصادر المعاصرة أغلبهم بالسعى عليها بالمال رغم جهلهم وسوء سلوكهم .

ففى العاشر من شعبان سنة ١٣٩٩/٨٠٢ ، استقر فيها جمال الدين الطنبدى ، المعروف بابن عرب ، عوضاً عن تقي الدين المقرئى بمال وعد به (٦٠٩) ، بيد أنه عزل فى شوال من نفس العام بشمس الدين المخانسى ، الذى تهمه المصادر بولاية هذه الوظيفة أكثر من مرة بالسعى والبذل (٦١٠) .

وتتحدث المصادر أيضا في شيء من السخرية عن استقرار شرف الدين محمد الحيرى فى حسبة الفسطاط فى جمادى الآخرة سنة ١٤٠٦/٨٠٨ ، عوضا عن شمس الدين المنهاجى بمال قام به ، وتعد هذا من أشنع القبائح، وأقبح الثمناعات ، لما عرف به من السخف والمجون وسوء السيرة (٦١١) .
ونعلم أيضا أن تاج الدين محمد بن المكللة ، ولى حسبة القاهرة فى سنة ١٤٠٧/٨٠٩ بعد أن سعى فيها بألف دينار (٦١٢) ، وأن زين الدين الدميرى سعى للاستعفاء من هذا المنصب خوفا من الكلفة بعد أن طلب منه العى دينار فى سنة ١٤١١/٨١٣ (٦١٣) . بيد أنه لم ينجح فى التخلص منه الا بعد سعى شمس الدين محمد بن شعبان فيا. بمال وعهد به كعادته (٦١٤) .

وتشير المصادر المملوكية الى عزل صدر الدين أحمد بن العجمى عن حسبة القاهرة فى آخر ذى الحجة سنة ١٤١٢/٨١٥ ، وعن استقرار شمس الدين محمد بن شعبان عوضا عنه بعد أن وعد ببذل خمسمائة دينار ، تعهد بأن يحمل كل شهر مائة دينار منها (٦١٥) ، وتذكر أيضا كيف شدد فى أوائل السنة التالية على صدر الدين بن العجمى فى بقية المال الذى تأخر عليه ، حتى اضطر الى بيع موجوده ، ومع ذلك فلم يستطع أن يورد سوى ثلاثمائة دينار فقط وعجز عن باقى الألف (٦١٦) .

كما نذكر أيضا أن شمس الدين بن شعبان قد تعرض كذلك للضرب فى شهر جمادى الأولى من نفس العام ، أكثر من ثلاثمائة عصا بين يدي السلطان المؤيد شيخ ، وأشهد عليه أنه لا يسعى فى الحسبة لسوء سيرته (٦١٧) .

والحق أن كل من ترجم لهذا المحتسب أجمع على سوء سيرته وذكر أنه « كان عريا من الفضائل ، وأنه ولى الحسبة زيادة على عشرين مرة بالبذل ، بحيث كان يتبجح بذلك ويقتخر به (٦١٨) » .

ويجمع المعاصرون على أن أضخم مبلغ بذل على هذه الوظيفة خلال القرن التاسع الهجرى / الخامس عشر الميلادى ، هو عشرة آلاف دينار بذلها شمس الدين بن يعقوب فى المحرم سنة ١٣١٧/٨٢٠ على هيئة هدايا قدمها للسلطان المؤيد شيخ (٦١٩) ، ومع ذلك فلم يمكث فيها سوى ستة أشهر ، حيث عزل فى جمادى الآخرة ، بعد أن سعى عليه عماد الدين

ابن بدر الدين بن الرشيد ، الذى التزم بتعمير البرجين أسفل القلعة ،
وقدورت الغرامة عليهما بخمسمائة دينار ، الا انه لم يستطع الوفاء
بما التزم به ، وساءت حالته فاضطر الى الهرب فى شهر ذى الحجة من
نفس العام ، ومع ذلك فقد ألزم بالسداد الى حين وفاته ، ولذا فقد كان
طبيعيا أن يعيب عليه كتاب هذا العصر تكالبه على وظيفة الحسبة ، خروجا
بذلك على سنة أبيه ، الذى ناب فيها أربعين سنة متوالية دون أن يسعى
يوما الى الاستقلال بها (٦٢٠) .

وفى سنة ٨٢٣/١٤٢٠ شغرت وظيفة حسبة القاهرة بعد عزل
صدر الدين العجمي ، « فسمى فيها الساعون بالرشا والمواعيد الباطلة »
رغم ان السلطان المؤيد كان قد عقد العزم على الاحتفاظ بها لبدر الدين
العيني حين وصوله من بلاد قرمان ، الا انه تراجع عن قراره أمام الألف
دينار التى لوح له بها صارم الدين ابراهيم ، بسفارة الكمال بن البارزى
كاتب السر ، فخلع عليه بها فى العشرين من شهر رجب (٦٢١) ، فلم تحمد
مباشرة وعزل فى المحرم من العام التالى (٦٢٢) .

ومع ذلك أضيفت هذه الوظيفة الى بدر الدين العيني فى شهر شعبان
سنة ٨٢٥/١٤٢٢ ، وكان يلى الأحباس ، والنظر على الأحكام الشرعية
لقربه من السلطان برسباى حيث كان يسامره ليلا ويترجم له ما كتبه فى
تاريخه عقد الجمان الى اللغة التركية ، ويشرح له أيضا غوامض الفقه
والشريعة الاسلامية . والغريب فى ولايته لها ، انها اقترنت ببذل من
جانب العيني لسلفه صدر الدين العجمي ، كنوع من الترضية له ، وحتى
لا يتطلع الى الحسبة ثانية ، فيذكر ابن حجر ان المحتسب كان يتقاضى
دينارين فى اليوم من مال الجوالى نظير القيام بهام وظيفته ، فتنازل العيني
عن دينار منهما لابن العجمي ، واكتفى هو بالدينار الآخر (٦٢٣) .

وتروى المصادر المملوكية ايضا ان علاء الدين بن أقبرس استقر
فيها ، عوضا عن ديار على الخراسانى نى ذى الحجة سنة ٨٥٢/١٤٤٨ ،
بمال بذله فى ذلك ، كما تشرح لنا كيف اتصل ابن أقبرس هذا بالأكابر
من رجال الدولة وبالظاهر جقمق أيام امرته ، بعد أن كان عنبريا بسوق
العنبر فى حانوت صغير (٦٢٤) .

وفى ذى لقعدة سنة ٨٥٧/١٤٥٣ خلع على الشيوخ على الخراسانى بخلعة
الاستمراز ، وسبب ذلك أن شخصا من الأوباش سعى عليها بثلاثة آلاف

دينار ، ومال السلطان الأشمر ، اينال الى توليته ، فتحدث معه بعض
أرباب الدولة باستمرار على الخراساني على بذل ألفين (٦٢٥) .

غير انه لم يمض على ذلك سوى ثلاثة أسابيع حتى قبض عليه وحبس
عند الخازندار بسبب علم الوفاء بما تعهد به ، واستقر عوضه على بن أحمد
الكاشف بعد أن بذل نحو ثلاثة آلاف دينار (٦٢٦) .

ويفهم من كتابات هذا العصر ان علي بن نصر الله الخراساني نجح
في أن يعود الى الحسبة بعد أن بذل مبلغا من المال يفوق ما بذله سلفه لأن
المصادر عادت الى الحديث عن عزله من جديد في جمادى الآخرة سنة
١٤٥٥/٨٥٩ ، كما أشارت الى تولية عبد العزيز بن محمد الصغير بمال
بذله في ذلك (٦٢٧) .

والتأمل لترجمة علي بن نصر الله الخراساني سوف يلاحظ مدى
تهافته على الحسبة وأيضا مدى ما آل اليه أمرها بما استخدمه فيها من
مظالم ، اذ يقول عنه المؤرخ ابن تغري بردي : « فانه لما ولي الحسبة سار
فيها أتبع سيرة ، وفتح له أبواب الظلم والأخذ ، فما عف ، ولا كف ،
وجدد في الحسبة مظالم تذكر به ، واثمها واثم من يعمل بها عليه الى يوم
القيامة » وصار يأخذ من هذه المظالم ويخدم الملوك بها ، فانظر الى حال
هذا المسكين الذي ظلم نفسه وظلم الناس . . . » (٦٢٨) .

وفي شهر ذي القعدة سنة ١٤٥٦/٨٦١ استطاع صلاح الدين بن
بركوت المكي أن يلى هذه الوظيفة بعد أن قدم بذلا قدره ثلاثة آلاف
دينار ، حيث مكث فيها سبعة أشهر عزل بعدها بالحاج خليل المعروف
بقانباي اليوسفي (٦٢٩) .

كما حدثنا المؤرخ المملوكي ابن تغري بردي ان السلطان الأشرف
اينال عهد بمهام هذه الوظيفة الى تنم بن بخشايش المعروف برصاص
وذلك في شهر صفر سنة ١٤٦٥/٨٦٥ ، بعد أن بذل المطلوب ، ويعلق
على هذا بقوله : « ان تنم هذا أول تركي ولي الحسبة يالبدل ، ولم نسمع
ذلك قبل تاريخه ، لا فديما ولا حديثا (٦٣٠) » . واثمه أيضا بالتهاون
في أمر الرعية ، وأخذه من الباعة البراطيل (٦٣١) .

.. كذلك أشار ابن اياس الى استقرار الأمير ماماي الصغير في حسبة
القاهرة عوضا عن الزيني بركات بن موسى في شهر ربيع الأول سنة

١٥١٦/٩٢٢ بعد أن سعى فيها بخمسة عشر ألف دينار ، كما روى أيضا ان هذه الأموال كانت تستخلص من أضلاع المسلمين (٦٣٢) .

والحق ان سلاطين هذه الدولة لم يكتفوا بتلك الاموال التي كانت تبذل لهم ثمنا لهذه الوظيفة ، بل درجوا على الزام المحنساب بدفع مبالغ شهرية اخرى ، عرفت في المصطلح التاريخي باسم المشاهرة ، بلغ مقدارها زمن السلطان قايتباي نحو الألف دينار (٦٣٣) . ثم تصاعدت الى خمسة عشر ألف درهم على عهد السلطان الغوري (٦٣٤) ، ومن ثم فقد اعتبرها ابن اياس احد موارد الدولة الأساسية لما كانت تدره على الخزنة السلطانية من سنته وسبعين ألف دينار سنويا (٦٣٥) .

اما فيما يخص بحسبة الاسكندرية فيهم من المصادر المعاصرة ان المبلغ المقرر على الباعة لجهة الحسبه ، وصل في سنة ١٤٣٥/٨٣٩ الى ثلاثين ألف درهم شهريا ، كانت تحمّل الى ديوان النيابة ، بعد أن أضيفت هذه الوظيفة الى نيابة الثغر منذ أن وليها الأمير غرس الدين خليل بن شاهين الظاهري (٦٣٦) .

وعلى الرغم من أن هذا الأمير قد أمر بإبطال هذا المقرر ونقش المرسوم الخاص بذلك على رخامة تبتها على أبواب البلد (٦٣٧) ، فانه قد ظل معمولا به حتى السنوات الأخيرة لدولة المماليك الجراكسة ، بدليل ان السلطان الغوري أصدر في سنة ١٥١٦/٩٢٢ مرسوما آخر يقضى بإبطال مقرر الحسبة بثغر الاسكندرية ومقداره سبعة آلاف وخمسمائة درهم شهريا. (٦٣٨) .

ومرت الحسبة في بلاد الشام والنيابات التابعة لها بنفس الدور الذي مرت به حسبة الديار المصرية ، فقد سعى فيها الساعون بالرشا والبراطيل ، كما التزم المحتسب بأن يدفع مقررا شهريا طوال مدة ولايته اسوة بمحتسبي الديار المصرية .

ومع ذلك فقد ضنت علينا المصادر المعاصرة بمعلوماتها عن أخبار البذل على هذه الوظيفة اذ لم نعر فيها الا على حالتين فقط أقدمهما ترجع الى سنة ١٣١٤/٧١٤ وتتحدث عن ولاية القاضي بدر الدين بن الحداد لهذه الوظيفة في شهر ذي القعدة عوضا عن فخر الدين سليمان البصراوي وعن سفره سريعا الى البرية لبشتوى خيلا للسلطان ، يقدمها رشوة له

على المنصب المذكور (٦٣٩) . والأخرى تتعلق بولاية تاج الدين محمد الحسيني لحسبه دمشق في شهر ذي الحجة سنة ١٤١٠/٨١٢ ، بعد أن كتب خطه للأمير شيخ بألف دينار (٦٤٠) .

هذا عدا بضعة مراسيم تتعلق بإبطال المشاهرة أو حق الشهر ، الذي كان يجبى لصالح المحتسب من بعض التجار ، وأصحاب الحرف والصنائع كالحبازين ، والطحانين ، وأرباب المعاش ، والصنائعية ، والدباغين ، والمغسلين ، والحمالين لأموات المسلمين ، وعلى سكان وقف الجوامع ، والتجار والمتسببة ، وعلى الأسواق (٦٤١) .

والحق أن ما ورد في هذه المراسيم ، وإن كان لا يشمل جميع التجار وأصحاب الحرف والصنائع ، إلا أنه يعطينا صورة واضحة عما آل إليه أمر هذه الوظيفة زمن سلاطين المماليك ، وكيف أنها صارت قييدا كبيرا على النشاط التجاري ، والصناعي في ذلك الوقت .

ومن الوظائف الدينية التي مستها الرشوة زمن سلاطين المماليك أشارت المصادر إلى نقابة الأشراف (٦٤٢) ، فقد روى أنه في شوال سنة ١٢٧٣/٧٧٤ عزل الشريف فخر الدين من هذه الوظيفة بسبب ما رمى به من أخذ الرشوة نظير ادخاله من ليس بثابت النسب في جملة الأشراف ، واستقر عوضا عنه الشريف عاصم . بيد أن هذا الأخير لم يلبث أن صرف عنها في العشرين من ذي الحجة ، وأعيد إليها فخر الدين المذكور ثانية (٦٤٣) .

كذلك أشارت المصادر المملوكية إلى مشيخة الشيوخ ، التي اعتبرها القلقشندي تأسع الوظائف الدينية في الدولة لأرباب الأقلام ممن لا مجلس لهم بحضرة السلطان المملوكي ، وكان لا يليها غير فرد واحد في الديار المصرية (٦٤٤) . وكان لشيخ الشيوخ في مصر الرئاسة على جميع شيوخ الخوانق في مصر والشام وسائر الممالك الشامية ، ولو أنه وجد شيخ شيوخ في دمشق أيضا .

ومن المعروف أن هذه الوظيفة ظهرت في عهد صلاح الدين الأيوبي حين أسس الخانقاة الصلاحية سعيد السعداء (٦٤٥) في سنة ١١٧٣/٥٦٩ وكان لا يولى على هذه الخانقاة إلا أعظم رجال الدولة . بيد أن الحال قد تغير. زمن سلاطين المماليك بعد أن سرت الرشوة إلى هذه الوظيفة شأن

غيرها من الوظائف الأخرى . ففى سنة ١٣٨٦/٧٨٨ سعى فيها شهاب الدين الأنصارى ، والتزم بتكفيتها وعمارة أوقافها ، وبذل عليها ثلاثين ألف درهم ، فأجيب وخلع عليه بها (٦٤٦) .

كما روى السحار أن التقى أبا الفضل بن القطب القلقشندى تولى مشيخة هذه الخانقاة عقب صرف الزين خالد ببذل قدره أربعمائة دينار (٦٤٧) ، فى الوقت الذى بذل عليها ابن البلقبى سنة ١٤٦٠/٨٦٤ خمسماية دينار ، حيث أقام فيها حتى العشر الأوسط من شوال من السنة التى تليها ثم انفصل عنها بالدوادار الثانى جانبك الظريف (٦٤٨) .

ومن الخانقاوات التى شاع البذل على مشيختها وعلى التدريس فيها ، أشارت كتابات المعاصرين الى مشيخة الشيوخونية (٦٤٩) ، التى استقر فيها ناصر الدين بن العديم فى رجب سنة ١٤٠٩/٨٦٢ ، بعد أن سعى فيها بالأموال الجزيلة ، الا أنه لم يعمر فيها طويلا فسرعان ما خرج الى الحج بعد أن استناب فيها الشهاب بن سقرى ، فانتهر الشرف التبانى الفرصة ووثب عليها وانتزعها منه فى شهر ذى الحجة من العام المذكور (٦٥٠) .

ونقرأ أيضا فى المصادر المعاصرة أن جلال الدين بن أبى البقاء السبكى استقر فى تدريس الشافعى بهذه الخانقاة ، عوضا عن صدر الدين المناوى بعد أن بذل لنوروز ناظرها مالا كثيرا لم تعن المصادر برصده قيمته (٦٥١) .

ولقد صاحب ظاهرة البذل على الوظائف الدينية ظاهرة أخرى هى التنازل على الوظائف مقابل مبلغ معين من المال يدفع للمتنازل ، الأمر الذى جعل سلاطين هذه الدولة يحتجون على شيوع هذه الظاهرة ويحاولون الحد منها بقدر الامكان كما حدث فى سنة ١٤٢٢/٨٢٥ عندما أمر الأشرف برسبای فى شهر رمضان بالآ ينزل أحد من الفقهاء عن وظيفته فى وقف من الأوقاف ، وهدد من نزل منهم عن وظيفته . بيد أن هذا المنع لم يستمر طويلا وعاد الفقهاء الى ما كانوا عليه من التنازل عن وظائف التدريس أو التصوف فى الخوانق ، أو القراءة ، أو المباشرة بالمال حتى ولى الوظائف غير أهلها ، وحرم منها مستحقوها ، بعد أن صارت فى أيدي فئة اعتبرتها من الأموال المملوكة لها ، فصارت تنصرف فيها بالبيع تحت اسم التنازل ، بل وتورثها أيضا لصغارها . وقد سرى ذلك الى التداريس الجلييلة ،

والأنظار المعتمدة ، وفي ولاية القضاء بالأعمال ، فأصبح يليه الصغير بعد موت أبيه ويستتاب عنه ، كما يستتاب في تدريس الفقه والحديث النبوي وفي نظر الجوامع ومشيخة التصوف (٦٥٢) . ولذا فقد عاد الأشرف برسبای الى التشديد في شهر جمادى الأول سنة ١٤٢٤/٨٢٧ على عدم التنازل عن وظائف التصوف وغيرها مهددا من فعل ذلك بالضرب بالمقارع بسبب ما لجأت اليه جماعة من متصوفى خانقاة سعيد السعداء ، وخانقاة بيبرس ، والظاهرية المستجدة بين القصرين ، وخانقاة شيخو ، وبالجامع المؤيد ، من النزول عما باسمهم من الوظائف بمال ، حتى يسعوا به لدى أصحاب الجاه حتى يعاونهم على النزول في خانقاة السلطان الأشرف من جملة صوفيتها كما حدث في أيام السلطان المؤيد شيخ عندما شيد جامعہ بجوار باب زويلة وجعل به جملة من الصوفية ، وذلك حرصا من برسبای على أن يستقر في خانقاته ومن ليس له وظيفة من فقراء أهل العلم (٦٥٣) .

ومن الوظائف الدينية التي شاع البذل عليها أيضا زمن سلاطين الماليك الجراكسة ، امامة الصلاة التي كانت تتبع السلطان مباشرة ، والتي اشترطت الوثائق المملوكية في متوليها صفات معينة أهمها أن يكون من أهل العلم ، حافظا لكتاب الله الكريم ، مشهورا بالخير والدين ، حسن الصوت ، فصيح اللسان ، محسن التلاوة ، عالما بأحكام العبادات الشرعية (٦٥٤) فقد سجل لنا المؤرخ ابن اياس حالتين للبذل عليها ، الأولى في المحرم سنة ١٥١٦/٩٢٢ ، استقر فيها شمس الدين السكندري ، عوضا عن الشيخ محب الدين الشاذلي بحكم وفاته ، بعد أن سعى فيها بنحو ألف ومائتين دينار (٦٥٥) . والثانية في مستهل شهر صفر من العام المذكور ، عندما خلع بها على شهاب الدين بن الرومي بعد وفاة المذكور أعلاه ، في مقابل ألف دينار بذلها للسلطان الغوري (٦٥٦) .

كذلك أشار المؤرخ ابن حجر الى البذل على خطابة القدس الشريف ، فقد روى في المحرم سنة ١٣٩٩/٨٠٢ ان السائح الرملي استقر في هذه الوظيفة ، عوضا عن ابن غانم النابلسي ببذل ثمانين ألف درهم (٦٥٧) .

هذا ومن المعروف أن الخطيب كان يجمع في كثير من الأحيان بين وظيفة الخطابة وإمامة الصلاة ، كما يستشف من بعض وثائق هذا العصر (٦٥٨) ولا يسعنا ونحن بصدد انتهاء هذا الفصل أن نشير إلى أن مشيخة الحرافيش صارت تولى أيضا بطريق البذل ، فقد روى السخاوى في شعبان سنة ١٤٤٦/٥٨٠ ، أن شخصا اسمه حسن استقر فيها ، بعد عزل آخر اسمه أبو بكر ببذل المال (٦٥٩) . فيا نفس جـدى ان دهرك هازل (٦٦٠) .

الفصل السادس

خاتمة

خاتمة

فى ختام دراستنا هذه عن البذل والبرطلة يحق لنا أن نتساءل عما اذا كانت هناك أسعار محددة لكل وظيفة ، واذا كان الوضع كذلك فبماذا تفسر تفاوت المبالغ التى بذلت على الوظيفة الواحدة من شخص لآخر ؟

الواقع انه من الصعب أن نجزم بأن سلاطين الممالك قد وضعوا أسعارا محددة لكل وظيفة ، لسبب بسيط هو تنوع المبالغ التى بذلت على الوظيفة الواحدة وتفاوتها من شخص لآخر ، ولكن من الواضح ان هذا الموضوع ترك غالبا لتقدير السلطان حسب وجهة نظره فى الشخص المتقدم للحصول على وظيفة يعينها ، كذلك من المؤكد ان تحديد المبلغ المطلوب كان يخضع لسياسة العرض والطلب ، فعندما تكون السوق رائجة وعدد المتقدمين كبيرا ، كان المبلغ المبذول يبدو ضخما جزيلا ، بسبب شدة الزحام وكثرة المزايدة ، وليس بخاف أيضا ان السلطان كان يميل عادة الى كفة من يبذل أكثر ، لحاجته المستمرة الى المال ، بعد أن أصبحت هذه الظاهرة تمثل موردا أساسيا من موارد الدولة •

وعلى العكس من ذلك عندما يقل الطلب على احدى الوظائف ، كان السلاطين يضطرون الى قبول أول مرشح لها ، بل ويكتفون بما يبذله عليها حتى ولو كان مبلغا بسيطا تافها ، وفى هذا تفسير لبساطة المبالغ التى بذلت على نفس الوظائف التى سبق أن بذلت عليها الاموال الجزيلة فى وقت من الاوقات •

كذلك يجب الا يغيب عن الذهن ما لجأ اليه بعض السلاطين من فرض بعض الوظائف بالقوة فى حالة كساد اسواقها وفى حالة بوارها مع الزام اصحابها بدفع ما يطلب منهم من أموال ، وقد نجحوا فى سياستهم هذه أحيانا ، وفشلوا أحيانا أخرى ، لعدم مقدرة المرشح على تدبير المبلغ المطلوب . أما عن الأسباب التى أدت الى انتشار هذه الظاهرة ، وعن الدوافع الكامنة وراء أقبال سلاطين المماليك عليها وتشجيعهم اياها ، وكذلك النتائج المرتبة عليها .

فالواقع ان المتتبع لتاريخ هذه الدولة سوف يلاحظ بوضوح مدى أهمية البعد الاقتصادى فى انتشار هذه الظاهرة ، فقد كان لموجات الغلاء والقمح والجلب ، والمجاعات ، والأوبئة التى شهدتها البلاد على مدى قرنين ونصف من الزمان أثر على تدهور الحياة الاقتصادية (٦١٦) ، وسبب فى التجاهر بأخذ الرشا والبراطيل ، كما حدث فى أيام سلطنة العادل كتبغا حين أكثر الوزير فخر الدين عمر بن عبد العزيز التحليل من المظالم ، وجارت حاشية السلطان ومماليكه على الناس وطمعوا فى أخذ الأموال والبراطيل والحمايات (٦٦٢) .

يضاف اليها سبب آخر هو فساد نظام المماليك أنفسهم حتى غدوا مصدرا للفوضى وعدم الاستقرار فى البلاد ، خاصة بعد أن أهمل شرط صغر السن . وصار تجار الرقيق يجلبون الى الديار المصرية المماليك الرجال منذ عهد السلطان فرج بن برقوق الذين كانوا فى بلادهم ما بين ملاح سفينة ، ووقاد فى تنور خباز ، ومحول ماء فى غيط أشجار ونحو ذلك ، كما تغاضى سلاطين المماليك الجراكسة عن ضرورة تسليم المماليك الى الفقهاء لتعليمهم وثقيفهم بعد أن رأى السلطان فرج أن تسليمهم للفقهاء يتلفهم وقرر أن يتركهم وشئونهم ، مما ساعد أيضا على تدهور دولة سلاطين المماليك ، فبدلت الأرض غير الأرض ، وصار المماليك السلطانية أرذل الناس وأدناهم ، وأخسهم قدرا ، وأشجعهم نفسا ، وأجهلهم بأمر الدنيا ، وأكثرهم اعراضا عن الدين ، ما فيهم الا من هو أزنئ من قرد ، وألص من فارة ، وأفسد من ذئب (٦٦٣) . ولذلك فلا عجب أن صار هؤلاء أداة هدم ومحول تخريب فى الدولة بسبب طلبهم المال وزيادة النفقة عليهم بدليل ما حدث فى أيام السلطان الأشرف قايتباى سنة ١٤٨٩/٨٩٤ ، حتى اضطر فى النهاية الى جمع القضاة وسائر الأمراء وقال لهم ما نصه : « هذه المماليك يرمون منى نفقة ، وقد نفد جميع ما فى الخزائن من المال على التجاريد ولم يبق بها شئ من المال ، ثم أقسم بالله انه نفد منه على التجاريد

من حين ولى السلطنة حتى الآن سبعة آلاف دينار وخمسة وستون ألف دينار ، ثم قال للأمراء اختاروا لكم من تسلطونه غيرى ، ثم قام وقال للقضاة اشهدوا على أنى خلعت نفسى من السلطنة وشرع يفك أزاره ، فتعلق به القضاة ومنعوه (٦٦٤) » .

وفى هذا دليل واضح على ما تكبدته الدولة من أعباء ثقيلة استلزمت من السلاطين تدبير الأموال اللازمة لاشباع نهم الممالك المتزايد وطلبهم للمال فوجدوا سى أخذ البراطيل على الوظائف سبيلا لسد بعض متطلباتهم .

والحديث عن التجاريد العسكرية يحتم علينا الوقوف قليلا لنشير أيضا الى ما عانته الخزانة السلطانية من جراء اعداد تلك الحملات التى كانت توجه اما لقمع بعض حركات التمرد والعصيان الداخلية كما حدث على عهد السلطان فرج بن برقوق ، الذى خرج على رأس ثمانى تجريدات عسكرية الى الشام لقمع عصيان الأمراء الخارجين عليه ، تكلف كل منها زيادة على مليون دينار (٦٦٥) ، أو لصد بعض الأطماع الخارجية فى وقت اشتد فيه طمع اجند وزادت شراهم للمال وصاروا لا يتحركون ولا يخرجون فى تجريدة من التجريدات الا بعد أن يتقاضوا الثمن أضعافا مضاعفة ، وفى هذا سبب آخر لاقبال سلاطين الممالك على أخذ الرشوة على الوظائف بدليل ما جاء فى تاريخ ابن اياس من أن السلطان الأشرف قايتباى عندما أخرج تجريدة ضد شاه سوار فى سنة ١٤٦٨/٨٧٢ أنفق على كل مملوك جامكية أربعة شهور معجلا ، وصرف لهم الكسوة ، وأعطى لكل واحد جملا ، ارضى العسكر بكل ما يمكن (٦٦٦) ، على حين بلغت النفقة على الأمراء والجنود الذين خرجوا فى سنة ١٤٨٣/٨٨٨ فى حملة ضد على بن دولاب بن دلفادر ، زيادة على السبعين ألف دينار (٦٦٧) .

وفى سنة ١٤٨٨/٨٩٣ خرجت حملة أخرى ضد العثمانيين بلغت جملة النفقة على الأمراء والجنود نحواً من ألف ألف دينار حتى عد ذلك من النوادر (٦٦٨) .

والحق ان هذه الحروب الدفاعية التى قامت بها الدولة المملوكية جاءت لتلقى أعباء جديدة ، على خزانة الدولة وبالتالي لتزيد من اقبال السلاطين على تناول البراطيل على الوظائف والولايات فى محاولة منهم ملء خزائن الدولة الفارغة ، خاصة بعد أن كسدت تجارتهم بسبب اغلاق معظم المعابر التجارية الداخلية بين الشرق والغرب نتيجة لظهور التجار على مسرح

الشرق الأوسط من ناحية ، وبسبب اكتشاف طريق رأس الرجس الصالح فى سنة ١٤٩٨/٩٠٤ ووصول البرتغاليين الى الهند عن طريق الالتفاف حول أفريقية ، كان من ناحية أخرى سببا فى حرمان سلاطين الماليك من مورد هام من مواردهم المالية مما أنزل ضربة قاصمة بوضعهم الاقتصادى (٦٦٩) ، وجعلهم فى الوقت نفسه يبحثون عن مورد آخر يعوضهم عما افتقدوه من أموال ، حتى وجدوا ضالتهم المنشودة فى تلك السوق الرائجة النى أقاموها للبئلل على الوظائف بشتى أنواعها .

أما عن الأسباب الاجتماعية لهذه الظاهرة فتبدو بوضوح من خلال حاجة سلاطين الماليك الى الأموال نتيجة حياة الترف والدعة التى أقبلوا عليها طوال سنوات حكمهم . وحسبنا أن نلقى نظرة سريعة على المبالغ الباهظة التى اعتادت طبقة الماليك أن تدفعها فى صورة صدقات لنساء هذا العصر (٦٧٠) ، والتى حرص كتاب هذه الفترة على إثباتها فى مؤلفاتهم لكى نتعرف على مدى حاجة هؤلاء الى الأموال بصفة دائمة ، فقد روى المؤرخ المملوكى ابن تغرى بردى أن السلطان جقمق عقد قرانه على نفيسة ابنة الأمير ناصر الدين دلغادر بعد أن حمل إليها المهر ألف ألف دينار وعدة أشياء كثيرة من الشقق الحرير وغيرها (٦٧١) ، كما ذكر المقرئى أن قاضى القضاة بدر الدين محمد بن جماعة عقد قران السلطان الناصر محمد ابن قلاوون على خوند طولوبية على ثلاثين ألف دينار ، الحال منها عشرون ألفا ، والمؤخر عشرة آلاف (٦٧٢) وجاء أيضا فى تاريخ ابن اياس ان ناصر الدين محمد بن السلطان الأشرف قانصوه تزوج بابنة الأمير سيباى نائب الشام على صدقات جملة نحو عشرين ألف دينار (٦٧٣) .

كذلك لم تضمن علينا المصادر المعاصرة بذكر قيمة تكاليف اعداد الشوار التى كانت تبلى فى كثير من الأحيان بضعة آلاف من الدنانير (٦٧٤) فقد روى أحد المؤرخين ان السلطان الناصر محمد بن قلاوون جهز إحدى عشرة ابنة بالجهاز العظيم ، فكانت أقلهن جهازا بثمانمائة ألف دينار (٦٧٥) ، كما أشارت المصادر الى أن جهاز خوند فاطمة ابنة الأمير منجك بلغ تكاليف اعداده ثمانمائة ألف مثقال ذهباً (٦٧٦) ، على حين بلغت تكاليف شوار ابنة الأمير سلالر مائة وستين ألف دينار (٦٧٧) .

رتفيض كتابات المعاصرين أيضا بأخبار أفراح الماليك وحفلاتهم ، وما تنطق به هذه الاحتفالات عن ثروة واسراف ومن ذلك ما يرويه المقرئى

عن فرح إحدى بنات الناصر محمد بن قلاوون ، وكيف أن السلطان « عمل
المهم مدة ثلاثة أيام حضرته نساء الأمراء بتقادمهم وهي ما بين أربع مائة دينار
سوى تعابى القماش ، إلى مائتي دينار » ، وكان فيه ثمانى جوق من
مغانى القاهرة ، وعشرون جوفة من مغانى السلطان والأمراء ، خص كل
جوفة من جوق القاهرة خمسمائة دينار ومائة وخمسين تفصيلة حرير ،
فلما انقضى المهم بعث السلطان لكل من نساء الأمراء تعبئة قماش على
قدرها ، وعم جميع الأمراء بالخلع ، وفضل من الشمع بعد ما استعمل منه
مدة العرس ألف منطار (٦٧٨)

ويحكى المؤرخ ابن اياس أن السلطان الأشرف قايتباي أقام فى سنة
١٤٩٠/٨٩٥ حفل ختان لابنته محمد استمر بالقلعة سبعة أيام متوالية ،
« اجتمع فيه سائر مغانى البلد ورسم السلطان بأن تزين القاهرة ،
فزينت زينة حافلة ، حتى زينوا داخل الأسواق ٠٠٠ فكانت تلك الأيام
مشهورة لم يسمح بمثلها ، ودخل على السلطان من التقدّم ما لا ينحصر
من مال وخيول وقماش وسكر وأغنام وأبقار ، وغير ذلك مما يزيد على
خمسين ألف دينار فكان من جملة ما أهداه المقر الشهابى أحمد بن العيى
طست وابريق ذهب زفته نحو ستمائة مثقال برسم الختان (٦٧٩) » ،
رغم أن هذا السلطان كان قد سبق له أن أشهر افلاسه فى العام السابق .

ويبدو أن تلك الهدايا اعيرت ضريبة أو دينا لابد من دفعه ، حتى
تضايق بعض أمراء المماليك بسبب كثرة الأفرح وقالوا عنها ، كما جاء
على لسان كتاب هذا العصر ، « هذه مصادرة (٦٨٠) » .

وهناك سبب آخر لاقبال سلاطين المماليك على أخذ الرشوة على
الوظائف والولايات هو حاجتهم إلى المال لشراء المماليك (٦٨١) ، بدليل
ما جاء فى كتابات بعض المعاصرين عن السلطان المنصور قلاوون الذى بذل
الأموال الضخمة فى شرائهم حتى بلغ عددهم اثنى عشر ألفا وهو عدد
لم يجمعه أحد من سلاطين المماليك قبله (٦٨٢) . كذلك بلغت المبالغ التى
أنفقها ابنه الناصر محمد بن قلاوون على شراء المماليك فى الفترة الواقعة
بين سنتي ٧٣٢ - ٧٣٧/١٣٣٢ - ١٣٣٦ أربعة آلاف دينار ، وسبعمائة
ألف دينار (٦٨٣) .

ونسلم كذلك عن الأشرف قايتباي ، الذى كان مغرما أيضا باقتناء
المماليك ، حتى قيل أنه لولا الطواعين التى وقعت فى أيامه لكان تكامل
عنده ثمانية آلاف منلوك (٦٨٤) . أما السلطان الغورى فقد تكاملت

خاصيكتته سنة ١٥١٦/٩٠٢ نحو ألف ومائتي خاصكى من مشروعاته (٦٨٥) وذلك على الرغم من الازمة الاقتصادية الحادة التى كانت تعاني منها البلاد فى أوائل سلطنته مما اضطره الى الزام الناس بدفع الضرائب مقدما لعدة سنوات ، بل وانقاص وزن العملة أيضا كما سبق أن نوهنا من قبل (٦٨٦) .

لذلك لا عجب أن اعتمد سلاطين المماليك على البراطيل التى كانوا يأخذونها على الوظائف كأحد الموارد الأساسية لحزينة الدولة بدليل ما جاء فى أحداث سنة ١٤٢٤/٨٢١ من استقرار المؤيد شيخ بالأمير يشبك الأستاذار كاشفا لكشاف وتفويضه اياه بعزل الولاة بالأعمال وولايتهم عونا له على كلف الديوان بما يأخذه منهم من البراطيل (٦٨٧) .

والى جانب هذه الأسباب التى لعبت دورا هاما فى ذبوع البندل والبرطلة زمن سلاطين المماليك يمكننا أن نضيف أسبابا أخرى تتميز بطابعها الاجتماعى ، منها سعى بعض الفئات للوصول الى الوظائف الهامة بالدولة رغبة منهم فى تحسين اوضاعهم الاجتماعية ومن ذلك ما يرويه أحد المؤرخين عن خير بك النوروزى من انه استقر فى سنة ١٤٥١/٨٥٥ اثابكا بصفد عن طريق انبذل ، لكونه من أطرافه الناس ولم تسبق له رئاسة بالديار المصرية (٦٨٨) ، كما ذكر أيضا ان بلاط دودار الحاج اينال استقر فى نيابتها دفعة واحدة من غير تدرج بنفس الأسلوب (٦٨٩) .

وذكر الصيرفى أيضا أن سيف الدين الماس ولى نيابة قلعة حلب بالبذل ، وانه لولا ولايته هذه ما كان قد أرخ له سيما وإن أستاذة كان « دون القليلون ، فما بالك به » ، كما وصفه بأنه « كان لا يصلح للسيف ولا للضيف (٦٩٠) » .

كذلك وجد بعض الناس فى البذل وسيلة لسرعة الترقى والتدرج فى الوظائف ، فأقبلوا على السلاطين وكبار رجال الدولة حاملين الأموال الجزيلة ، مما أدى الى انتشار هذه الظاهرة واضطرابها فى هذه الفترة مثل تنم من عبد الرزاق ، الذى صار بالبذل أحد المقدمين (٦٩١) ، وسودون القصرى ، الذى أصبح عن طريقه أمير مائة مقدم ألف (٦٩٢) ، كذلك كل من مملوك ابن سعيد ، وجمال الدين الحاجب اللذين رقا الى امرة طبلخانة بنفس الأسلوب (٦٩٣) . بل وصل الأمر على حد زعم المؤرخ ابن تغرى بردى انه « صار لا يترقى فى الدون الا من يبذل المال ولو كان من أوباش السوق لشمره الملوكة فى جمع الأموال (٦٩٤) » .

هذا ويجب ألا يغيب عن الذهن أن الرغبة في قضاء المصالح والحوائج كانت من أكبر العوامل التي ساعدت على ذبوع هذه الظاهرة في مجتمع سلاطين الممالك ، بدليل ما روته المصادر عن طشتمر المعروف بحمص أخضر ، نائب السلطنة ، من أن أرباب الدولة ، وأصحاب الأشغال صاروا كلهم في بابه ، وتقربوا إليه بالهدايا والتحف ، رغبة في قضاء مصالحهم (٦٩٥) .

وهكذا يبدو لنا أن ازدياد هذه الظاهرة زمن الممالك لم يكن نتيجة عامل واحد أو سبب بعينه ، وإنما جاء في الواقع نتيجة لأسباب وعوامل متعددة تضافرت جميعها حتى أخذت الرشوة هذه الصورة الصارخة التي نرثت عليها عدة نتائج خطيرة على المجتمع المملوكي ، أجمل لنا المقريزي بعضا منها أثناء حديثه عن انتشار هذه الظاهرة بقوله : « واصل هذا الفساد ، ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة . كالوزارة والقضاء ، ونياية الأقاليم ، وولاية الحسبة ، وسائر الأعمال ، بحيث لا يمكن التوصل إلى شيء منها إلا بالمال الجزيل . فتخطى لأجل ذلك كل جاهل ومفسد وظالم وباغ إلى ما لم يكن يؤمله من الأعمال الجليلة والولايات العظيمة ، لتوصله بأحد حواشي السلطان ، ووعد به بمال للسلطان على ما يريده من الأعمال ، فلم يكن بأسرع من تقلده ذلك العمل وتسليمه إياه وليس معه مما وعد به شيء قل ولا حل ، ولا يجد سبيلا إلى أداء ما وعد به إلا باستدانته بنحو النصف مما وعد به ، مع ما يحتاج إليه من شارة وزى وخيول وخدم وغيره ، فتضاعف من أجل ذلك عليه الديون ، ويلازمه أربابها . لا جرم أنه يغمض عينيه ولا يبالي بما أخذ من أنواع المال ، ولا عايه بما يتلفه في مقابلة ذلك من الانفس ، ولا بما يريقه من الدماء ، ولا بما يسترقه من الحرائر ، ويحتاج إلى أن يقرر على حواشيه وأعوانه ضرائب ، ويتعجل منهم أموالا ، فيمدونهم أيضا أيديهم إلى أموال الرعايا . ويشربون لأخذها بحيث لا يعفون ولا يكفون . ثم ينساق البائس في جمع الأموال التي استدانها . إذا أتته استدعاءات من الأمراء وحواشي السلطان ، أو نزل به أحد منهم أن كان المتولى متفلدا عملا من أعمال الريف ، فيحتاج له إلى ضيافات سنوية وتقادم جليلة من الخيول والرفيق وغير ذلك بحسب الحال ، ولا يشعر مع ذلك إلا بغيره قد تقلد ذلك العمل بمال التزم به ، وقد بقيت عليه جملة من الديون ، فيحاط على ما يوجد له من أثاث وحيوان وغيره ، ويشخص في آنحس حال ، وقد أحيط كما ذكرنا بماله ، ويعاقب العقوبات المؤلمة ، فلا يجد بدا من الالتزام بمال آخر ليقبل العمل الأول أو غيره من الأعمال (٦٩٦) ، » .

كما أشار المقرري إلى نتائج هذه الظاهرة على أهل الريف فقال : « فلما ذهب أهل الريف بكثرة المغارم وتنوع المظالم اختلت أحوالهم ، وتمزقوا كل ممزق ، وجعلوا عن أوطانهم فقلت مجابى البلاد ومتحصلها ، لقللة ما يزرع بها ، وتخلو أهلها ورحيلهم عنها لشدة الوطأة من الولاة عليهم ، وعلى من بقى منهم ٠٠٠ فاقتضى الحال من أجل ذلك ثورة أهل الريف وانتشار الزعار وقطاع الطريق ، فخيفت السبل ، وتعذر الوصول إلى البلاد إلا بركوب الخطر العظيم . وتزايدت غباوة أهل الدولة ، وأعرضوا عن مصالح العباد ، وانهكوا في اللذات لتحقق عليهم كلمة العذاب . وإذا أردنا أن نهلك فرية أمرنا مترفينا ففسقوا فيها فحق عليها القول ، فدمرناها تدميرا (٦٩٧) » .

وعلى هذا فقد بات واضحا أن البذل والبرطلة قد أفضيا في النهاية إلى توصل أوباش الناس إلى الرتب العليا والمراتب السنية ، بل وإلى استقرار العوام وأحاد الباعة في سبيلك الجديدة ، وأيضا إلى وقوع السباعين على الوظائف والمتنافسين عليها تحت وطأة الدين وكاهله ، مما اضطرهم في النهاية إلى الهرب ، خوفا من مطالبة الدائنين لهم (٦٩٨) .

كما انصرفوا عن مباشرة مهام وظائفهم وأعبائهم إلى جمع المال من كل صوب وحذب ، أما لتعويض ما سبق أن بذلوه للحكام على هذه الوظائف ، وأما لجمع أكبر قدر ممكن منه (٦٩٩) ، بعد أن أيقنوا أن فترة ولايتهم لن تطول إلا بتجديد البذل والبرطلة ، مما جعلهم يعملون على إرضاء السلاطين وكبار رجال الدولة بشتى الطرق ، الأمر الذي أدى في النهاية إلى فساد هذه الوظائف ونهيارها (٧٠٠) ، خاصة بعد أن وليها ممن ليس أهلا لها .

كذلك امتدت آثار البذل والبرطلة إلى الريف ، فخربت معظم الأراضي الزراعية لهروب أغلب الفلاحين وزراع الأراضي نتيجة لما تعرضوا له من شتى أنواع المغارم والمظالم على أيدي أتباع هؤلاء الموظفين الذين كلفوا بجمع المال بشتى الطرق والوسائل .

حتى الأمن الداخلي بات أيضا مهددا بعد أن تهاون ولاة الأمور في تتبع أصحاب الجرائم ، فانتشر الزعار وقطاع الطرق وامتدت أيديهم إلى سلب ما في أيدي الناس من البضائع والأموال ، كل ذلك والولاة غافلون عنهم بجمع المال وانغاف في الشهوات واللذات التي حوّمها الشرع .

وترتب على البذل أيضا ظاهرة جديدة هي الجمع بين عدة وظائف في آن واحد (٧٠١) ، وايضا الى الاستنابة فيها (٧٠٢) ، بل وأحيانا الى التنازل عنها نظير مبلغ من المال (٧٠٣) مما أفضى ليس فقط الى فساد هذه الوظائف وتدهورها ، بل الى تدهور النظام المملوكى برمته ، بعد أن سرى الفساد فى جميع أركان الدولة ، حتى سقطت فى النهاية فريسة سهلة أمام جمافل الغزو العثمانى سنة ١٥١٧/٩٢٣ ، لينتهى بذلك عصر سلاطين الماليك أو بمعنى آخر تضرر البذل والبرطلة .

الحواشي

- (١) ابن منظور ، لسان العرب المحيط ، طبعة بيروت ، ج ١ ، ص ١٨١ ، محيط المحيط ، ج ١ ، ص ٧٦ .
- (٢) الزبيدي ، تاج العروس وشرح القاموس ، بنى غازي ، ج ١٠ ، ص ١٥٠ .
- (٣) محيط المحيط ، ج ١ ، ص ٨٣ ، الماوردى ، الأحكام السلطانية ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ٧٥ ، ابن تيمية ، مجموع فتاوى ، ج ٢٨ ، ص ٢١٦ .
- (٤) المقرئى ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، بولاق ١٢٧٠ هـ ، ج ١ ، ص ١١ .
- (٥) عثر على لوحة حجرية فى معبد الكرنك عام ١٨٨٢ ، تضمنت بعض القوانين التى أصدرها الملك حور محب (١٣٣٤ - ١٣٠٤ ق م) ومنها عقوبة الاعطام للموظف أو الكاهن الذى يقبل الرشوة أثناء تأديته لمهام وظيفته ، وكذا للجنود الذين عمدوا الى استغلال نفوذهم دون وجه حق للآثراء على حساب الآخرين .
- وهناك أيضا موسم آخر أصدره سيتي الأول (١٣٠٣ - ١٢٩٠ ق م) جاء فيه بقطع ألف وأذنى الموظف الذى يخل بواجبات وظيفته من أجل مصالحه الشخصية ، انظر مصر الخالدة ، ص ٦٥٩ ، ٧٠٤ .
- (٦) شادية على قنارى ، ظاهرة الرشوة فى المجتمع المصرى ، رسالة ماجستير لم تطبع قدمت لكلية الآداب - جامعة عين شمس عام ١٩٧٦ .
- (٧) ابن منظور ، لسان العرب ، ج ٦ ، ص ٣٢٢ .
- (٨) ابن قتيبة ، المعارف ، جوتنجن ١٨٥٠ ، ص ٢٧٦ ، ابن الأثير ، أسد الغابة فى معرفة الصحابة ، بالقاهرة ١٢٨٥ هـ ، ج ٤ ، ص ٤٠٧ ، السيوطى ، الوسائل الى مسامرة الأوائل ، تحقيق سعد أطلس ، بغداد ١٩٥٠ ، ص ١٥٢ ، عبد المنعم مازد ، التاريخ السياسى للدولة العربية ، القاهرة ١٩٦٠ ، ج ٢ ، ص ٢٧ .
- (٩) الكندى ، الولاة وكتاب القضاة ، تحقيق جوست ، لندن ١٩١٢ ، ص ٥٩ ،

ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ، طبعة دار الكتب المصرية
١٩٦٣ ، ج ١ ، ص ٢١١ .

(١٠) الكندى ، الولاة ، ص ٣٤٠ - ٣٤١ .

(١١) جرجى زيدان ، تاريخ التمدن الاسلامى ، القاهرة ١٩٠٢ - ١٩٠٦ ، ج ٢ ،
ص ١٧٦ ، حسن الباشا ، الفنون والوظائف على الآثار العربية ، القاهرة ١٩٦٦ - ١٩٦٧
ج ١ ، ص ٣٨٤ .

(١٢) الجهشيارى ، كتاب الوزراء والكتاب ، تحقيق مصطفى السقا ، القاهرة
١٩٣٨ ، ص ط من المقدمة .

(١٣) ابن طباطبا ، الفخرى فى الآداب السلطانية والدول الاسلامية ، بيروت ١٩٦٠
ص ٣١٣ .

(١٤) الجهشيارى ، الوزراء ، ص ٣٦٣ ، ابن طباطبا ، الفخرى ص ٣١٣ - ٣١٤ .

(١٥) هريب ، صلة تاريخ الطبرى ، لندن ١٨٩٧ ، ص ٣٩ .

(١٦) ابن خلكان ، وفيات الاعيان واقباء ابناء الزمان ، تحقيق محمد محبى الدين
عبد الحميد ، القاهرة ١٩٢٨ ، ج ١ ، ص ١٠٥ ، عبد المنعم ماجد ، العصر العباسى الاول
او القرن الذهبى فى تاريخ الخلفاء العباسيين ، القاهرة ١٩٧٣ ، ج ١ ، ص ٢٠٢ .

(١٧) الكندى ، الولاة ، ص ١٢٥ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج ٢ ، ص ٥٤
عبد المنعم ماجد ، العصر العباسى ، ج ١ ، ص ٢٥٦ .

(١٨) الكندى ، الولاة ، ص ٣٨٥ - ٣٨٦ ، متز ، الحضارة الاسلامية فى القرن
الرابع الهجرى ، ترجمة محمد عبد الهادى أبو ريذة ، بيروت ١٩٦٧ ، ج ١ ،
ص ٤٣٠ .

(١٩) الكندى ، الولاة ، ص ٤١٤ - ٤١٥ .

(٢٠) الكندى ، الولاة ، ص ٤٢٨ ، متز ، الحضارة الاسلامية ، ج ١ ، ص ٤١٣ -
٤١٤ .

(٢١) الكندى ، الولاة ، ص ٥٤٥ .

(٢٢) الكندى ، الولاة ، ص ٥٦٢ .

(٢٣) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج ٢ ، ص ٢١٨ ، الكندى ، الولاة
ص ١٩٣ .

(٢٤) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج ٣ ، ص ٣٢٤ .

(٢٥) الطبرى ، تاريخ الامم والملوك ، القاهرة ١٣٢٦ هـ ، ج ٩ ، ص ٣٠٥ .

(٢٦) عبد المنعم ماجد ، العصر العباسى ج ١ ، ص ١١٦ .

(٢٧) الطبرى ، تاريخ الامم والملوك ، ج ١٠ ، ص ٣٦ .

(٢٨) الجبشيارى ، الوزراء ، ص ١٨٢ - ١٨٤ ، متن ، الحضارة الاسلامية ، ج ١ ، ص ١٦٢ .

(٢٩) الكندى ، الولاة ، ص ٥٦٩ .

(٣٠) الكندى ، الولاة ، ص ٥٧٨ ، ٥٨٣ .

(٣١) الكندى ، الولاة ، ص ٥٧٠ ، ٥٨٣ .

(٣٢) الكندى ، الولاة ، ص ٦٠٩ - ٦١٠ .

(٣٣) الكندى ، الولاة ، ص ٥٧٩ ، متن ، الحضارة الاسلامية ، ج ١ ، ص ٤٠٧ - ٤٠٨ .

(٣٤) ابن تفرى ىردى ، النجوم ، ج ٥ ، ص ٣١١ .

(٣٥) المقرئى ، الخطوط ، ج ١ ، ص ١١١ .

(٣٦) محمد حمدى المناوى ، الوزارة والوزراء فى العصر الفاطمى ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ٩٣ ، ١٥٢ .

(٣٧) محمد حمدى المناوى ، الوزارة ، ص ٨٧ .

(٣٨) محمد حمدى المناوى ، الوزارة ، ص ٨٦ .

(٣٩) ابن تفرى ىردى ، النجوم ، ج ٥ ، ص ٨٥ .

(٤٠) محمد حمدى المناوى ، الوزارة ، ص ٩٠ .

(٤١) محمد حمدى المناوى ، الوزارة ، ص ١٧٠ .

(٤٢) ابن تفرى ىردى ، النجوم ، ج ٤ ، ص ١١٦ ، محمد حمدى المناوى ، الوزارة ، ص ٨٦ .

(٤٣) النابلسى ، كتاب لمع القوانين المضيئة فى دواوين الديار المصرية ، تحقيق كلود كاهن ، دمشق ١٩٦١ ، ص ٤٨ - ٤٩ ، حسنين ربيع ، النظم المالية فى مصر زمن الايوبيين ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٩٢ ، ١٣٨ ، ١٤٠ .

(٤٤) عبد الرحمن الفيزرى ، نهاية الرتبة فى طلب الحسبة ، تحقيق السيد الباز العريشى ، القاهرة ١٩٤٦ ، ص ١١٥ .

(٤٥) المقرئى ، السلوك فى معرفة دول الملوك ، القاهرة ١٩٣٤ - ١٩٧٢ ، ج ١

ص ٢٥٢ - ٢٥٣ ، لمزيد من التفاصيل انظر Butcher, The Story of the Church of Egypt, London, 1897, II, pp. 140-II.

(٤٦) ابن واصل ، مفروج الكروب فى اخبار بنى ايوب ، تحقيق جمال الدين

القيبال ، القاهرة ١٩٦٠ ، ج ٣ ، ص ١٣٩ - ١٤٠ .

(٤٧) المقرئى ، السلوك ، ج ١ ، ص ٢٩٠ .

(٤٨) شد ابن تفرى ىردى عن بقية المؤرخين فى مرده لهذه الواقعة الا ذكر ان المبلغ المبدول كان للحصول على قضاء المحلة بدلا من قضاء الاسكندرية ، كما أشار أن

الوسيط كان الملك العادل عم العزيز ، وأضاف كذلك الى أن اليبساني قد بذل لكل من
أبي بكر الحاجب ألف دينار ومثلها للامير جهاركس ، أنظر النجوم ، ج ٦ ، ص ١٣٦ -
١٣٧ .

(٤٩) ابن واصل ، مفرج الكروب ، ج ٣ ، ص ٨٤ - ٨٦ ، المقرئى ، السلوك ،
ج ١ ، ص ١٢٧ - ١٢٨ .

(٥٠) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ٦ ، ص ١٢٩ .

(٥١) المقرئى ، الخطط ، ج ١ ، ص ١١١ .

(٥٢) أحمد بن حنبل ، المسند ، القاهرة ١٩٥١ - ١٩٥٣ ، ج ١٠ ، ص ٥٥ ،
ج ١١ ، ص ٥٣ ، ٧٥ ، أبى داود ، صحيح سنن المصطفى ، القاهرة ١٣٤٨ هـ ، ج ٢ ،
ص ١١٤ .

(٥٣) صحيح مسلم ، ج ١١ ، ص ٢١٨ - ٢٢٢ ، أبى داود ، صحيح سنن
المصطفى ، ج ٢ ، ص ٢٤ .

(٥٤) المقرئى ، الخطط ، ج ١ ، ص ١١١ ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٨ - ٩ .

(٥٥) أبى شامة ، تراجم رجال القرنين السادس والسابع ، بيروت ١٩٧٤ ، ص
٢٠٦ ، ابن كثير ، البداية والنهاية فى التاريخ ، القاهرة ١٩٣٣ - ١٩٣٩ ، ج ١٣ ،
ص ٢٢٢ .

(٥٦) أبى شامة ، تراجم رجال القرنين ، ص ٢٣٤ ، ابن الصاد ، شذرات الذهب
فى أخبار من ذهب ، القاهرة ١٩١٢ - ١٩٣٣ ، ج ٥ ، ص ٣١٣ .

(٥٧) الصمدى ، الوافى بالوفيات ، فيسياد ١٩٦٩ ، ج ٧ ، ص ١٢٥ .

(٥٨) المقرئى ، إغاثة الأمة بكشف الغمة ، تحقيق محمد مصطفى زيادة ،
وجمال الدين الشيبلى ، القاهرة ١٩٤٠ ، ص ٣٧ ، ٧٠ .

(٥٩) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٣٩١ - ٤٤٣ ، ابن تفرى بردى ، النجوم
ج ٩ ، ص ١٧٥ .

(٦٠) ذكر الشوكانى أنه التزم بحمل ثلثمائة ألف دينار ، أنظر البدر الطالع
بمعاسن من بعد ، القاهرة ١٣٤٨ هـ - ج ١ ، ص ٢٤٩ .

(٦١) ابن حجر ، الدرر الكامنة فى أعيان المئة الثامنة ، ج ٢ ، ص ١٩٥ - ١٩٦ .

(٦٢) ابن كثير ، البداية والنهاية فى التاريخ ، القاهرة ١٩٣٣ - ١٩٣٩ ، ج ١٤ ،
ص ٦٦ .

(٦٣) ابن حجر ، الدرر ، ج ٣ ، ص ١٨٨ .

(٦٤) الصمدى ، الوافى بالوفيات ٦ ج ٣ ، ٢٤٢ ، ابن حجر ، الدرر ، ج ٤ ،
ص ١٢٢ ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٤٣٩ - ٤٤٢ ، الشوكانى ، البدر الطالع ، ج ٢ ،
ص ١٨٣ - ١٨٤ .

- (٦٥) ابن حجر ، الدرر ، ج ١ ، ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .
- (٦٦) ابن حجر ، الدرر ، ج ٥ ، ص ١٢٤ .
- (٦٧) ابن بطوطة ، الرحلة ، باريس ١٩٦٨ ، ج ١ ، ص ٤٩ - ٥٠ ، المقرئى ، الخطط ، طبعة فيث ، ج ٣ ، ص ١٦٢ حاشية (٢) .
- (٦٨) أبو الفداء ، المختصر فى أخبار البشر ، القاهرة ١٩٠٧ - ١٩٠٨ ، ج ٤ ، ص ١٤١ .
- (٦٩) ابن حجر ، الدرر ، ج ٢ ، ص ٣٦٧ - ٣٦٨ .
- (٧٠) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٣٦٩ .
- (٧١) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٣٩١ .
- (٧٢) ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج ١٤ ، ص ٧١ .
- (٧٣) كلمة فارسية أصلها : بدخشى وبدخشان والأخيرة أكثر استعمالا وهى لاقليم بين الهند وخراسان يستخرج من جباله الياقوت الأحمر النفيس ذو اللون التجميل وقد سمي باسم الاقليم المستخرج منه .
- (٧٤) ابن حجر ، الدرر ج ٥ ، ص ٩٩ - ١٠٠ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٠ ، ص ١٨٣ .
- (٧٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٦١٨ .
- (٧٦) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٦٦٣ .
- (٧٧) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٦٢٧ .
- (٧٨) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١١ ، ص ٢٩٢ ، حامد زيان ، الازمات الاقتصادية ، ص ١٧ .
- (٧٩) الصغدى الوافى بالوفيات ، ج ٦ ، ص ٤٠٦ ، ج ٩ ، ص ٢٩٤ ، ابن حجر ، الدرر ، ج ١ ، ص ٤١٧ - ٤١٨ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٠ ، ص ١٤٠ ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٥ ، ص ٤٠ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٦٩٦ ، أبو الفداء ، المختصر ، ج ٤ ، ص ١٥٠ .
- (٨٠) ابن حجر ، الدرر ، ج ٥ ، ص ١٣٠ - ١٣١ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٨١٩ .
- (٨١) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٧٥٣ ، ٧٦٩ .
- (٨٢) أبو الفداء ، المختصر ، ج ٤ ، ص ١٥٨ .
- (٨٣) ابن حجر ، الدرر ، ج ٣ ، ص ٢٧٣ ، ٢٧٤ .
- (٨٤) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ١٧٤ - ١٧٥ ، ابن حجر ، الدرر ، ج ٥ ، ص ٣٦ .
- (٨٥) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ٩ ، ص ١٧٥ .

(٨٦) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٦١٨ . انظر أيضا الصيرفى ، نزعة النفوس والابدان فى تواريخ الزمان ، القاهرة ١٩٧٠ - ١٩٧١ ، ج ١ ، ص ٢١٣ ، السخاوى ، الضوء اللامع لاهل القرن التاسع ، القاهرة ١٣٢٥ - ١٣٥٥ هـ ، ج ٣ ، ص ١٢ ، الشوكانى ، البدر الطالع ، ج ١ ، ص ١٦٤ ، حكيم أمين ، قيام دولة المماليك الثانية ، القاهرة ١٩٩٦ - ص ٧٧ .

(٨٧) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٢ ، ص ١٠٤ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٩٣٧ .

(٨٨) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٨٠٤ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، القاهرة ١٩٦٩ - ١٩٧٢ ، ج ١ ، ص ٤٧٤ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٢ ، ص ٥٠ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ١ ، ص ٣٨٠ ، ابن عربشاه ، عجائب المقدور فى اخبار قيمور ، القاهرة ١٣٥٥ هـ ، ص ٦٥ - ٦٦ .

(٨٩) ابن تفرى بردى ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٥ ، ص ٥٦٤ - ٥٦٥ .

(٩٠) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٢٦٥ .

(٩١) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٣٥٦ .

(٩٢) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٢٢٠ .

(٩٣) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٣٨٨ - ٣٩٤ .

(٩٤) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٥٧٤ .

(٩٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٥٨٤ .

(٩٦) قرية مشهورة بدمشق على نصف فرسخ فى وسط البساتين ، انظر ياقوت ، معجم البلدان ، ص ٧٥٠ .

(٩٧) العيى ، عقد الجمان فى تاريخ اهل الزمان ، مخطوط باسطنبول تحت رقم ٢٣٩٤ - ٢٣٩١ ، ورقة ١٨١ أ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٧٥١ ، Ahmad Darrâg, Barsbây, p. 116.

(٩٨) سبق أن أرسل السلطان فى استدعائه الى القاهرة عام ١٤٢٨/٨٣١ وفرض عليه عشرة آلاف دينار ، لم يدفع منها سوى ألفى دينار من أجل الحفاظ على وظيفته التى كان يشغلها وهى قاضى قضاء دمشق ، انظر المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٧٦٧ - ٧٦٨ .

(٩٩) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٤٧٦ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٧٠ - ٨٧١ .

Wiet, Les Secrétaires de la Chancellerie en Egypte sous les Mamlouks circassiens, Extrait des Mélanges René Basset, Paris, 1923, No, XXI; Ahmad Darrag, Barsbây, p. 126.

- (١٠٠) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٧١ .
- (١٠١) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٠٦٦
- Hauteceur et Wiet, Mosquées, I, p. 83.
- (١٠٢) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٠٣٦ - ١٠٣٧ ، ابن تفرى ىردى ،
النجوم ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٦ ، ص ٧٦٣
- Ahmad Darrâg, Barsbâ, p. 114.
- (١٠٣) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٠٩٩ .
- (١٠٤) السخاوى ، الدليل على رفع الاصر ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ٣٦٨ - ٣٦٩ ،
العبر المسبوك فى ذيل السلوك ، بولاق ١٨٩٦ ، ص ١٤٥ .
- (١٠٥) المقصود به زعيم العرب وشيخهم .
- (١٠٦) ابن تفرى ىردى ، النجوم ، ج ١٥ ، ص ٣٧٥ ، السخاوى ، العبر المسبوك
ص ١٤٤ ، الدليل ، ص ٢٥٣ .
- (١٠٧) ابن تفرى ىردى ، النجوم ، ج ١٥ ، ص ٣٨٧ .
- (١٠٨) نعيم زكى فهمى ، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب ،
القاهرة ١٩٧٣ ، ص ٢١ .
- (١٠٩) السخاوى ، الفسوة اللامع ، ج ٢ ، ص ٣٢٨ - ٣٢٩ .
- (١١٠) ابن اياس ، بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، بولاق ١٨٩٣ - ١٨٩٥
ج ٢ ، ص ١٨٩ .
- (١١١) ابن تفرى ىردى ، حوادث الدهور ، ص ٢٢٩ ، نزعة الانسان فى ذكر
تاريخ السلوك والاعان ، مخطوط بالمكتبة الاهلية ببائيس - تحت رقم ٨٦٩ ،
ورقة ٢٧٤ .
- (١١٢) السخاوى ، الفسوة اللامع ، ج ١٢ ، ص ٥٤ ، أحمد عبد الرازق ، المرأة
فى مصر المملوكية ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٥١ .
- (١١٣) ابن تفرى ىردى ، النجوم ، ج ١٦ ، ص ٩٢ .
- (١١٤) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ٥٦ ، ٥٧ ، ٦١ .
- (١١٥) Ziada, Foreign Relations of Egypt in the 15th Century, p. 30.
- (١١٦) السخاوى ، الدليل ، ص ٤٥٥ .
- (١١٧) ابن تفرى ىردى ، النجوم ، ج ١٦ ، ص ٢٧٥ .
- (١١٨) الصيرفى ، انباء الهصر ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، تحقيق حسن حبشى
ص ١٠٩ - ١١٠ ، السخاوى ، الفسوة اللامع ، ج ٦ ، ص ٧٣٩ .
- Lane, Poole, A History of Egypt in the Middle Ages, London (١١٩)
1936, pp. 341-342; Ziada, Foreign Relations, p. 35.
- نعيم زكى فهمى ، طرق التجارة ، ص ٢٥

- (١٢٠) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٤ ، ص ٢١٩ ، ج ٦ ، ص ٢٨٢ .
- (١٢١) الصيرفى ، أنباء الهصر ، ص ١٥٢ .
- (١٢٢) الصيرفى ، أنباء الهصر ، ص ٢٢٦ ، ٣٨٣ .
- (١٢٣) المقصود به يشبك الجمال الجركسى الذى ول حسبة القاهرة فى ربيع الآخر سنة ٨٧٣ / ١٤٦٨ ، وبقى بها الى أن عزل فى شهر ذى القعدة سنة ١٤٨٠ / ٨٨٤ ،
- الظر ،
- Ahmad 'Abd ar-Raziq, La Hisba ; AI, XIII, p. 73, No. 162.
- (١٢٤) الصيرفى ، أنباء الهصر ، ص ٤٣٠ .
- (١٢٥) ابن العماد ، شذرات الذهب ، ج ٨ ، ص ٧ .
- (١٢٦) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٤٤٨ .
- (١٢٧) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٥٩ ، طبعة بولاق .
- (١٢٨) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٩١ ، ٩٢ ، ١٨٣ ، ١٨٩ و ١٩٠ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٩٠ و ٣٠٥ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٦٠ ، ٤٦٩ ، ٤٧٧ .
- (١٢٩) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٣٣٠ .
- (١٣٠) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٢٦ - ٢٧ .
- (١٣١) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ١٤١ .
- (١٣٢) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ١١٧ .
- (١٣٣) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ١٤٢ ، ١٤٣ - ١٤٧ ، ابن زئبل ،
- آخرة الممالك أو وقعة السلطان سليم خان فى فتوح مصر مع السلطان القورى
- وطومان باى ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت أرقام ٤٤ م ، ١٢٤ م ، ١٢٩ ، ورقة
- ٢٩ ، ٣٧ ، ٣٨ .
- (١٣٤) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٣٠٩ - ٣١١ ، زيادة ، نهاية
- دولة سلاطين الممالك ، ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ،
- Lane, Poole, Turkey, London, 1922, pp. 158, 159, 160, 161.
- Tyan, Histoire de l'Organisation Judiciaire en Pays d'Islam, (١٣٥)
- Paris, 1938-1943, II, p. 447.
- (١٣٦) عن هذه الوظيفة أنظر القلقشندى ، صبح الاعشى فى صناعة الانشاء ،
- القاهرة ١٩١٤ - ١٩٢٨ ، ج ٤ ، ص ١٦ - ١٨ ، ابن شاهين الظاهرى ، زبدة كشف
- الممالك ، باريس ١٨٩٤ ، ص ١١٢ ، العبرى ، التعريف بالمصطلح الشريف ، ص
- ٦٥ - ٦٦ ، ٩٢ - ٩٣ ، الخالدى ، ديوان الانشاء ، مخطوط بالمكتبة الاحلية بباريس
- تحت رقم ٤٤٢٩ ، ورقة ١٢٤ ، ١٢٥ أ ، ابن خلدون ، المقدمة ، القاهرة ١٨٦٧ ، ص
- ١٩١ ، السيوطى ، حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة ، القاهرة ١٨٨١ - ١٨٨٢
- ج ٢ ، ٨٤ ، حسن الباشا ، الفنون والوظائف على الآثار العربية ، القاهرة
- ١٩٦٦ - ١٩٦٧ ، ص ١٢٣٠ - ١٢٣٤ ،
- Ayalon, Studies on the Structure of the Mamlûks Army
- BSOAS, (1954), pp. 57-58 ; Encyclopédie de l'Islam, III,
- p. 895, art. Na'ib,

(١٣٧) عبد المنعم ماجد ، نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم فى مصر ، القاهرة ١٩٦٤ ، ج ١ ، ص ٤٣ .

(١٣٨) بيبرس الدوادار ، زبدة الفكرة فى تاريخ الهجرة ، مخطوط بالمتحف البريطانى تحت رقم ٢٣٣٢٥ ، ورقة ١٨٧ أ ، ابن أبى الفصائل ، كتاب النهج السيدى والدرد الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد ، باريس ١٩١١ ، ج ٢ ، ص ٤١٨ - ٤٢١ .

(١٣٩) أبو الفدا ، المختصر فى أخبار البشر ، ج ٤ ، ص ٣٤ ، حكيم أمين ، قيام دولة المماليك الثانية ، ص ١٩ .

(١٤٠) القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ١٧ ، السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٨٤ ، ١٢٧ .

(١٤١) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ص ٦٠٦ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٠ ، ص ٦٣ ، ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ١ ، ص ٤٩٧ ، الذى أشار الى تناوله للرشوة .

(١٤٢) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٨١٨ - ٨١٩ .

(١٤٣) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٦ ، ص ١٥٣ .

(١٤٤) القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢٤ ، ٦٣ ، ٦٤ .

(١٤٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٢٩٢ .

(١٤٦) العيى ، عقد الحمان فى تاريخ أهل الزمان ، مخطوط بإسطنبول تحت رقم ٢٣٩١ - ٢٣٩٤ ، ورقة ١٣ ب ،

Ahmad Darrag, Barsbay, p. 129.

(١٤٧) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٤٢ .

(١٤٨) المقرئى ، لسلوك ، ج ٤ ، ص ٩١٧ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٥١٣ ، زيادة المؤرخون فى مصر فى القرن الخامس عشر ، القاهرة ١٩٤٩ ، ص ٢٤ ، Ahmad Darrag, Barsbay, p. 130.

(١٤٩) القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢٦ .

(١٥٠) ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٤٥٩ .

(١٥١) ابن حجر ، الدرر الكامنة ، ج ٢ ، ص ٥٦ ، الشوكانى ، البدر الطالع ، ج ١ ص ١٧٠ ، ١٧٢ .

(١٥٢) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ص ٣٤٤ .

(١٥٣) الشوكانى ، البدر الطالع ، ج ١ ، ص ١٧٢ .

(١٥٤) ابن حجر ، الدرر الكامنة ، ج ٢ ، ص ٦١ .

(١٥٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٢٥٥ - ٢٥٦ ، حيث ذكر منها مائتان وخمسون فرساً .

(١٥٦) ابن مصرى ، الدرة المضيئة فى الدوله الظاهرية ، كاليفرنيا ١٩٦٣ ، نشر وليم برنير ، ص ١٨٨ .

(١٥٧) ابن مصرى ، الدرة المضيئة ، ص ١٨٩ .

(١٥٨) ابن مصرى ، الدرة المضيئة ، ص ١٩٠ ، فى الوقت الذى اشار فيه المقرئى الى توليه فى المحرم من سنة ١٣٨٢/٧٨٤ ، انظر السلوك ، ج ٣ ، ص ٤٤٦ .

(١٥٩) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ص ٤٤٧ .

(١٦٠) اشار المقرئى الى أن عددها كان ثلاثة عشر فقط ، انظر السلوك ، ج ٣ ، ص ٥١٣ .

(١٦١) الجبل بالضم والفتح هو ما تلبسه الدابة لتصان به ، انظر القاموس المحيط .

(١٦٢) ابن حجر ، انباء الغر ، ج ١ ، ص ٢٨٨ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٥١٣ - ٥١٤ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١١ ، ص ٢٢٨ ، الصيرفى ، نزهة النفوس والابدان ، ج ١ ، ٩٣ .

(١٦٣) ابن تفرى بردى ، النجوم ، طبعة كاليفرنيا ، ج ٥ ، ص ٥٦٩ .

(١٦٤) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ص ٧٣٧ .

(١٦٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٠١ ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٢٢٦ - ٢٢٧ ، الصيرفى ، نزهة النفوس والابدان ، ج ٣ ، ص ١٥٧
Ahmad Darrag, Barsbay, p. 130; Wiet, L'Egypte Arabe de la conquête arabe à la conquête ottomane, IV, Paris, 1937, pp. 569-570.

(١٦٦) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٩١١ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٥ ، ص ٤٠ ، Ahmad Darrag, Barsbay, p. 130.

(١٦٧) المقرئى السلوك ج ٤ ، ص ١٠٦٧ .

(١٦٨) المقرئى السلوك ، ج ٤ ، ص ١٢١٤ .

(١٦٩) السخاوى ، التبر المسبوك ص ٤٧ .

(١٧٠) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٥ ، ص ٣٥٩ .

(١٧١) السخاوى ، التبر المسبوك ص ٢٠٠ .

(١٧٢) الصيرفى ، نزهة النفوس والابدان ، ج ٣ ، ص ٣٧ .

(١٧٣) السخاوى ، الضوء اللامع ج ٣ ، ص ٨ .

(١٧٤) السخاوى الضوء اللامع ، ج ٣ ، ص ٢٨٧ .

(١٧٥) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٥ ، ص ٣٨٧ .

(١٧٦) السخاوى ، التبر المسبوك ، ص ٢٢٤ .

(١٧٧) محير الدين ، الانس الحليل بأربغ القدس والخليل بيروت ١٩٧٣ ، ج ٢ ، ص ٢٧٦ .

(١٧٨) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج ٤ ، ص ٢١٥ وما بعدها .

(١٧٩) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٢٢١ .

(١٨٠) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٢٥٤ .

(١٨١) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٢ ، ص ٣٣٠ .

(١٨٢) عن هذه النياية انظر القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج ٤ ، ص ٢٢٦ .

(١٨٣) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٢٤٥ .

(١٨٤) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج ٤ ، ص ٢١٧ .

(١٨٥) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٦ ، ص ١٦٩ .

(١٨٦) السخاوى الضوء اللامع ، ج ٦ ، ص ٢٣١ .

(١٨٧) الصيرفي ، انباء الهمر ، ص ١٦٧ .

(١٨٨) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج ٤ ، ص ٢٣٣ .

(١٨٩) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٣٨ ، ابن حجر ، انباء القمر ، ج ٢ ، ص ٤٥١ ، ٤٨٢ .

(١٩٠) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٥ ، ص ٤٠٤ .

(١٩١) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٣٣٠ .

(١٩٢) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج ٤ ، ص ٢٣٥ .

(١٩٣) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٤٥٠ .

(١٩٤) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج ٤ ، ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(١٩٥) أبو الفداء ، المختصر ، ج ٤ ، ص ٥٩ - ٦٠ .

(١٩٦) أبو الفداء ، المختصر ، ج ٤ ، ص ٦٣ - ٦٤ .

(١٩٧) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٦ ، ص ٣٣٢ ، حيث رماه أيضا بتعاطى لفيمة الفقراء الخضراء أى حشيشتهم .

(١٩٨) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج ٤ ، ص ٢٤٠ .

(١٩٩) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٨٦ - ٨٨٧ ، ابن حجر ، انباء القمر ، ج ٣ ، ص ٥٠١ .

(٢٠٠) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٦ ، ص ٢٧٥ .

(٢٠١) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٢٦٧ .

(٢٠٢) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٤٦١ - ٤٦٢ .

(٢٠٤) عن هذه الوظيفة أنظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ١٨ ، حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ١ ، ص ١٣ - ٣٠ ،
Ayalon, Studies, BSOAS, XVI/1 (1954), pp. 58-59.

(٢٠٤) ابن تفرى بردى ، النجوم ج ١٥ ، ص ٤٣٧ - ٤٣٨ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٣ ، ص ٢١٠ .

(٢٠٥) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٥ ، ص ١٥٠ .

(٢٠٦) ابن تفرى بردى ، منتخبات من حوادث الدهور فى مدى الأيام والشهور ، كاليفورنيا ١٩٢٠ - ١٩٤٢ ، ص ٤٣٧ .

(٢٠٧) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ١٨ ، حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ١ ، ص ٢٢٥ - ٢٢٧ .

(٢٠٨) ابن شاهين الظاهري ، زبدة كشف الممالك ، ص ٥٨ .

(٢٠٩) ابن تفرى بردى ، النجوم ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٥ ، ص ٥٧٦ - ٥٧٨

(٢١٠) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٣ ، ص ٤٤ .

(٢١١) الصيرفى ، أنباء النصر ، ص ١١٠ .

(٢١٢) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٦٩٦ .

(٢١٣) ابن حجر ، أنباء النصر ، ج ١ ، ص ١٧٩ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٣٤١ .

(٢١٤) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ١ ، ص ٣٦ .

(٢١٥) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٢ ، ص ١٩٦ .

(٢١٦) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ١٨ - ١٩ ، حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ١ ، ص ١٧٤ - ١٨١ ،

Ayalon, Studies BSOAS, XVI/1 (1954), p. 63.

(٢١٧) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٢ ، ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٢١٨) الصيرفى ، نزهة النفوس ، ج ١ ، ص ٤٧٥ .

(٢١٩) عن هذه الوظيفة ، أنظر حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ٢ ، ص ٥١٩ - ٥٣٥ ،

Ayalon, Studies, BSOAS, XVI/1 (1954), pp. 62-63.

(٢٢٠) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ١٩ .

(٢٢١) الخالدي ، ديوان الانشاء ، ورقة ١١٦ أ .

Van Berchem, CIA, Egypte, I, p. 363.

(٢٢٢) ابن شاهين الظاهري ، زبدة كشف الممالك ، ص ٢٨ .

- (٢٢٣) القلقشندي صبح الأعشى ، ج ٤ ص ٤٤ ؛
- (٢٢٤) Van Berchem, CIA, Egypte, I, p. 363, No. 1.
- (٢٢٥) المقریزی ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٣٩١ .
- (٢٢٦) السخاوی ، الضوء اللامع ، ج ٢ ، ص ٣١٧ ، ج ٦ ، ص ٢٩٥ ، الصيرفي
نزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ١٩٣ .
- (٢٢٧) السخاوی ، التبر المسبوك ، ص ٢٥٦ .
- (٢٢٨) ابن تفری بردي ، النجوم ، ج ١٦ ، ص ١٨٩ .
- (٢٢٩) ابن تفری بردي ، منتخبات من حوادث الدهور ، ص ٤٠٥ .
- (٢٣٠) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ١٩ - ٢٠ ، حسن الباشا ، الفنون
والوظائف ، ج ١ ، ص ٣٨٠ - ٤٠٣
- Ayalon, Studies, BSOAS, XVI/1 (1954), p. 60.
- (٢٣١) ابن شاهين الظاهري ، زبدة كشف الممالك ، ص ٣٨ ، ومع هذا فقد أبدى
المقریزی دهشته عندما وصل عدد الحجاب في سنة ١٣٨١/٧٨٣ الى ثلاثة ، والى خمسة
في السنة التالية بما نصه « ولم يمهّد قبل ذلك خمسة حجاب في الدولة التركية » ،
انظر ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٤٤٢ ، ٤٨٠ .
- (٢٣٢) السخاوی ، التبر المسبوك ، ص ١٧٤ - ١٧٥ .
- (٢٣٣) السخاوی ، التبر المسبوك ، ص ٢٧٠ .
- (٢٣٤) السخاوی ، الضوء اللامع ، ج ١٠ ، ص ٢٨٠ .
- (٢٣٥) ابن تفری بردي ، النجوم ج ١٦ ، ص ٩٢ ، السخاوی ، الضوء اللامع ،
ج ١٠ ، ص ٢٨٠ .
- (٢٣٦) السخاوی ، الضوء اللامع ، ج ٣ ، ص ٢٩٠ .
- (٢٣٧) هو أحد عمال الزكاة الذي يأخذ زكاة السرائم ، انظر ابن طولون ، نقد الطالب
لزغل المناصب ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٥١ مجاميع تيمور ، ورقة ٢٧ ب ،
أعلام الوری بمن ولی نائباً من الأتراك بدمشق ، تحقيق عبد العظيم حامد خطاب ، القاهرة
١٩٧٣ ، ص ١٤٠ ، حاشية (٤) .
- (٢٣٨) ابن تفری بردي ، حوادث الدهور ، ص ٥٢٨ .
- (٢٣٩) عن الياسة انظر :
- Poliak, Le caractère colonial de l'Etat mamlouk dans ses rap-
ports avec la Horde d'Or, REI, (1935), pp. 235-236; Aya-
lon, The Great Yâsa of Chingiz Khân, Studia Islamica, XXXVI
(1972), pp. 113-158; XXXVIII (1973), pp. 107-156.
- (٢٤٠) حسن الباشا ، الفنون الباطنية ، ج ١ ، ص ٣٨٩ ، المقریزی ، المخطوط ،
ج ٢ ، ص ٢٠٩ ، ٢٧٩ .
- (٢٤١) المقریزی ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٣٩٠ - ٣٩٢ .

- (٢٤٣) القلقشندي ، صبح الأعشى ج ٤ ، ص ٣٠ ، حسن الباشا ، القسطنطين والوظائف ، ج ١ ، ص ٣٩ - ٤٨
- Ayalon, Studies, BSOAS, XVI/1 (1954), pp. 61-62.
- (٢٤٣) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ١ ، ص ٣٦٩ .
- (٢٤٤) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ١٨٢ - ١٨٤ .
- (٢٤٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٢٨٧ ، على حين ذكر ابن حجر أنها قومت بخمسة وعشرين ألف دينار ، أنظر انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٣٧ .
- (٢٤٦) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٢٨٩ .
- (٢٤٧) أشار ابن حجر الى أنها خفضت الى مائة ألف دينار فقط ، والى تعيينه يكشف الوجه القبلى ، أنظر انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٩٢ .
- (٢٤٨) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٧ .
- (٢٤٩) كانت مهمة هذا الديوان انفاذ قرارات الاستادار وارسالها الى ديوان الانشاء ليكتب المراسيم على مضاهاها . ومن المعروف أن هذا الديوان أنشئ سنة ١٣١٥/٧١٥ ، لصرف مرتبات الممالك السلطانية ونفقتهم من جامكيات وعليق وكسوة ، أنظر حسن الباشا ، القسطنطين والوظائف ، ج ١ ، ص ٤٤ ، القلقشندي صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٥٧ ، ج ٦ ، ص ٢١٥ ، ابن شاهين ، زبدة كشف الممالك ، ص ٩٨ - ١١٠ .
- (٢٥٠) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٤٢٣ ، ٤٢٤ .
- (٢٥١) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٥٠٣ .
- (٢٥٢) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٢٥٨ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٦٤٤ - ٦٤٥ .
- (٢٥٣) المقرئى السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٢١ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٤٣٦ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٣٣٧ ، ٧٤٦ ، السخاوى ، الضو اللامع ، ج ٢ ، ص ٣١٧ .
- (٢٥٤) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٦٧ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٤٧١ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٣٥٧ .
- (٢٥٥) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج ١٥ ، ص ٣٥٣ - ٣٥٤ .
- (٢٥٦) السخاوى ، التبر المسبوك ، ص ٣٠٨ .
- (٢٥٧) ابن طولون ، اعلام الورى ، ص ١٠٢ .
- (٢٥٨) من سنة ١٤١٥/٨١٨ أصدر السلطان المؤيد شيخ عملة جديد من الفضة وزن الدرهم منها ٢٦٣ جرام ، كما ضرب نصف درهم زنته ١٣٣ جرام ، عرف فى المصادر باسم نصف أو مؤيدى ، كما أطلق عليه الاوربيون اسم مدين أنظر :
- Popper, Egypt and Syria under the Circassian Sultans, Berkeley, Los Angeles, 1957, p. 56; Balog, The coinage of the Mamluk Sultans of Egypt and Syria, New York, 1964, p. 43; History of the dirham in Egypt from the Fatimid conquest to the collapse of the Mamluk Empire, RN III, (1961), p. 138; Ashtor, Histoire des prix et des salaires dans l'Orient médiéval, Paris, 1969, p. 279.

(٢٥٩) ذكر ابن حجر ، أن لهانة طائفة من العرب ، أنظر انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ١٣٩ .

(٢٦٠) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٣٩٢ - ٣٩٤ .

(٢٦١) عن هذه الوظيفة أنظر القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢١ .
Ayalon, Studies, BSOAS, XVI/1 (1953), p. 65; L'esclavage du
Mamlouk, Jérusalem, 1951, pp. 14-15.

(٢٦٢) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ١٠ ، ص ١٥٣ .

(٢٦٣) عن هذه الوثيقة أنظر القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢١ .

(٢٦٤) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج ١٦ ، ص ١١٥ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ١٠ ، ص ٢٠٨ .

(٢٦٥) الصيرفى ، انباء الغمر ، ص ٨٢ - ٨٣ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٣ ، ص ٨٦ .

(٢٦٦) القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢١ - ٢٢ ، حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ٣ ، ص ١٢٩٦ ،
Ayalon, Studies, BSOAS, XVI/1, (1954), p. 64.

(٢٦٧) المقرئى الخطوط ، ج ٢ ، ص ٢٢٣ .

(٢٦٨) القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢٢ - ٢٣ ، حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ٣ ، ص ١٣٠٨ - ١٣١٦ .

(٢٦٩) هى احدى ولايات الوجه البحرى ، وكان واليها هو والى دلبيس أيضا ، أنظر القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢٦ - ٢٧ .

(٢٧٠) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٣٦٤ .

(٢٧١) هى احدى ولايات الوجه البحرى وواليها هو والى المحلة ، ورتبته فى الوجه البحرى فى رتبة والى قوص فى الوجه القبلى ، أنظر القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢٧ .

(٢٧٢) الأبخار ، جمع بشر ، وهو ظاهر جلد الانسان ، أنظر القاموس المحيط .

(٢٧٣) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٣٦٨ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ .

(٢٧٤) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٣٧٧ .

(٢٧٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٤٢٩ - ٤٣٠ .

(٢٧٦) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٢٢٣ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٥٣٦ ، الصيرفى ، نزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ٤٧٧ .

(٢٧٧) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٩٢٦ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٥ ، ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

- (٢٧٨) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٩٤٦ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٥ ، ص ٥٩ - ٦٠ .
- (٢٧٩) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٩٨٣ - ٩٨٤ .
- (٢٨٠) الصيرفى ، انباء الهصر ، ص ٣٠٤ - ٣٠٥ .
- (٢٨١) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٣٦ - ٣٧ .
- (٢٨٢) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٣٨٩ - ٣٩٠ .
- (٢٨٣) القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٦٩ ، حكيم أمين ، قيام دولة المماليك الثانية ، ص ١٠٤ .
- (٢٨٤) المقرئى السلوك ، ج ٤ ، ص ١٢٠٤ .
- (٢٨٥) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٢٨٦ .
- (٢٨٦) حكيم أمين ، قيام دولة المماليك الثانية ، ص ١٥٩ ، على بن حسين السليمانى ، العلاقات الحجازية المصرية ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ٤٢ - ٤٣ .
- (٢٨٧) الصيرفى ، انباء الهصر ، ص ٣٨٣ .
- (٢٨٨) على بن حسين السليمانى ، العلاقات الحجازية ، ص ٥٠ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٢ ، ص ١٧ ، العينى ، عقد الجمان ، حوادث سنة ١٤٢٧/٨٣٠ .
- (٢٨٩) تاريخ ابن اللوات ، ج ١٩ ، ص ١٣٢ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٢٥١ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٣ ، ص ١٣ ، ١٠٣ ، ابن فهد ، اتحاف الورى بأخبار أم القرى ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، تحت رقم ٢٢٠٤ تيمور ، ورقة ٣٨٥ .
- (٢٩٠) ابن حجر آلباء الغمر ، ج ١ ، ص ١١٥ ، الفاسى ، العقد الثمين فى تاريخ البلد الأمين ، تحقيق فؤاد السيد ، القاهرة ١٩٦٦ ، ج ٤ ، ص ١٥٤ .
- (٢٩١) الفاسى ، العقد الثمين فى تاريخ البلد الأمين ، ج ٦ ، ص ٦٩ ، ٨٨ ، ابن فهد ، اتحاف الورى ، ورقة ٣٧٨ .
- (٢٩٢) الفاسى ، العقد الثمين ، ج ٦ ، ص ٦٩ - ٧٠ ، على بن حسين السليمانى ، العلاقات الحجازية ، ص ٤٣ .
- (٢٩٣) الفاسى ، العقد الثمين ، ج ٤ ، ص ١٠٥ ، العينى ، عقد الجمان ، حوادث سنة ١٤٠٨/٨١١ ، السمهوى ، خلاصة الوفاء ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، تحت رقم ٥١٧٧ ، حوادث نفس السنة .
- (٢٩٤) الفاسى ، العقد الثمين ، ج ٤ ، ص ١٠٧ - ١١١ .
- (٢٩٥) محبى الدين ، الأرج المسكى فى التاريخ المكى ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، تحت رقم ٢٢٠٥ تيمور ، ورقة ٤٩ .
- (٢٩٦) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٧٠٦ ، ٧٢٣ ، ٧٣٧ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٣٦٤ ، ابن فهد ، اتحاف الورى ، ج ٤ ، ورقة ٣٨٥ .

- (٢٩٧) ابن تغرى بردى ، الهجوم ، ج ١٦ ، ص ٩٢ - ٩٣ ، ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ٣٣٠ .
- (٢٩٨) الجبلج هو الحصار الشمر على جانبى لراس ، انظر القاموس المحيط .
- (٢٩٩) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٧٤٥ - ٧٤٦ ، ابن حجر ، الباء الفجر ، ج ٣ ، ص ٣٨٣ ، Ahmad Darrāg, Barsbāy, p. 132.
- (٣٠٠) القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢٨ ، حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ٢ ، ص ١٣٢٢ - ١٣٤٢
- Ayalon, Studies, BSOAS, XVI/1 (1954), p. 64.
- (٣٠١) انظر حالة محمد الامناسى الذى وزر عشرة أيام فقط . وحالة فارس المحدى ، الذى بقى فى الوزارة يوما واحدا ثم صرف . السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢٨ ، عبد المنعم ماجد ، نظم سلاطين المماليك ، ج ١ ، ص ٤٧ .
- (٣٠٢) مثل الأمير متجك اليوسفى ، وكريم الدين بن القنাম ، ونخس الدين ابن شراب ، وغيرهم الكثير ، انظر السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ - ٢٢٨
- (٣٠٣) السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢١٦ ، ابن خلدون ، المقدمة ، ص ١٩٢ .
- (٣٠٤) القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢٨ ، السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢٦ - ٢٢٥ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٢٤١ .
- (٣٠٥) القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢٨ - ٢٩ ، حكيم أمين ، قيام دولة المماليك الثانية ، ص ١١٨ .
- (٣٠٦) المقرئى ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣ ، Poliak, Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and Lebanon, London, 1939, p. 4.
- (٣٠٧) المقرئى ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .
- (٣٠٨) السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢١٦ - ٢١٧ .
- (٣٠٩) ابن الحامد ، شذرات الذهب ، ج ٥ ، ص ٣١٣ ، السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢١٧ .
- (٣١٠) أشار السيوطى الى انه عزل عنها فى شهر شوال سنة ١٣٠٥/٧٠٤ ، انظر حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢٣ ، ابن حجر ، الدرر الكامنة ، ج ٢ ، ص ١٩٦ ، الشوكالى ، البدر الطالع ، ج ١ ، ص ٢٤٩ .
- (٣١١) ابن حجر ، الدرر ، ج ٥ ، ص ١٢٤ .
- (٣١٢) السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ .
- (٣١٣) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٧٥٣ .

(٣١٤) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٧٦٩ ، ابن حجر ، الدرر ، ج ٥ ، ص ١٣٠ - ١٣١ .

(٣١٥) السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢٥ .

(٣١٦) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٢٣٤ ، ٢٤١ .

(٣١٧) السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢٥ .

(٣١٨) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٢٥٣ ، وعن مدرسة ابن الفتام انظر على مبارك ، الخطط الجديدة لمصر والقاهرة ، بولاق ١٣٠٥ هـ ، ج ٦ ، ص ١١ .

(٣١٩) السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢٥ .

(٣٢٠) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٣٢١ ، السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢٥ .

(٣٢١) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٧٣٢ .

(٣٢٢) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٣٦٧ - ٣٦٨ ، ابن حجر ، ابناء القمر ، ج ١ ، ص ١٩٥ .

(٣٢٣) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٩ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج ١٣ ، ص ٥٠ .

(٣٢٤) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٣٩ - ٤٠ ، السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢٧ .

(٣٢٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٤٩٦ ، الصيرفى ، نزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ٤٤٦ .

(٣٢٦) الصيرفى ، نزهة النفوس ، ج ٣ ، ص ٥٩ .

(٣٢٧) السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢٧ .

(٣٢٨) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٢٥٦ .

(٣٢٩) الصيرفى ، ابناء القمر ، ص ٢٣٦ .

(٣٣٠) عن هذه الوظيفة أنظر القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٣٠ ، حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ١ ، ص ٩٢٢ - ٩٢٧ .

(٣٣١) Wiet, Les secrétaires, p. 43 ; Ahmad Darrâg Barsbây, p. 120.

(٣٣٢) ابن حجر ، ابناء القمر ، ج ١ ، ص ٢٥٦ .

(٣٣٣) ابن تغرى بردى ، النجوم ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٥ ، ص ٥٦٤ - ٥٦٥ ، ج ١٤ ، ص ١٧٥ .

(٣٣٤) تاريخ ابن الفرات ، ج ٩ ، ص ٣٨١ ، ٣٨٥ ، المعينى ، عقد الجمان ، ورقة ٢٣ ، ٢٤ .

Wiet, Les secrétaires, pp. 5-6; Ahmad Darrâg, Barsbây, p. 121.

(٣٣٥) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ١٠ ص ١٣٦ .

(٣٣٦) عن هذه الشخصية انظر
Ahmad 'Abd ar-Râziq, La hisba, AJ, XIII (1977), pp. 146, 147,
Nos. 5, 37, 39, 41.

(٣٣٧) ابن حجر ، الباء الفمر ، ج ٢ ، ص ١٩٠ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٩ ، ص ٦٣ ، ابن العماد الحنبلى ، شذرات الذهب ، ج ٧ ص ٣٧ .

(٣٣٨) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٦ ، ص ١٦٥ ، ابن حجر ، الباء الفمر ، ج ٣ ، ص ٢٩ .

(٣٣٩) الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ٢ ، ص ٢١١ .

(٣٤٠) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٩ .

(٣٤١) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٥٣٨ .

(٣٤٢) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٩ ، ص ١٣٨ .

(٣٤٣) ابن حجر ، ابناء الفمر ، ج ٣ ، ص ٣١٣ - ٣١٤ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ١٧٤ - ١٧٥ ، Wiet, Les secrétaires, No. XIII.

(٣٤٤) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٦٤٣ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٢٥٥ - ٢٥٧ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ١٠ ، ص ٣١٨ ، التبر المسبوك ، ص ٤٢٣ ،

Wiet, Les secrétaires, No. XIV; Ahmad Darrâg, Barsbây, p. 123.

(٣٤٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٦٦٥ ، ابن حجر ، ابناء الفمر ، ج ٣ ، ص ٣٢٥ ، المعينى ، عقد الجمان ، ورقة ١٦١ ب ، Wiet, Les secrétaires, No. XV.

(٣٤٦) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٦٦٤ ، ٦٨٥ ، ٧٦١ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٢٧٣ - ٢٧٤ ، المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى ، مخطوط بالكتبة الأهلية ببائيس تحت رقم ٢٠٦٨ - ٢٠٧٣ ، رقم ١٧١٩ ، ابن حجر ، ابناء الفمر ، ج ٣ ، ص ٣٤٣ - ٣٤٤ ، السنن ، عقد الجمان ، ورقة ١٦٥ ب ، السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٦ ص ٧٨ - ٧٩ .
Wiet, Les secrétaires, No. XVI; Ahmad Darrâg, Barsbây, pp. 123-124.

(٣٤٧) ابن حجر ، ابناء الفمر ، ج ٣ ، ص ٣٤٤ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٢٧٤ ، المعينى ، عقد الجمان ، ورقة ١٠٥ ب ، السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٩ ، ص ٣٩ - ٤٠ .

Wiet, Les secrétaires, No. XVII; Wiet, Les biographies du man-
hal sâfi, Le Caire, 1932, No, 2332.

(٣٤٨) اشار ابن طولون ، وابن اياس الى انه بذل مائة ألف دينار ، انظر بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ١٢٤ ، قضاة دمشق ، ص ٢١١ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٣٢٦ ، ابن حجر ، انباء الفهر ، ج ٣ ، ص ٤٣٢ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٩ ، ص ١٩٧ .

(٣٤٩) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٩ ، ص ٤٠ .

(٣٥٠) ابن حجر ، انباء الفهر ، ج ٣ ، ص ٤٢١ ،

Wiet, Les secrétaires, No. XVIII; Ahmad Darrâg, Barsbây, p. 124.

(٣٥١) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨١٠ ، ابن حجر ، انباء الفهر ، ج ٣ ، ص ٤٢١ ، ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ١٢٤ .

(٣٥٢) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٧٣٥ - ٧٣٦ ، ابن حجر ، انباء الفهر ، ج ٣ ، ص ٤٢١ ، ٣٧٢ .

Wiet, Les secrétaires, No. XIX.

(٣٥٣) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٧٦٧ .

(٣٥٤) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٣٣ ،

(٣٥٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٣٢ - ٨٣٣ ، ابن حجر ، انباء الفهر ، ج ٣ ، ص ٤٤٥ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٣٤٥ - ٣٤٦ ،

Wiet, Les secrétaires, No. XX.

(٣٥٦) سبق أن استدعى الى القاهرة فى سنة ١٤٢٨/٨٣١ ، وألزم بحمل عشرة آلاف دينار بيد أنه لم يحمل سوى ألفين فقط من أجل الحفاظ على وظيفته ، انظر المقرئى السلوك ، ج ٤ ، ص ٧٦٧ - ٧٦٨ .

(٣٥٧) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٣٦٠ - ٣٦١ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٧٠ - ٨٧١ ، الصيرفى ، لزعة النفوس ، ج ٣ ، ص ٢٣٧ - ٢٣٨ ، ابن حجر ، انباء الفهر ، ج ٣ ، ص ٤٧٦ ،

Wiet, Les secrétaires, No. XXI; Ahmad Darrâg, Barsbây, p. 126.

(٣٥٨) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٧٣ .

(٣٥٩) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٦ ، ابن حجر ، انباء الفهر ، ج ٣ ، ص ٤٧٦ ، ٤٩٠ .

(٣٦٠) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٩٧٠ ،

Wiet, Les secrétaires, No. XXII; Ahmad Darrâg, Barsbây, p. 127.

(٣٦١) ابن حجر ، انباء الفهر ، مخطوط بالكتابة الأهلية ببازيس ، تحت رقم ١٦٠٩ - ١٦٠٢ ، ورقة ٢١٣ ؟

Wiet, Manhal, No. 2243; Les secrétaires, No. XXIII.

(٣٦٢) السخاوى ، الدليل ، ص ٢٧٤ .

(٣٦٣) شغل هذه الوظيفة في أول رجب سنة ١٤٢٢/٨٣٥ ، وعزل منها في السابع والعشرين من رمضان سنة ١٤٣٨/٨٤١ انظر .

Ahmad 'Abd ar-Rāziq. La hisba, AI, XIII (1977), pp. 166-167.
No. 134.

(٣٦٤) السخاوي ، الذيل ، ص ٢٧٤ .

(٣٦٥) المقرئى السلوك ، ج ٤ ، ص ١٠١١ - ١٠١٢ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٥ ، ص ٢١٨ - ٢١٩ ، الصيرفي ، نزعة النفوس ، ج ٣ ، ص ٣٨٧ .
Ahmad Darrāg, Barsbāy, pp. 127-128.

(٣٦٦) المقرئى السلوك ، ج ٤ ، ص ١٠٤٦ ،
Wiet, Les secrétaires, No. XXV; Ahmad Darrāg, Barsbāy, p. 128.

(٣٦٧) المقرئى السلوك ، ج ٤ ، ص ١٠٨٤ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ابن حجر ، انباء القبر ، ورقة ٢٣٣ ،
Wiet, Les secrétaires, No. XXVI.

(٣٦٨) السخاوي ، القبر المسبوك ، ص ٣٥١ .

(٣٦٩) السخاوي ، القبر المسبوك ، ص ٣٨٢ - ٣٨٣ .

(٣٧٠) السخاوي ، الذيل ، ص ٣٦٩ ، ابن اياس ، بدائع الزهور ، طبعة بولاق ، ج ٢ ، ص ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٤٠ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ،
Salibi, Les Cadis d'Egypte, REI (1957), p. 106, No. 41.

(٣٧١) اختلفت المصادر فيما بينها بصدد الليلج الذي بذل فقد أشار كل من الصيرفي وابن اياس الى انه كان ثمانية آلاف فقط ، انظر انباء القبر ، ص ٤٤٧ ، بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ٣٩٨ ، عل حين ذكر السخاوي انه كان عشرة آلاف ، الذيل ، ص ٩ .

(٣٧٢) السخاوي ، الذيل ، ص ٩ ، ٤ ، ٣٧٦ .

(٣٧٣) ابن حجر ، انباء القبر ، ج ١ ، ص ٢٢٠ .

(٣٧٤) السخاوي ، الضوء اللامع ، ج ٧ ، ص ٢٨٦ .

(٣٧٥) عل الرغم مما ذكره ابن حجر بصدد علم توليه لهذه الوظيفة ، فيفهم من بقية المصادر المعاصرة انه وليها بالفعل ، انظر انباء القبر ، ج ١ ، ص ١٠٤ ، ١١٠ ، الصيرفي ، نزعة النفوس ، ج ٣ ، ص ٣٣٧ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٦ ، ص ٣٨ ، ابن طولون ، لقضاء دمشق ، ص ٢٠٧ حيث أشار انه كان لا يتكلف ، العيني ، عقد الجمان ، حوادث سنة ١٤١٦/٨١٣ .

(٣٧٦) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٦ ، ص ١٢٧ ، السخاوي ، الضوء اللامع ، ج ٥ ، ص ١٩٨ .

(٣٧٧) السخاوي ، الضوء اللامع ج ١ ، ص ١٢٨ .

(٣٧٨) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١١٥٧ .

(٣٧٩) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١١٨١ .

(٣٨٠) السخاوى ، الدليل ، ص ٣٦٧ ٣٦٨ ، ٣٨٥ ، الضوء اللامع ، ج ٩ ، ص ٢٩٨ -

• ٣٠٩

(٣٨١) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ١٤٤ -

Gaudefroy-Demombynes, La Syrie à l'époque des Mamlouks, Paris, 1946, pp. LXX-LXXI; Ahmad Darrâg, Marsbâ, p. 120.

الغالى ، ديوان الانشاء ، ورقة ١١٦ أ ،

Gaudefroy-Demombynes, La Syrie, p. LXX; Björkmann, Beiträge zur geschichte der staatskanzlei in islamischen Aegypten, Hamburg, 1928, p. 39.

Ahmad Darrâg, Barsbâ, p. 122. (٣٨٤)

Gaudefroy-Demombynes, La Syrie, p. LXXI. (٣٨٥)

(٣٨٦) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ١٠ ، ص ١٣٧ -

Wiet, Les secrétaires, No. IV.

(٣٨٧) ابن اياس ، بدائع الزهور ، طبعة بولاق ، ج ٩ ، ص ٢٠١ -

(٣٨٨) القلشندي ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٣٨ ، حسن الباشا ، القرون والوفائق

ج ٣ ، ص ١٢٠٧ - ١٢١٠ ، السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ -

(٣٨٩) القلشندي ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٤٥ -

(٣٩٠) القلشندي ، صبح الأعشى ، ج ١١ ، ص ٨٩ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ -

Mayer, Saracenic Heraldry, Oxford 1933, pp. 121-122. (٣٩١)

(٣٩٢) المقرئى ، خطط ، طبعة النيل ، ج ٣ ، ص ٣٦١ -

(٣٩٣) ابن حجر ، الدرر ، ج ١ ، ص ٤٣٠ - ٤٣١ -

(٣٩٤) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٦٢٧ -

(٣٩٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٦٦٣ -

(٣٩٦) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٢٩٣ -

(٣٩٧) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٦٦٠ ، الصيرفى ، نزهة النفوس ، ج ١

ص ٢٥٤ -

(٣٩٨) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٩ ، الصيرفى ، نزهة النفوس ، ج ٢ ،

ص ٢١٩ -

(٣٩٩) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٣٩ ، الصيرفى ، نزهة النفوس ، ج ٢ ،

ص ٢٢٨ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٣ ، ص ٥١ -

(٤٠٠) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٢٠ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ،

ص ٤٤٧ -

(٤٠١) السخاوى الضوء اللامع ، ج ١ ، ص ٦٩ -

- (٤٠٢) السخاوى ، الفقه اللائع ، ج ٤ ، ص ٧٧ .
- (٤٠٣) الصيرفى ، انباء الهمر ، ص ١٥٢ .
- (٤٠٤) القلقشندى صبح الأعشى ج ٤ ، ص ٣١ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ج ٥ ، ص ٤٦٥ ، ج ١٢ ، ص ٦ ، ٢٨١ ، محمد مصطفى ، صفحات لم تشهر من بدائع الزهور لابن اياس ، القاهرة ، ١٩٥١ ، ص ٢٥٢ ، حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ٣ ، ص ١١٩٣ - ١١٩٨ .
- (٤٠٥) القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ١١ ، ص ٨٩ .
- (٤٠٦) واحدها مربعة ، وهى ورقة مربعة الشكل كان يدون فيها اسم الشخص المقطع حيث كانت ترسل بعد ذلك الى ديوان الانشاء ليكتب بها توقيع انظر حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ٣ ، ص ١١٣٩٤ ، حاشية (٣) .
- (٤٠٧) السبكى ، معيد النعم ومبيد النقم ، لندن ١٩٠٨ ، ص ٣٣ - ٣٤ ، القلقشندى صبح الأعشى ، ج ١١ ، ص ٩٣ .
- (٤٠٨) حسن الباشا ، الألقاب الاسلامية ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ٤١٠ ، ٤٦٦ ، ٤٦٨ ، الفنون والوظائف ، ج ٣ ، ص ١١٩٥ ، المعرى ، التعريف بالمصطلح الشريف ، ص ٧٥ ، القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٦ ، ص ٧ ، ٦١ ، ٦٩ ، ١٠٣ ، حيث يشير الى القاب هاتين الوظيفتين .
- (٤٠٩) المقرئى ، خطوط ، ج ٢ ، ص ٤٢٠ ، Mayer, Saracenic, pp. 121-122.
- (٤١٠) ابن حجر ، انباء الفهر ، ج ١ ، ص ٤٣٨ .
- (٤١١) يلهم من المصادر الملوكية أنه شغل أيضا وظيفة محتسب القاهرة أربع مرات انظر Ahmad 'Abd ar-Rāziq, La hisba, AI, XIII (1977), Nos. 24, 26, 28, 30.
- (٤١٢) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٨٧٢ .
- (٤١٣) الصيرفى ، نزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ١٦٧ .
- (٤١٤) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٥٧٣ .
- (٤١٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٩ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٥ ، ص ٥١ ، ٣٣٤ ، الشوكانى ، البدر الطالع ج ١ ، ص ٣١٥ ، ٣١٧ .
- (٤١٦) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٥ ، ص ٣٦٧ .
- (٤١٧) السخاوى ، الدليل ، ص ١٧٥ .
- (٤١٨) السخاوى ، التبر المسبوك ، ص ١٤٤ .

- (٤١٩) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٩ ، ص ١٤٦ - ١٦٥ .
- (٤٢٠) السخاوى ، التبر المسبوك ، ص ٣٠٧ ، ٣٨٣ .
- (٤٢١) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ١٠ ، ص ١٩٢ ، هذا وقد سبق لمؤرخى هذا المصران وموا آبيه عند ولايته لكتابة السر بكل لقيصه ، أنظر ابن تفرى بردى ، النجوم ج ١٤ ، ص ٢٥٥ - ٢٥٧ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٦٤٣ .
- (٤٢٢) ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٩٩ .
- (٤٢٣) القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢٢ ، المقرئى ، خطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ ، ابن شاهين الظاهرى ، زبدة كشف الممالك ، ص ١١٥ ، حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ٣ ، ص ١١٨٢ - ١١٨٣ .
- (٤٢٤) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٠٩٩ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٥ ، ص ٢٧٨ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ١٠ ، ص ٢٣٣ - ٢٣٤ .
- (٤٢٥) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ١٠ ، ص ٢٠٠ ، على خين أشار المقرئى ، الى أنه عزل فى ربيع الآخر سنة ١٤٣٣/١٤٣٩ ، أنظر السلوك ، ج ٤ ، ص ١١٦٩ .
- (٤٢٦) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٩٠٧ ، ٩٢٧ ، ٩٣٦ ، وراجع أيضا الفصل الثالث - وظيفة الحجاية .
- (٤٢٧) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ١٠ ، ص ٧٧ - ٧٨ .
- (٤٢٨) حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ٣ ، ص ١٩٩٠ - ١١٩١ .
Van Berchem, CIA, Egypte, I, p. 423.
- (٤٢٩) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٩٣٠ ، ابن حجر ، الباء الفهر ، ج ٣ ، ص ٥٣٩ .
- (٤٣٠) عن هذه الوظيفة أنظر حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ٣ ، ص ١١٧٩ .
- (٤٣١) هو أحمد بن محمود صدر الدين المعجمى ، الذى ولى وظيفة حسبة القاهرة ست مرات زمن المماليك الجراكسة ، انظر :
Ahmad 'Abd ar-Râziq, La hisba, AI, XIII, Nos. 72, 110, 126, 128, 130.
كما ولى ،
حسبة السطايف فى سنة ١٤١٧/٨٢٠ ، انظر
Ahmad 'Abd ar-Râziq, Les muhtasibs de Fostat au temps des
Mamlûks, AI, XIV (1978), No. 54.
- (٤٣٢) ابن حجر ، الباء الفهر ، ج ٣ ، ص ٢٩٨ ، السلوك ، المقرئى ، ج ٤ ، ص ٦٢٩ .
- (٤٣٣) عن هذه الوظيفة والبدل عليها راجع الفصل الخامس .
- (٤٣٤) السخاوى ، التبر المسبوك ، ص ٣٠٣ - ٣٠٤ .
- (٤٣٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٦٩٣ .

(٤٣٦) عن هذه الوظيفة انظر القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ١١ ، ص ١١٥ ، العمري ،
التعريف بالمصطلح الشريف ، ص ١٠٩ ، حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ٣ ، ص
١١٩٩ - ١٢٠٠ .

(٤٣٧) السخاوي ، التبر المسبوك ، ص ٦٦ .

(٤٣٨) السخاوي ، التبر المسبوك ، ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٤٣٩) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٣٤ ، ضوء الصبح المسفر ، ص ٢٤٩ .
حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ٢ ، ص ٨٧٣ .

(٤٤٠) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٣٤ - ٣٦ ، ج ١١ ، ص ١٧٤ .

(٤٤١) حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ٢ ، ص ٨٧٤ .

(٤٤٢) المقرئ ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٣٣٣ .

(٤٤٣) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ١٢ ، ص ٧ ، ٢٨١ .

(٤٤٤) أبي شامة ، تراجم رجال القرنين السادس والسابع ، ص ٢٣٤ .

(٤٤٥) المقرئ ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٤٣٩ ، ابن حجر ، الدرر ، ج ٤ ، ص ١٢٢ .
الشوكاني ، البدر الطالع ، ج ٢ ، ص ١٨٣ - ١٨٤ ، الصفدي ، الوافي بالوفيات ، ج ٣ ،
ص ٢٤٢ .

(٤٤٦) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ١ ، ص ١٣ ، ابن طولون ، قضاة دمشق ،
ص ١١١ .

(٤٤٧) المقرئ ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٣١٩ .

(٤٤٨) المقرئ ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٣٣٣ - ٣٣٤ ، ٣٨٥ ، ابن حجر ، انباء
الغمر ، ج ١ ، ص ١٧٢ - ١٧٣ .

(٤٤٩) المقرئ ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٨١٠ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ١ ،
ص ٤٦٩ - ٤٧٠ ، الصيرفي ، نزعة النفوس ، ج ١ ، ص ٣٨٤ - ٣٨٥ .

(٤٥٠) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ١ ، ص ٤٩٢ ، الصيرفي ، نزعة النفوس ، ج ١ ،
ص ٤٩٠ .

(٤٥١) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٤٣ .

(٤٥٢) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٢٠٢ ، السخاوي ، الضوء اللامع ، ج ٤ ،
ص ١٠٨ - ١٠٦ ، ج ٩ ، ص ١٠٠ - ١٠١ ،
Salibi, Les grands cadis, REI, (1957), pp. 88-89.

(٤٥٣) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٢٣٣ .

(٤٥٤) العيني ، غلب الجمان ، ج ٢٥ ورقة ٢٠٦ ، الصيرفي ، نزعة النفوس ، ج ٢ ،
ص ١٩٠ .

- (٤٥٥) السلوك ، ج ٤ ، ص ٢٧٧ ، السخاوي ، الضوء اللامع ، ج ٩ ، ص ١٣٦ - ١٣٧ ، الدليل ، ص ٣٥٦ ، ابن حجر ، أنباء القمر ، ج ٣ ، ص ٣٢ .
- (٤٥٦) المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٦١٣ ، ٦١٤ ، السخاوي ، الضوء اللامع ، ج ٨ ، ص ١٥١ - ١٥٥ ،
Wiet, Manhal, No. 2247; Ahmad Darrâg, Barsbâg, p. 113.
- (٤٥٧) قول القضاة مست مرات ، أنظر السخاوي ، الضوء اللامع ، ج ٤ ، ص ١٠٦ - ١١٣ .
Salibi, Les grands cadis, REI (1957), p. 91.
- (٤٥٨) المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٦٢٣ ، ابن حجر ، أنباء القمر ، ج ٣ ، ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٢٠٥ .
- (٤٥٩) المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٦٥٦ ، السخاوي ، الدليل ، ص ٨٠ ، الضوء اللامع ، ج ٢ ، ص ٣٨ .
- (٤٦٠) المعنى ، عقد الجنان ، ج ٢٦ ، ورقة ١٦١ ب ، المقرئ ، ج ٤ ، ص ٦٧٠ - ٦٧١ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٦ ، ص ٥٨١ ، ابن حجر ، أنباء القمر ، ج ٣ ، ص ٣٣١ .
- (٤٦١) المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٦٨٧ ، المعنى ، عقد الجنان ج ٢٦ ، ورقة ١٦٥ ب ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٦ ، ص ٥٨٨ .
- (٤٦٢) ابن حجر ، أنباء القمر ، ج ٣ ، ص ٣٤٥ ، المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨١٩ .
- (٤٦٣) المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨١٩ .
- (٤٦٤) المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٥٤ .
- (٤٦٥) المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٠٠٩ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٦ ، ص ٧٥١ ، ابن حجر ، أنباء القمر ، مخطوط ، ورقة ١٢٢٩ .
- (٤٦٦) المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٠٣٦ - ١٠٣٧ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٦ ، ص ٧٦٣ .
- (٤٦٧) السخاوي ، الضوء اللامع ، ج ٢ ، ص ٣٨ ، الدليل ، ص ٨١ - ٨٥ ، التبر المسبوك ، ص ٢٣٠ - ٢٣٦ ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١١٦ ،
Wiet, Manhal, No. 219.
- ابن تفرى بردى ، النجوم ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٦ ، ص ١٦٠ ، ج ٧ ، ص ٧٤ ، السخاوي ، الجواهر والدرر ، ورقة ١٤١ ، شاعر محبوب عيد للمعم ، ابن حجر المسقلائي ، رسالة دكتوراه قدمت لجامعة بغداد سنة ١٩٧٦ ، ص ١٣٣ .
- (٤٦٨) السخاوي ، الضوء اللامع ، ج ٣ ، ص ٣١٢ - ٣١٤ ، علي حين جاء في المنهل أنه ولها خمس مرات فقط أنظر :
Wiet, Manhal, No. 1197.

- (٤٦٩) ابن اياس ، بدائع الزهور ، طبعة يولاى ، ج ٢ ، ص ٤١٩ .
- (٤٧٠) ابن تفرى يردى النجم ج ١٥ ، ص ٣٧٥ ، السخاوى ، الدليل ، ص ٢٥٢ .
- (٤٧١) السخاوى الدليل ص ٤٥٥ - ٤٥٨ .
- (٤٧٢) السخاوى ، الدليل ، ص ١٦٧ - ١٦٨ .
- (٤٧٣) تولى ايضا وظيفة حسبة القاهرة أنظر
- Ahmad 'Abd ar-Râziq, La hisba, AI, XIII, No. 152.
- (٤٧٤) السخاوى ، الدليل ، ص ٩٥ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، الضوء اللامع ، ج ٢ :
- ص ١٠١ - ٩٩ .
- (٤٧٥) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٩ ، ص ٩٥ - ١٠٠ ، الدليل ، ص ١٠٢
- ابن تفرى يردى ، النجوم ، طبعة كاليغوريا ، ج ٧ ، ص ٧٤٢ ، ٧٤٥ ، حوادث الدهور ،
- ص ٣٤٢ ، ٥٢٦ ، ٥٢٣ ، السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١٢٦ .
- Salibi, Les grands cadis, REI (1957), p. 93.
- (٤٧٦) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٤٦٠ ، ج ٥ ، ص ٢٥ ، حيث
- ذكر انه نكح منه فى هذه الولايات ستة وثلاثين ألف درهم .
- (٤٧٧) وهى تمنى الدنانير التى ضربها السلطان الاشرف برسباى سنة ١٢٢٩/١٤٢٥ ،
- أطرا العيسى ، عقد الجمان ، ورقة ١٦٨ ب ،
- Wiet, L'Egypte Arabe, p. 534; Van Gennep, Le ducat vénitien en Egypte, RN, 1897, p. 501; Lammens, La Syrie, Précis historique, Beyrouth 1921, II, p. 30; Ahmad Darrâg, Barsbây, p. 97; Popper, Egypt and Syria, pp. 49-50; Ashtor, Histoire des prix, p. 274.
- (٤٧٨) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ٣٧٦ ، ٣٨٧ ، ج ٤ ، ص ١٢ ،
- ١٣ ، ١٠٣ ، ١٨٣ ، ١٨٦ ، ٣٨٠ ، ٢٩٠ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٦٠ ، ٤٦٩ ، ج ٥
- ص ٢٥ - ٢٦ ،
- Salibi, Les grands cadis, REI (1957), pp. 94-95.
- (٤٧٩) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٩١ ، ٩٢ .
- (٤٨٠) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٣٦ .
- (٤٨١) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٩١ ، ٩٢ .
- (٤٨٢) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ١٧١ ، ١٨٣ ، ١٨٨ ، ج ٥ ،
- ص ٩٠ ،
- Salibi, Les grands cadis, REI (1957), p. 95.
- (٤٨٣) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ١٨٩ - ١٩٠ ، ج ٥ ، ص ٢٩٠ .
- ٤٦٩ .
- Salibi, Les grands cadis, REI (1957), pp. 82-96. (٤٨٤)
- Ahmad Darrâg, Barsbây, p. 115. (٤٨٥)

(٤٨٦) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٣٨٥ .

Ibn Khaldûn, Prolegomènes, trad. de Slane, Paris, 1862-1868, I, (٤٨٧)
pp. LXXVI-LXXVII; Fischel, Ibn Khaldûn's activities in
Mamluk Egypt, in Semitic and Oriental studies presented to
W. Popper, Berkeley, 1951, pp. 111-112; Ahmad Darrâg,
Barsbây, p. 111.

(٤٨٨) ول حسبى القاهرة ثلاث مرات نقل النظر :
Ahmad 'Abd ar-Râziq, La hisba, AI, XIII, Nos. 37, 39, 41.

(٤٨٩) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٩٣٣ ، المبنى ، عقد الجمان ، ورقة ١٤ أ ،
الذى أشار الى أنه سعى عليها بتسعين ألف دينار .

(٤٩٠) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ١٠٢٧ ، ابن حجر ، انباء الفجر ، ج ٢ ،
ص ١٧٦ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٦ ، ص ٥٥ ، الذيل ، ص ١٩٧ ، السيوطى :
حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١٢٣ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، طبعة كالفورنيا ، ج ٦ ،
Salibi, Les grands cadis, REI, p. 114.

ص ٧٠ ، ١٧٢ ، ابن العماد ، شذرات الذهب ، ج ٧ ، ص ٣٢ .

Fischel, Ibn Khaldun's activities, pp. 112-113. (٤٩١)

(٤٩٢) ابن حجر ، انباء الفجر ، ج ٣ ، ص ٥٠٣ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ١ ،
ص ٢٧٠ ، السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١٢٣ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ،
Salibi, Les grands cadis, REI, p. 116.

طبعة كاليفورنيا ، ج ٦ ، ص ٦٨٢ ، ٨٣٢ .

(٤٩٣) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ١٢٧ ، ٢٥٥ ، ٤٧٧ ،
Salibi, Les grands cadis, REI, p. 119.

(٤٩٤) وصل عددهم الى احدى وخمسين قاضيا انظر :
Salibi, Les grands cadis, REI, pp. 109-119.

(٤٩٥) ابن حجر ، انباء الفجر ، ج ١ ، ص ٢٨٩ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج
١٢ ، ص ١٥٨ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٥١٥ .

(٤٩٦) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٧٢٣ .

(٤٩٧) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ١٤ ، ص ١٠٠ .

(٤٩٨) ابن العماد ، شذرات الذهب ، ج ٧ ، ص ١٤٢ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ،
ج ٢ ، ص ٣٧٤ ، ابن حجر ، انباء الفجر ، ج ٢ ، ص ٤١١ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ،
ص ٩٢ .

(٤٩٩) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ٣٢٦ ، السخاوى ، الذيل ، ص ١٢٥ .

(٥٠٠) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٤٧٧ .

(٥٠١) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ١٠٠١ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ٢ ،
ص ١٨٩ .

(٥٠٢) يفهم من بوبر أنه الدينار كان يساوي في سنة ١٣٩٨/٨٠١ ، ثلاثين درهما
Anظر : Popper, Egypt and Syria, p. 74-

(٥٠٣) الصيرفي ، نزهة النفوس ، ج ٣ ، ص ٤١ .

(٥٠٤) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٣٠٥ .

(٥٠٥) Tyan, Histoire judiciaire, II, pp. 200-201 ; Björckmann, Beiträge, p. 157.

(٥٠٦) الخالدي ، ديوان الانشاء ، ورقة ١٤١ ب .

(٥٠٧) ابن بطوطة ، الرحلة ، ج ١ ، ص ٤٩ - ٥٠ ، المقرئ ، الخطط ، طبعة
ليت ، ج ٣ ، ص ١٩٢ .

(٥٠٨) من الملاحظ أن السخاوي قد أشار اليه مرتين ، حيث ذكر في الاول أنه مات
بها سنة ١٣٩٠/٧٩٢ ، ثم عاد وذكر في الثانية أنه مات بحكة سنة ١٤٠٤/٨٠٧ ، أنظر
الضوء اللامع ، ج ٢ ، ص ٢٩ - ٣٠ ، ج ١١ ، ص ٢٦٢ .

(٥٠٩) الصيرفي ، نزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ٤٤ .

(٥١٠) الصيرفي ، نزهة النفوس ، ج ٣ ، ص ٣٤١ - ٣٤٢ .

(٥١١) ابن حجر ، الباء القبر ، ورقة ٢٦٠ ا ، السخاوي ، الخبر المسبوك ، ص ٢٧ ،
ابن العماد ، شذرات الذهب ، ج ٧ ، ص ٢٥٦ .

(٥١٢) ابن تفرى بردى ، النجوة ، ج ٨ ، ص ٢١٦ ، هذا وقد أشار المقرئ الى أنه
بدل على قضائها ثمانين ألف درهم فقط ، أنظر السلوك ، ج ٢ ، ص ١٣ .

(٥١٣) Tyan Histoire judiciaire, II, pp. 220, 402-405 ; Gaudelroy-De-
monbynes, Les institutions musulmanes, 3ème édition, Paris,
1946, pp. 153-154.

(٥١٤) المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٢٣ ، ٥٤٤ ، ابن حجر ، انباء القبر ،
ج ٣ ، ص ٣٤ ، الصيرفي ، نزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ٢٠٦ .

(٥١٥) Tyan, Histoire judiciaire, II, pp. 402-405.

(٥١٦) المقرئ ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٣٣٣ .

(٥١٧) المقرئ ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٤٣٩ ، ٤٤٣ .

(٥١٨) تاريخ ابن القرات ، ج ٩ ، ص ٢٩٨ - ٢٩٩ .

(٥١٩) المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٣٤٧ ، ابن تفرى بردى النجوم ج ١٤ ،
ص ٤٠ - ٤١ ، ابن حجر ، انباء القبر ، ج ٣ ، ص ٩٠ .

(٥٢٠) المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٣٨٩ .

- (٥٢١) المقرئى السلوك ، ج ٤ ، ص ٤٤٠ .
- (٥٢٢) ابن حجر ، انباء القمر ، ج ٣ ، ص ١٥٩ .
- (٥٢٣) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٥٤٠ .
- (٥٢٤) المقرئى السلوك ، ج ٤ ، ص ٦٣٨ ، ابن حجر ، انباء القمر ، ورقة ، ١٢٩ ، پ ١٣٠ .
- (٥٢٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٧٠٦ .
- (٥٢٦) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٧٤٥ .
- (٥٢٧) ابن حجر ، انباء القمر ، ورقة ١٧٢ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٣١ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٦ ، ص ٦٦٠ .
- (٥٢٨) ابن حجر ، انباء القمر ، ورقة ١٥٦ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٧٣ ، ابن تفرى بردى ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٦ ، ص ٦٧٨ .
- (٥٢٩) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٠٠٣ ، ابن حجر ، انباء القمر ، ورقة ٢١٩ ، پ ٢١٩ .
- (٥٣٠) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١١٠٣ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٧ ، ص ٥٦ .
- (٥٣١) المقرئى السلوك ، ج ٤ ، ص ١١٦٧ .
- (٥٣٢) ابن اياس بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٣٥١ - ٣٥٢ .
- (٥٣٣) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٩٦١ .
- (٥٣٤) ابن حجر ، انباء القمر ، ورقة ٢٢٠ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٠٠٥ ، الصيرلى ، نزهة النفوس ، ج ٣ ، ص ٣٧٩ - ٣٨٠ .
- (٥٣٥) القلقشندى ، صبح الاعشى ، ج ١٢ ، ص ٧ ، ٢٨١ حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ٢ ، ص ٨٧٥ .
- (٥٣٦) القلقشندى ، صبح الاعشى ، ج ٤ ، ص ١٩٢ ، ج ١٢ ، ص ٣٨ ، ص ٣١٤ .
- (٥٣٧) ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ٧٢ ، ٧٣ ، ابن كثير ، البداية ، ج ١٣ ، ص ٢٢٢ ، أبى شلمة ، تراجم رجال القرنين السادس والسابع ، ص ٢٠٦ .
- (٥٣٨) ابن حجر انباء القمر ، ج ٢ ، ص ٢٢٠ ، ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ١٢٧ - ١٢٨ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، الصيرلى ، نزهة النفوس ، ج ١ ، ص ٤٨٧ .

- (٥٣٩) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٢٦٥ ، ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ١٢٤ - ١٢٥ .
- (٥٤٠) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٨٣ ، ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ١٢٩ - ١٣٠ .
- (٥٤١) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٢٩٨ ، السخاوي ، الضوء اللامع ، ج ١ ، ص ٢٢٥ ، ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ١٣٠ .
- (٥٤٢) ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ١٤٣ - ١٤٧ ، المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٧٣٥ - ٧٣٦ .
- (٥٤٣) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٤٠٣ ، ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ١٢٥ .
- (٥٤٤) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٩٥ - ٩٦ ، ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ١٤٩ - ١٥١ .
- (٥٤٥) المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٧٥١ ، ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ١٥١ - ١٥٦ .
- (٥٤٦) المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٧٥١ ، ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ١٥٦ - ١٥٧ ، الصيرفي ، نزهة النفوس ، ج ٣ ، ص ١٢١ ، العيني ، عقد الجمان ، ورقة ١٨١ أ ، ابن حجر انباء الغمر ، ورقة ١٥١ أ .
- (٥٤٧) ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ١٥٩ ، ١٦١ .
- (٥٤٨) المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٩٢٨ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٥٣٦ ، ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ١٦٤ ، الصيرفي ، نزهة النفوس ، ج ٣ ، ص ٣٠١ ، حيث أشار الى استنراقه في صيف سنة ١٤٣٣/٨٣٧ ، السخاوي ، الضوء اللامع ، ج ٦ ، ص ١٤١ .
- (٥٤٩) ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ١٦٥ .
- (٥٥٠) المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٢١٨ ، السخاوي ، الضوء اللامع ، ج ٦ ، ص ١٤١ ، ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ١٧٠ - ١٧٢ .
- (٥٥١) ابن طولون قضاة دمشق ، ص ١٧٦ - ١٧٧ ، السخاوي ، الضوء اللامع ، ج ٢ ، ص ١٨٩ .
- (٥٥٢) انظر حالة كل من شهاب الدين بن المحمرة ، والقطب الغضنيري ، والشهاب ابن الرفور في ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ١٦١ ، ١٧٨ ، ١٨٠ .
- (٥٥٣) ابن تغري بردي ، حوادث الدهور ، ص ٦٢٩ ، ٦٨٢ ، ٦٨٨ ، ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ١٧٩ .
- (٥٥٤) ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ٢١٣ ، المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

- (٥٥٥) ابن طولون ، قضاة دمشق ، ٢١٣ - ٢١٤ .
- (٥٥٦) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٦٦٤ .
- (٥٥٧) ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ٢١٨ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، ورقة ٢١٤ أ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٩٧٧ ، الذى يشير الى تعيينه على مال وعد به ، موصيا عن بدر الدين الجعفرى .
- (٥٥٨) ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ٢١٠ .
- (٥٥٩) السخاوى ، الفوائد اللامع ، ج ٥ ، ص ٩٧ ، ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ٢٢٩ .
- (٥٦٠) السخاوى ، الفوائد اللامع ، ج ٤ ، ص ١٦ ، ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ٢٣٠ .
- (٥٦١) ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ٢٥٥ .
- (٥٦٢) ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ٢٦٠ .
- (٥٦٣) ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ٢٩٠ .
- (٥٦٤) أبو الفداء ، المختصر ، ج ٤ ، ص ١٤١ .
- (٥٦٥) ابن حجر ، الدرر الكامنة ، ج ٥ ، ص ٢٥٣ - ٢٥٤ .
- (٥٦٦) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ١ ، ص ١٤١ .
- (٥٦٧) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٥٤٥ .
- (٥٦٨) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٥ ، ص ٤٨٠ .
- (٥٦٩) السخاوى ، الفوائد اللامع ، ج ٤ ، ص ٢١٩ .
- (٥٧٠) السخاوى ، الفوائد اللامع ، ج ١٠ ، ص ١٤٧ - ١٤٨ .
- (٥٧١) السخاوى ، التبر المسبوك ، ص ١٠٠ - ١٤٥ .
- (٥٧٢) ابن حجر ، الدرر الكامنة ، ج ٣ ، ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .
- (٥٧٣) السخاوى ، الفوائد اللامع ، ج ٥ ، ص ٢٧١ - ٢٧٢ .
- (٥٧٤) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٦ ، ص ٣٢٦ ، السخاوى ، التبر المسبوك ، ص ٣١٨ ، الذيل ، ص ١٢٤ - ١٢٥ .
- (٥٧٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٣٧ .
- (٥٧٦) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٥٣٦ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٩٢٨ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ٣ ، ص ٣٠١ .
- (٥٧٧) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١١٧٩ .
- (٥٧٨) السخاوى ، التبر المسبوك ، ص ٣٠٦ .
- (٥٧٩) مجير الدين ، الألبس الجليل ، ج ٢ ، ص ٢٩٧ .
- (٥٨٠) السخاوى ، الفوائد اللامع ، ج ٩ ، ص ١١٠ .

(٥٨١) مجير الدين ، الأسس الجليل ، ج ٢ ، ص ٣٤٠ - ٣٤١ .
Sauvaget, Décrets mamlouks de Syrie, BEO, XII, p. 43, No. 54 P. (٥٨٢)
50, No. 60; Wiet, Répertoire des décrets mamlouks de Syrie,
BAH, XXX (1939), No. 97.

(٥٨٣) القلقشندي ، صبح الأعشى ج ٤ ، ص ٣٦ .

(٥٨٤) هو شرف الدين علي بن عرب الذي ولي حسبة الفسقاط زمن المساليك
الجراكسة أنظر :
Ahmad 'Abd ar-Râziq, Les muhtasibs de Fostât, AI, XIV, Nos.
13, 15.

(٥٨٥) هو نجم الدين محمد بن عمر الطنبدي الذي ولي حسبة القاهرة أربع مرات
انظر :
Ahmad 'Abd ar-Râziq, La hisba, AI, XIII, Nos. 31, 33, 44.

(٥٨٦) المقرئزي ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٤٤١ .

(٥٨٧) المقرئزي ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٤٦٧ ، ٤٦٨ .

(٥٨٨) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٢٥٧ .

(٥٨٩) الصفيدي الوافي بالوفيات ، ج ٦ ، ص ٤٠٦ .

(٥٩٠) ابن حجر ، ألباء القبر ، ج ٢ ، ص ٤٣٧ .

(٥٩١) السخاوي ، الضوء اللامع ، ج ١ ، ص ١٢٨ .

(٥٩٢) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٣٧ ، حسن الباشا ، الفنون والوظائف ،
ج ٣ ، ص ١٠٣٦ .

(٥٩٣) الطرمبوسى ، تحفة الترك في ما يجب أن يعمل في الملك ، مخطوط بالكتبة
الأهلية ببازيس ، تحت رقم ٢٤٤٥ ، ورقة ٣٧ .

(٥٩٤) أحمد دواح ، الحسبة وأثرها على الحياة الاقتصادية ، المجلة التاريخية المصرية ،
المجلد الخامس عشر ، ١٩٦٨ ، ص ١١٦ .

Ahmad 'Abd ar-Râziq, La hisba, AI, XIII, pp. 125-135 .

Ahmad 'Abd ar-Râziq, Les muhtasibs des Fostât, AI, XIV, No. (٥٩٥)
14.

(٥٩٦) ابن حجر ، ألباء القبر ، ج ٣ ، ص ٣٦٠ .

(٥٩٧) ابن حجر ، ألباء القبر ، ج ١ ، ص ٢٣٤ ، المقرئزي ، السلوك ، ج ٣ ،

ص ٤٥٤ .

Ahmad 'Abd ar-Râziq, Les muhtasibs des Fostât, AI, XIV, p. 144.

(٥٩٨) المقرئزي ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٤٦٧ - ٤٦٨ ،

(٥٩٩) تاريخ ابن الفرات ، ج ٩ ، ص ١٧ ، ابن حجر ، ألباء القبر ، ج ١ ،

ص ٣٣٧ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٥٦٦ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ١ ،
Ahmad 'Abd ar-Râziq, La hisba, AI, XIII, p. 129, ص ١٥٧

(٦٠٠) تاريخ ابن الفرات ، ج ٩ ، ص ٢٥٦ ، ٢٦٣ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ،
ص ٧٤٨ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ١ ، ص ٤١٨ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ١ ،
Ahmad 'Abd ar-Râziq, La hisba, AI, XIII, No. 34. ص ٣٣٣

(٦٠١) تاريخ ابن الفرات ، ج ٩ ، ص ٣٠١ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص
٧٦٦ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ١ ، ص ٣٤٤
Ahmad 'Abd ar-Râziq, La hisba, AI, XIII, No. 35.

(٦٠٢) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٨٥٢ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ١ ،
ص ٥٠٨ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ١ ، ص ٤٢٣
Ahmad 'Abd ar-Râziq, La hisba, AI, XIII, p. 127.

(٦٠٣) تاريخ ابن الفرات ، ج ٩ ، ص ٤٤٠ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ١ ، ص
٥٢٤ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٨٦٠ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ١ ، ص
Ahmad 'Abd ar-Râziq, La hisba, AI, XIII, No. 40. ٤٣٠

(٦٠٤) تاريخ ابن الفرات ، ج ٩ ، ص ٤٥٧ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ،
ص ٨٧٢ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ١ ، ص ٥٢٤ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ١ ،
ص ٤٤٢ ، المبنى ، عقد الجمان ، ج ٢٥ ، ورقة ٥٢٤ ،
Ahmad 'Abd ar-Râziq, La hisba, AI, XIII, No. 42.

(٦٠٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٨٧٩

(٦٠٦) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٢ ، ص ١٥ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص
٩٠١ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ١ ، ص ٤٣٦
Ahmad 'Abd ar-Râziq, La hisba, p. 127; Les muhtasibs des Fos-
tât, p. 144.

(٦٠٧) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٦٥ ، ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٢ ،
ص ٣٩٣ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ٢ ، ص ٢٤٤ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ،
ج ١٣ ، ص ١٦٨ - ١٦٩ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ١٠ ، ص ١٢٢

(٦٠٨) Ahmad 'Abd ar-Râziq, La hisba, pp. 148-175.

(٦٠٩) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٩١ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ،
ص ١٠١٣ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ٢ ، ص ٢١٦

(٦١٠) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٣ ، ص ٣٤ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ،
ج ٢ ، ص ١٩٢

(٦١١) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١١ ، ٤٥٣ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ،
ج ٢ ، ص ٢١١

Ahmad 'Abd ar-Râziq, La hisba, p. 127; Les muhtasibs des Fos-
tât, p. 144.

(٦١٢) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٤٣ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٥ ، ص ١٣٧ ، الصيرفى ، نزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ٢٢٨ ، السفاوى ، الضوء اللامع ، ج ٧ ، ص ١٢٤ .

Ahmad 'Abd ar-Rāziq, La hisba, p. 157, No. 89.

(٦١٣) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٥٦ ، الصيرفى ، نزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ٢٧٢ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٦ ، ص ٨١٧ ، ابن حجر ، انباء القمر ، ج ٢ ، ص ٤٧٧ ، ٤٨٠ .

(٦١٤) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٦٠ ، الصيرفى ، نزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ٢٧٣ .

(٦١٥) ابن حجر ، انباء القمر ، ج ٢ ، ص ٥٢٠ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٢٥٣ ، الميى ، عقد الجمان ، ج ٢٥ ، ورقة ٣٧٠ ، أحمد دراج ، الحسبة ، المجلة التاريخية ، المجلد الخامس عشر ، ص ١٢ .

Ahmad 'Abd ar-Rāziq, La hisba, p. 129.

(٦١٦) ابن حجر ، انباء القمر ، ج ٣ ، ص ٨ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٢٥٧ .

Ahmad Darrağ, Barsbây, p. 110; Ahmad 'Abd ar-Rāziq, La hisba, p. 128.

(٦١٧) ابن حجر ، انباء القمر ، ج ٣ ، ص ١٢ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٢٦٤ هذا ومن المعروف ان هذا المحتسب قد تعرض للضرب فى سنة ١٤٠٣/٨٠٥ بحفرة الناس فى دار الدوادار الكبير ، انظر : أحمد دراج ، الحسبة ، المجلة التاريخية ، ص ١٢٠ .

(٦١٨) ابن تفرى بردى ، النجوم ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٦ ، ص ٢٧٤ السفاوى ، الضوء اللامع ، ج ٧ ، ص ٢٢٦ .

Ahmad 'Abd ar-Rāziq, La hisba, p. 137.

(٦١٩) ابن حجر ، انباء القمر ، ج ٣ ، ص ١٢٨ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٣٨٤ ، الصيرفى ، نزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ٣٨٥ ، الذى أغلغل الاشارة الى الهدايا المذكورة ، Ahmad 'Abd ar-Rāziq, La hisba, AI, XIII, p. 129.

(٦٢٠) ابن حجر ، انباء القمر ، ج ٣ ، ص ١٤٠ - ١٤١ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٣٩٧ ، الصيرفى ، نزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ٣٩٨ .

(٦٢١) ابن حجر ، انباء القمر ، ج ٣ ، ص ٢٢١ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٥٣٤ ، الصيرفى ، نزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ٤٧٣ . Ahmad 'Abd ar-Rāziq, La hisba, p. 129.

(٦٢٢) ابن حجر ، انباء القمر ، ج ٣ ، ص ٢٣٨ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٥٤٨ ، الصيرفى ، نزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ٤٩٦ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٦ ، ص ٤٨٢ . Ahmad 'Abd ar-Rāziq, La hisba, No. 127.

(٦٢٣) ابن حجر ، انباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٢٧٥ ، -المقريزي ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٦١٧
ابن تغري بردى ، النجوم طبعة كاليفورنيا ، ج ٦ ، ص ٥٩٤ ، الصيرفي ، نزهة النفوس ،
ج ٣ ، ص ١٠ .

(٦٢٤) ابن تغري بردى ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٧ ، ص ١٦٤ - ١٦٥ ،
السخاوي ، التبر المسبوك ، ص ٢٢٠ ، ٢٥٩ .

(٦٢٥) ابن تغري بردى ، حوادث الدهور ، ص ١٩٦ ، أحمد دراج ، الحسبة ، المجلة
التاريخية ، ص ١٢١

(٦٢٦) ابن تغري بردى ، حوادث الدهور ، ص ١٩٨ ، أحمد دراج ، الحسبة ،
المجلة التاريخية ، ص ١٢٢ .

(٦٢٧) ابن تغري بردى ، حوادث الدهور ، ص ٢٠٣ ، ابن اياس ، بدائع الزهور ،
ج ٢ ، ص ٤٧ ، محمد مصطفى ، صفحات لم تنشر ، ص ١٧ ، السخاوي ، الفقه اللامع ،
ج ٤ ، ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٦٢٨) ابن تغري بردى ، النجوم ، ج ١٢ ، ص ١٩٤ - ١٩٥ ، أحمد دراج ،
الحسبة ، المجلة التاريخية ، ص ١٢٢ ، حيث أشار ، أنه توفي سنة ١٤٥٧/٨٦١ ، على حين
أن أغلب المصادر المعروفة لنا أشارت الى وفاته في العام التالي انظر :
Ahmad 'Abd ar-Rāziq, La hisba, No. 139.

(٦٢٩) ابن تغري بردى ، النجوم ، ج ١٦ ، ص ١١٢ ، السخاوي ، الفقه اللامع ،
ج ٢ ، ص ١٠١ ، علي السخاوي ، تاريخ مصر ، مخطوط ، مصور بمعهد المخطوطات ببغداد ،
تحت رقم ١٢٩ ، ورقة ٩٥ ب ،
Ahmad 'Abd ar-Rāziq, La hisba, p. 129, No. 152.

(٦٣٠) ابن تغري بردى ، النجوم ، ج ١٦ ، ص ١٥٤ ، السخاوي ، الفقه اللامع ،
ج ٣ ، ص ٤٣ .

(٦٣١) ابن تغري بردى ، حوادث الدهور ، ص ٤٣٠ .

(٦٣٢) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٢٧ .
Wiet, Journal d'un bourgeois du Caire, 1953-1960, II, p. 25 ; Ahmad
'Abd ar-Rāziq, La hisba, p. 25.

(٦٣٣) ابن اياس ، بدائع الزهور ، طبعة بولاق ، ص ٩٣ .
Wiet, Histoire des Mamlouks circassiens, Le Caire, 1945, II, p.
7 ; Ahmad 'Abd ar-Rāziq, La hisba, p. 130.

(٦٣٤) ابن اياس ، بدائع الزهور ، طبعة بولاق ، ج ٣ ، ص ١٨ ، أحمد دراج ،
الحسبة ، المجلة التاريخية ، ص ١٢٣ ، كما أشار نعيم زكي الى أنها بلغت حوالى ٢٧٠٠
دينار ، انظر طرق التجارة ، ص ٢٨٣ حاشية (٣٧) .

(٦٣٥) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ١٧ - ١٩ .
Wiet, Journal d'un bourgeois, II, pp. 16-17 ; Ahmad 'Abd ar-
Rāziq, La hisba, AI, XIII, p. 131.

(٦٣٦) الخالدي ، ديوان الانتشاء ، ورقة ١٣٢ أ ، أحمد دراج ، الحسبة ، المجلة التاريخية ، ص ١٢٣ .

(٦٣٧) أحمد دراج ، الحسبة ، ص ١٢٣ .

(٦٣٨) ابن اياس بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ١٧ - ١٩ ، أحمد دراج ، الحسبة ص ١٢٣ ، المرسوم رقم (١) .

(٦١٩) ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج ١٤ ، ص ١٧ .

(٦٤٠) المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٢٥ .

(٦٤١) أنظر المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٥٩٤ ، ابن طولون ، اعلام الورى ص ١٨٦ .

(٦٤٢) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٣٧ ، ابن شاهين الظاهري ، زبدة كشف المالك ، ص ١١٥ ، حسن الباشا ، الفنون والوظائف ج ٣ ، ص ١٢١١ - ١٢١٢ .

(٦٤٣) ابن حجر ، انباء القمر ، ج ١ ، ص ٣٥ ، المقرئ ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٢٠٦ .

(٦٤٤) القلقشندي صبح الأعشى ج ٤ ، ص ٣٨ ، ضوء الصبح المسفر ، ص ٢٥٠ ، حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ٢ ، ص ٦٤٠ .

(٦٤٥) أطلق عليها دويرة الصولية وكانت الخاتنة الثانية في مصر هي التيبيرية التي شيدها بيبوس الجاشنكير سنة ١٣٠٩/٧٠٩ ، وقد أغلقها الناصر محمد بن قلاوون حتى سنة ١٣٢٦/٧٢٦ حيث أعيد فتحها من جديد أنظر :
Van Berchem, CIA, Egypte, I, p. 163.

(٦٤٦) ابن حجر ، انباء القمر ، ج ١ ، ص ٣١٨ .

(٦٤٧) السخاوي ، الضوء اللامع ، ج ٤ ، ص ٤٨ .

(٦٤٨) السخاوي ، الذيل ، ص ٣٣٤ .

(٦٤٩) أنشأها الأمير شيفر .

(٦٥٠) السخاوي ، الذيل ، ص ٣٠٥ - ٣٠٦ ، السخاوي الضوء اللامع ، ج ٨ ، ص ٢٣٥ .

(٦٥١) ابن حجر ، انباء القمر ، ج ٢ ، ص ٤١٦ ، السخاوي ، الضوء اللامع ، ج ٩ ، ص ٢٢٤ .

(٦٥٢) ابن حجر ، انباء القمر ، ج ٣ ، ص ٢٨٢ ، المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٦١٩ .

(٦٥٣) المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٦٦١ - ٦٦٢ .

البذل والبرطلة - ١٧٧

- (٦٤٤) - عبد اللطيف إبراهيم ، سلسلة الوثائق التاريخية القومية ، ص ٢٤١٧
رقم ٦٨ ، وثيقة أوقاف القوي ، أوقاف رقم ٨٨٣ ، وثيقة قايتباي ، المحكمة الشرعية بدون رقم ، وثيقة اينال (محمود حنفي) ، وثيقة خاير بك (الأستاذ العظيم) وثيقة فاني باي الرواح ، أوقاف رقم ١٠١٩ ، وثيقة قايتباي ، أوقاف رقم ٨١٠ ، وثيقة جمال الدين ، الامتداد ، المحكمة الشرعية رقم ١٠٦
- (٦٥٥) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ١٣
(٦٥٦) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ١٥
(٦٥٧) ابن حجر ، انباء الغر ، ج ٢ ، ص ٩٢
(٦٥٨) حسن الباشا ، الفنون والوظائف ، ج ١ ، ص ٤٨٥ - ٤٨٦ ، التلقيني ، صبح الاعشى ، ج ١٢ ، ص ٤٧٢
(٦٥٩) السخاوي ، التبر المسبوك ، ص ١٤٦
(٦٦٠) المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٦١٩
(٦٦١) النظر في الحوادث التي اشاعت فيها قيلت ، Hantecœur, Wiet, Mosquées, I, p. 82.
احمد دراج ، الحسبة ، المجلة التاريخية ، ص ١١٢ ، احمد عزت عبد الكريم ، ابن اياس ، دراسات وبحوث ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٧٣ ، طه حسين ، الاحتكار المملوكي وفلاسته بالحالة الصحية مجلة كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، المجلد التاسع ، ص ١٥٣ - ١٥٧
(٦٦٢) المقرئ ، غانة الامة بكشف الغمة ، ص ٣٧ ، ص ٧٠
(٦٦٣) المقرئ ، خطط ، ج ٢ ، ص ٢١٤
(٦٦٤) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٢٦١ - ٢٦٢ ، ص ٣٢٥
(٦٦٥) ابن تقي بردي ، التجويز ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٦ ، ص ٣٥٧ ، احمد دراج ، الحسبة ، المجلة التاريخية ، ص ١١٥ ، Wiet, L'Egypte Arabe, pp. 534-540.
(٦٦٦) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٢٦٩
(٦٦٧) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٢٠٣
(٦٦٨) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٢٥١ - ٢٥٢
(٦٦٩) احمد عزت عبد الكريم ، ابن اياس ، ص ٧٧
(٦٧٠) Ahmad 'Abd ar-Râziq, La femme au temps des Mamlûks en Egypte, Le Caire, 1973, pp. 130-131.
(٦٧١) ابن تقي بردي ، التجويز ، طبعة كاليفورنيا ، ج ٧ ، ص ١١٠ ، علي السخاوي ، تاريخ مصر ، ورقة ٥٣ ب
(٦٧٢) المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٢٠٥ ، ابن حجر ، الدرر الكامنة ، ج ٢ ،

ص ٢٨٨ ، العيني ، عقد الجمان ، ج ٣٢ ، ورقة ٢٠٨ ، ابن قاضي شهبة ، الاعلام بتاريخ الاسلام ، مخطوط باكسفورد تحت رقم ١٤٣ ، ورقة ١٥٧ ب .

Wiet, "Journal d'un bourgeois, I, p. 377. (٦٧٣)

Ahmad 'Abd ar-Râziq, La femme, pp. 150-151. (٦٧٤)

• (٦٧٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٢٨٨ ، ٥٣٦ .

• (٦٧٦) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٥١٤ .

(٦٧٧) ابن قاضي شهبة ، الاعلام بتاريخ الاسلام ، ج ٢ ، ورقة ١٤٩ ب المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٩ .

(٦٧٨) المقرئى ، الخطط ، ج ٢ ، ص ١٣٤ ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٢٤٩ ، العيني ، عقد الجمان ، ج ٣٢ ، ورقة ٣٩٠ .

(٦٧٩) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٢٧١ .

(٦٨٠) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ٩ ، ص ٢١٢ ، أحمد عبد الرازق ، المزاة فى مصر الملوكية ، ص ٨١ ، الصلنى ، الوافى بالوليات ، ج ٤ ، ص ٣٧١ .

(٦٨١) البغدادى ، عيون اخبار الأعيان ، مخطوط بمصور يدار الكتب المصرية تحت رقم ٣١١٠ ، ورقة ٤٨١ .

• (٦٨٢) ابن اياض ، بدائع الزهور ، ج ١ ، ص ٣٦١ .

• (٦٨٣) الصلنى ، الوافى بالوليات ، ج ٤ ، ص ٣٧١ .

• (٦٨٤) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٣٢٥ .

• (٦٨٥) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٣٨ .

• (٦٨٦) ابن اياس ، بدائع الزهور ، طيبة بولاق ، ج ٣ ، ص ٥٩ .

• (٦٨٧) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٥٧٤ .

(٦٨٨) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٥ ، ص ٤٣٧ - ٤٣٨ ، السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٣ ، ص ٢١٠ ، ج ١٠ ، ص ٢٨٠ .

• (٦٨٩) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٦ ، ص ٢٧٥ .

• (٦٩٠) الصيرفى ، انباء الهجر ، ص ١٦٧ .

• (٦٩١) السخاوى ، الضوء اللامع ، ج ٣ ، ص ٤٤ .

• (٦٩٢) الصيرفى ، انباء الهجر ، ص ١١٠ .

(٦٩٣) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٦٩٦ ، ج ٣ ، ص ٣٤١ ، ابن حجر ، انباء القمر ، ج ١ ، ص ١٧٩ .

• (٦٩٤) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٤٢ .

(٦٩٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٦٠٦ ، ابن تفرى یردى ، النجوم ،
ج ١٠ ، ص ٦٣ .

(٦٩٦) المقرئى ، اغالة الأمة ، ص ٤٣ - ٤٤ .

(٦٩٧) المقرئى ، اغالة الأمة ، ص ٤٤ - ٤٥ .

(٦٩٨) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٩٣٢ ، ٩٣٤ ، ج ٤ ، ص ٣٩ - ٤٠ ،
ابن حجر ، أنباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٢٢٠ ، ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ١٢٧ - ١٢٨ ،
السخاوى ، الذیل ، ص ٣٧٦ ، السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢٧ ، الصيرفى ،
نزهة النفوس ، ج ١ ، ص ٤٨٧ .

(٦٩٩) ابن حجر ، الدرر الكامنة ، ج ١ ، ص ٤٣٠ - ٤٣١ .

(٧٠٠) ابن حجر ، أنباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٤٧٦ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ،
ص ٨٧٠ - ٨٧١ ، ابن تفرى یردى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٣٦٠ - ٣٦١ ، الصيرفى ،
نزهة النفوس ، ج ٣ ، ص ٢٣٧ - ٢٣٨ .

(٧٠١) ابن حجر ، أنباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٥١٣ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ،
ص ٩١٧ ، السخاوى ، الذیل ، ص ٣٦٨ - ٣٦٩ ، التبر المسبوك ، ص ١٤٥ .

(٧٠٢) ابن طولون ، قضاة دمشق ، ص ١٦١ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ابن تفرى
یردى ، حوادث الدهور ، ص ٦٢٩ ، ٦٨٢ ، ٦٨٨ .

(٧٠٣) ابن حجر ، أنباء الغمر ، ورقة ٢٢٠ أ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ،
ص ٦٦١ - ٦٦٢ ، ١٠٠٥ ، الصيرفى ، نزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ٣٧٩ - ٣٨٠ .

الملاحق

ملحق رقم (١)
الوظائف العسكرية

مستند	الاسم	التاريخ	الوظيفة	المبلغ المبدول	المصادر
١	صلاح الدين بن عوام	١٣٧٦/٧٧٨	نباية الاسكندرية	١٠٠٠٠٠٠٠ درهم	المقريزي ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٢٩٢ .
٢	الأمير فرج الحلبي	١٣٩٩/٨٠١	نباية الإسكندرية	٤٠٠٠٠٠ درهم	المعني ، عقد الجمان ورقة ١٣ ب .
٣	سودون من عبد الرحمن	١٤٣٦/٨٣٠	نباية دمشق	١٨٠٠٠٠ دينار	المقريزي ، السلوك ج ٤ ، ص ٧٣٧ .
٤	سودون من عبد الرحمن	١٤٣٩/٨٣٢	نباية دمشق	١٥٠٠٠٠٠ دينار	الصيرفي ، نزعة النفوس ج ٣ ، ص ١٥٧ .

٥	سودون من عبد الرحمن	١٤٢٩/٨٣٢	نبأية دمشق	٥٠٠٠٠ دينار	المقريري ، السلوك ج ٤ ، ص ٨٠١ ، ابن تقري بردي ، النجوم ج ٩٤ ، ص ٢٢٩ - ٢٢٧
٦	الامير جليان	١٤٤١/٨٤٤	نبأية دمشق	١٠٠٠٠ دينار	المقريري ، السلوك ج ٤ ، ص ١٢١٤
٧	الامير جليان	١٤٤٥/٨٤٨	نبأية دمشق	٢٠٠٠٠ دينار	ابن تقري بردي ، النجوم ج ١٥ ، ص ٢٥٩
٨	الامير جليان	١٤٤٨/٨٥٢	نبأية دمشق	١٠٠٠٠ دينار	المسحاري ، التين السيوك ، ص ٢٠٠
٩	يشيك الوساري	١٤١٠/٨١٣	نبأية طرابلس	١٠٠٠٠ دينار	المقريري ، السلوك ج ٤ ، ص ١٣٨ ، ابن جبر ، انباء ، ج ٤ ، ص ٤٨٢ ، ٤٥١
١٠	جانم من ولي الدين	١٥١٣/٩١٩	نبأية طرابلس	٦٠٠٠٠ دينار	ابن اباس ، يدائع الزهور ج ٤ ، ص ٣٣٠

المصادر	المبلغ المذكور	الوظيفة	المبلغ	الاسم	مسلسل
القرنيزي ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٨٦ - ٨٨٧ ، ابن حجر ، انباء ، ج ٢ ، ص ٥٠١ .	١٢٠٠٠ دينار	نيابة صقذ	١٤٣٣/٨٣٦	مقبل الرومي	١١
الصيرفي ، انباء العصر ، ص ١١٠ .	١٠٠٠٠ دينار	امرة مائة	٩ ص/ ١٥	سودون القسري	١٢
القرنيزي ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٦٩٦ .	٩٠٠٠ دينار	امرة طبلخانة	١٣٤٦/٧٤٦	ملك ابن سعيد	١٣
ابن حجر ، انباء ، ج ١ ، ص ١٧٩ ، القرنيزي ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٣٤١ ، الستاقوي ، الضوء ، ج ٢ ، ص ٣٦ .	١٠٠٠٠ دينار	امرة طبلخانة	١٣٧٩/٧٨٠	جمال الدين الحاجب	١٤

١٥	برديك السوادار	١٤٦١/٨٦٥	دوادرية	٣٠٠٠٠ دينار	ابن تفرى بردي ، حوالت (المهور ، ص ٤٠٥)
١٦	علاء الدين الازبكى	٩ هـ / ١٥ م	حجوية طرابلس	٣٠٠٠٠ دينار	ابن تفرى بردي ، حوالت (المهور ، ص ٥٢٨)
١٧	شهاب الدين احمد ابن قليب	٩ هـ / ١٥ م	حجوية طرابلس	٤٠٠٠٠ دينار	المصدر السابق .
١٨	عبد القنى عبد الرزاق	١٤١١/٨١٤	امتادارية	٤٠٠٠٠ دينار	ابن حجر ، ابناء ، ج ٣ ، ص ١٨٢ - ١٨٤
١٩	بلر الدين حسن بن معجب	١٤١٥/٨١٧	امتادارية	١٥٠٠٠ دينار	المقريزى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٢٨٧
٢٠	سيدى ابو بكر	١٤١٩/٨٢٢	امتادارية	١٠٠٠٠٠ دينار	المقريزى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٤٩٦ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ، ج ٢ ، ص ٤٤٦
٢١	ناصر الدين محمد بن شمس	١٤٢٣/٨٢٦	امتادارية	٢٠٠٠٠ دينار	المقريزى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٦٤٤ - ٦٤٥ ابن تفرى بردي ، التجويد ج ١٤ ، ص ٢٥٨ .

المبلغ المبدول	الرقم	الولاية	التاريخ	الاسم	مسلسل
١٠٠٠٠٠٠ دينار	١٠٠٠٠٠٠	استادارية	١٤٣٠/٨٣٣	أقيما الجمالي	٢٢
١٠٠٠٠٠٠ دينار	١٠٠٠٠٠٠	استادارية	١٤٣٣/٨٣٥	أقيما الجمالي	٢٣
١٠٠٠٠٠٠ دينار	١٠٠٠٠٠٠	استادارية الشمام	١٤٥٠/٨٥٤	استاذم الارغون	٢٤
١٠٠٠٠٠٠ دينار	١٠٠٠٠٠٠	ولاية القاهيرة	١٤٣٥/٨٣٨	علاء الدين الطبلاني	٢٥

المقريري ، المسلولوك ،
ج ٢ ، ص ٨٢١ ، ابن
حجر ، انباء ، ج ١ ، ص
٤٣٦

المقريري ، المسلولوك
ج ٤ ، ص ٨٦٧ ، ابن
حجر ، انباء ، ج ٢ ، ص
٤٧١ ، ابن تفرق بردي ،
النجوم ، ج ١٤ ، ص
٢٥٧

المسحوي ، التبرن المسبولك ،
ص ٣٠٨

المقريري ، المسلولوك ،
ج ٤ ، ص ٩٣٦ ،
الشيخاوي ، الفقه اللامع ،
ج ٥ ص ٢٥٢ - ٢٥٣

٢٦	الامير الماس	١٥١٦/٩٢٢	ولاية القاهرة	١٠٠ دينار	٤٠٠ دينار	ابن ابياس ، بيدائس الزهر ، ج ٥ ، ص ٢٦ ٠ ٢٧
٢٧	حاجي استادارينا	١٣٥٤/٧٥٥	ولاية قوص	٢٥٠٠ دينار	٢٥٠٠ دينار	القريري ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٨
٢٨	قاهر الدين محمد بن ابياس	١٣٥٤/٧٥٥	كثف الوجه البحري	٦٠٠ دينار	٦٠٠ دينار	القريري ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٩
٢٩	علاء الدين بن الطنطاقي	١٣٩١/٧٩٣	ولاية قطيا	١٣٠٠ درهم	١٣٠٠ درهم	القريري ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٧٣٦
٣٠	تاج الدين عبد الرزاق	١٣٩٥/٧٩٨	ولاية قطيا	٢٥٠٠ درهم	٢٥٠٠ درهم	ابن حجر ، انباء ، ج ١ ، ص ٥١١ ، القريري ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٨٥٤
٣١	الامير عيسى الهواري	١٤٤٠/٨٤٤	امرة هواره	٧٠٥٠٥ دينار	٧٠٥٠٥ دينار	القريري ، السلوك ج ٤ ، ص ١٢٠٤
٣٢	حسين بن بشارة	١٤١٥/٨١٨	مشيخه المشير	٣٠٠٠ دينار	٣٠٠٠ دينار	ابن حجر ، انباء ، ج ٢ ، ص ٥٥

المصادر	المبلغ المبدؤ	الوظيفة	التاريخ	الاسم	مسلسل
الصديقي ، أبناء الهجر ، ص ٣٨٣ .	٢٠٠٠ دينار	شادية بندر جدة	١٤٧٢/٨٧٦	شاهين الجمال	٢٣
السخاوي ، الضوء ، ج ٢ ، ص ١٧ .	٥٠٠٠ دينار	امرة المدينة	٩ هـ / ١٥ م	الشريف خشم بن دوغان	٢٤
القاسي ، العقد الثمين ، ج ٤ ، ص ١٠٧ - ١١١ .	٥٠٠٠ دينار	امرة مكة	١٤٠٩/٨١٢	حسين بن عجلان	٢٥
ابن فهد ، اتحاف الوري ، ج ٤ ، ورقة ٣٨٥ .	٣٠٠٠ دينار	امرة مكة	١٤٢٦/٨٢٩	حسين بن عجلان	٢٦
ابن تقي برقي ، النجوم ، ج ١٦ ، ص ٩٣-٩٢ ، ابن ايساس ، بستان الزهود ، ج ٢ ، ص ٣٣٠ .	٥٠٠٠ دينار	امرة مكة	١٤٥٥/٨٥٩	محمد بن بركات	٢٧

ملحق رقم (٢)
الوظائف الديبلوماسية

المصدر	المبلغ المبدون	الوظيفة	التاريخ	الاسم	مسلسل
المقريري ، المسلولك ، جب ٤ ، ص ١٩ ، ابن تغري بردي ، النجوم ، جب ١٣ ، ص ٥٠	٢٠٠٠٠٠ دينار	وزارة - مصر	١٤٠٥/٨٠٨	فخر الدين بن غراب	١
المقريري ، المسلولك ، جب ٤ ، ص ٤٩٦ ، الصيرفي ، نزعة النفوس ، جب ٢ ، ص ٤٤٦	١٠٠٠٠٠ دينار	وزارة - مصر	١٤١٩/٨٢٢	بلر الدين حسن بن نصر الله	٢
الصيرفي ، نزعة النفوس ، جب ٢ ، ص ٥٩	٦٠٠٠٠٠ دينار	وزارة - مصر	١٤٢١/٨٢٤	تاج الدين عبد الموفق	٣
الصيرفي ، انباء الهمز ، ص ٢٢٦	٢٠٠٠٠٠ دينار	وزارة - مصر	١٤٧٠/٨٧٥	قاسم القرافي	٤

٥	كمال الدين بن البارزى	١٤٢٠/٨٢٣	كتابة سر مصر	٤٠٠٠٠ دينار	المقريزى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٥٢٨ . المقريزى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٦٦٤ ، ٦٨٥ ، ابن تقي الدين ، النجوم ، ج ١٤٠ ، ص ٢٧٣ - ٢٧٤ ، ابن حجر ، انباه ، ج ٣ ، ص ٢٤٣ ، ج ٣٤٤ .
٦	نجم الدين عمر بن حجي	١٤٢٤/٨٢٧	كتابة سر مصر	١٠٠٠٠ دينار	ابن حجر ، انباه ، ج ٣ ، ص ٤٣١ ، السخاوى ، الضوء ، ج ٩ ، ص ١٩٧ ، ابن تقي الدين ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٢٣٦ .
٧	جلال الدين بن نجم الدين ابن حجي	١٤٢٩/٨٢٢	كتابة سر مصر	٩٠٠٠٠ دينار	ابن حجر ، انباه ، ج ٣ ، ص ٤٤٥ ، المقريزى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٢٣ - ٨٢٢ .
٨	أحمد بن صالح بن السفايح	١٤٢٠/٨٢٣	كتابة سر مصر	١٠٠٠٠ دينار	

المصادر	البلغ المبفول	الوطيفة	التاريخ	الاسم	مسلسل
ابن حجر ، البناء ، ورقة ٢٣٣ ، القرطبي ، ج ٤ ، السسلوك ، ج ٤ ، ص ١٠٩٧ ، ١٠٨٤ ، ١٠٩٨	١٥٠٠ دينار	كتابة سر مهر	١٤٣٨/٨٤٢	محمد، بن البارزى	٩
السخاوى ، الليل ، ص ٣١٩ ، ابن اياس ، بذائع الزهور ، ج ٢ ، ص ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٤٠ ، ٢٢٧ ، ٢٢٦	٢٠٠٠٠ دينار	كتابة سر مهر	١٤٥٣/٨٥٧	محب الدين بن التمتنة	١٠
السخاوى ، الليل ، ص ٩	١٠٠٠٠ دينار	كتابة سر مهر	١٤٦٠/٨٦٦	برهان الدين الديري	١١

١٢	شهاب الدين أحمد	١٣٨٠/٧٨٢	كتابة سر دمشق	ديتار	١٠٠٠٠	ابن حجر ، انباء ، ج ١ ص ٢٢٠ المقريزي ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١١٨١ السخاوي ، الدليل ، ص ٣٦٧ - ٣٦٨ ، ص ٢٨٥ الضوء ، ج ٩ ، ص ٢٩٨ - ٢٠١
١٣	أحمد بن صالح بن السفاح	١٤٤٠/٨٤٣	كتابة سر حلب	ديتار	٦٠٠٠	المقريزي ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١١٨١
١٤	محب الدين بن الفصحة	١٤٤٤/٨٤٨	كتابة سر حلب	ديتار	١٠٠٠٠	السخاوي ، الدليل ، ص ٣٦٧ - ٣٦٨ ، ص ٢٨٥ الضوء ، ج ٩ ، ص ٢٩٨ - ٢٠١
١٥	جمال الكفاة	١٣٤٢/٧٤٣	نظر الخاص	ديتار	١٠٠٠٠	المقريزي ، السلوك ج ٢ ، ص ٦٢٧
١٦	كريم الدين بن مسعود العروف بابن كاتب حكيم	١٤٣٠/٨٣٣	نظر الخاص	ديتار	٦٠٠٠٠	ابن حجر ، انباء ، ج ٢ ص ٤٤٧ ، المقريزي ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٢٠
١٧	ابراهيم بن كريم الدين	١٤٣٠/٨٣٣	نظر الخاص	ديتار	٦٠٠٠٠	السخاوي ، الضوء ، ج ١ ص ٦٩٠

مستطيل	الاسم	التاريخ	الوظيفة	المبلغ المبتول	المصادر
١٨	عبد الرحمن بن الكوكيز	٩ هـ/ ١٥	نظر الخاص	١٢٠٠٠ دينار	السخاوي، الضوء، ج ٤، ص ٧٧.
١٩	تاج الدين بن الهميم	١٤٦٩/٨٧٤	مستوفي الخاص	١٢٠٠٠ دينار	الصيرفي، ابناء الهمم، ص ١٥٢.
٢٠	شرف الدين الدماميني	١٣٩٧/٧٩٩	نظر الجيش - مصر	٤٠٠٠ درهم	القريري، السلوك، ج ٢، ص ٨٧٢.
٢١	الولوي السيفي	١٤٤٧/٨٥١	نظر الجيش - مصر	٨٠٠٠ دينار	السخاوي، التبر المسبوك، ص ١٤٤.
٢٢	ابن منصور الحلبي	١٣٨٨/٧٩٠	نظر الجيش - حلب	٢٠٠٠ دينار	السخاوي، الضوء، ج ٩، ص ١٦٤ - ١٦٥.
٢٣	القاضي فخر الدين	١٥٠٦/٩١٢	كاتب الجيش	٢٠٠٠ دينار	ابن ياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ٩٩.

٢٤	أبو منصور بن كاتب الورشة	١٤٤٠/٨٤٤	نظر الاسطبلات	٧٠٠ دينار	السخاوي ، الضوء ، ج ١٠ ، ص ٢٠١٠ ، المقريزي ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٩١٧ ، ٩٣٦ .
٢٥	خيل بن شاهين الظاهري	١٤٣٣/٨٣٧	نظر الاسكندرية	٦٠٠ دينار	السخاوي ، الضوء ، ج ٤ ، ص ١٠ ، ٧٧ - ٧٨ .
٢٦	أبو عبد الله بن الشيخ	٢١٥/هـ ٩	نظر جدة	١٠٠٠ دينار	السخاوي ، الضوء ، ج ٤ ، ص ١٠ ، ٧٧ - ٧٨ .
٢٧	أبو الفتح الطيبي	١٤٥٠/٨٥٤	نظر الجوالي	٥٠٠٠ دينار	السخاوي ، الضوء ، ج ٤ ، ص ١٠ ، ٧٧ - ٧٨ .
٢٨	أبو قرفاص	١٣٤٦/٧٤٦	نظر حلب	٢٠٠٠ دينار	المقريزي ، السلوك ، ج ٢ ، ص ١٦٩٣ .

ملحق رقم (٣)
الوظائف الدينية

مستسل	الاسم	التاريخ	الوظيفة	المبلغ المبدول	المصادر
١	ناصر الدين المسالحي الشافعي	١٤٠٣/٨٠٥	قضاء - مصر	٦٠٠٠٠ دينار	ابن حجر ، انباء ، ج ٤ ، ص ٢٣٣ .
٢	ولي الدين السبكي الشافعي	١٤٤٧/٨٥١	قضاء - مصر	١٠٠٠٠ دينار	ابن تيمسري بردي ، النجوم ، ج ١٥ ، ص ٣٧٥ ، الستواي ، الديل ، ص ٢٥٣ .
٣	صالح بن عمر المستلاني الشافعي	١٤٦٣/٨٦٧	قضاء - مصر	٨٠٠٠ دينار	الستواي ، الديل ، ص ١٦٨ - ١٦٧ .
٤	علم الدين البلقيني الشافعي	١٤٦٣/٨٦٨	قضاء - مصر	٨٠٠٠ دينار	ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ٤١٩ .

٥	مسلاح الدين الكيتي	١٤٦٦/٨٧٠	قضاء - مصر	٤٠٠٠ دينار	السخاوي ، الذيل ، ص ٩٥ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، الضوء ، ج ٢ ، ص ٩٩ - ١٠٠ .
٦	بندر الدين أبو السعادات الشافعي	١٤٦٧/٨٧١	قضاء - مصر	٧٠٠٠ دينار	السخاوي ، الضوء ، ج ٩ ، ص ٩٥ - ١٠٠ ، الذيل ، ص ١٠٢ ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١١٦ .
٧	محمي الدين بن النقيب الشافعي	١٥٠٠/٩٠٦	قضاء - مصر	٧٠٠٠ دينار	ابن اياس ، بموقع الزهور ، ج ٣ ، ص ٤٤٨ .
٨	برهان الدين (الفاشندي) الشافعي	١٥٠٦/٩١١	قضاء - مصر	٢٠٠٠ دينار	ابن اياس ، بموقع الزهور ، ج ٤ ، ص ٩١ - ٩٢ .
٩	محمي الدين بن النقيب الشافعي	١٥٠٦/٩١١	قضاء - مصر	٥٠٠٠ دينار	ابن اياس ، بموقع الزهور ، ج ٤ ، ص ٩١ - ٩٢ .

المصادر	المبلغ المبتور	الوظيفة	التاريخ	الاسم	مسلسل
ابن اياس ، بسلانج الزهور ، ج ٤ ، ص ١٧١ ، ١٨٣ ، ١٨٨ ، ج ٥ ، ص ٩٠	٢٣٠٠٠ دينار	قضاء - مصر	١٥١٠/٩١٥	بدر الدين بن صلاح الدين المكي الشافعي	١٠
ابن اياس ، بسلانج الزهور ، ج ٤ ، ص ١٨٩ - ١٩٠	٥٠٠٠ دينار	قضاء - مصر	١٥١١/٩١٦	كمال الدين الطسويل الشافعي	١١
ابن اياس ، بسلانج الزهور ، ج ٤ ، ص ٢٨١ - ٢٨٠	٢٣٠٠٠ دينار	قضاء - مصر	١٥١٢/٩١٨	محيي الدين بن النقيب الشافعي	١٢
ابن اياس ، بسلانج الزهور ، ج ٤ ، ص ٤٦٠ - ٤٦١	٢٣٠٠٠ دينار	قضاء - مصر	١٥١٥/٩٢١	محيي الدين بن النقيب الشافعي	١٣

١٤	كمال الدين الطوسويل الشافعي	١٥١٥/٩٢١	قضاء - مصر	٢٠٠٠ دينار	ابن اياس ، بستانع الزهور ، ج ٤ ، ص ٤٦٩ .
١٥	شرف الدين يحيى الدميري المالكي	١٥١٥/٩٢١	قضاء - مصر	٢٠١٠ دينار	ابن اياس ، بستانع الزهور ، ج ٤ ، ص ٤٧٧ ، ٢٥٥ ، ١٢٧
١٦	بلر الدين بن الصواف الحنفى	١٤٦٣/٨٦٧	قضاء - مصر	١٠٠٠٠ دينار	ابن تقي بردى ، النجوم ج ١٦ ، ص ٣٣٦ ، السخاوى ، الدليل ، ص ١٢٥ .
١٧	حسام الدين محمود بن الشمعة الحنفى	١٥١٥/٩٢١	قضاء - مصر	٣٠٠٠ دينار	ابن اياس ، بستانع الزهور ، ج ٤ ، ص ٤٧٧ .
١٨	نور الدين على بن خليل الحكرى الحنبلى	١٤٠٠/٨٠٢	قضاء - مصر	٥٠٠٠٠ درهم	المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ١٠٠١ ، الصيرفى ، نزعة النفوس ج ٢ ، ص ١٨٩ .

المصادر	المبلغ المبدون	الرقعة	التاريخ	الاسم	مسلسل
ابن اياس ، يسدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٣٠٥ .	١٠٠٠٠ دينار	قضاء - مهر	١٥١٢/٩١٩	عز الدين الشيشيني الحنبلي	١٩
ابن بطوطة ، الرحلة ، ج ١ ، ص ٤٩ - ٥٠ .	١٠٠٠ دينار	قضاء - اسكندرية	٨ هـ / ١٤ م	فخر الدين بن مسكين	٢٠
السخاوي ، الضوء ، ج ٢ ص ٢٩ - ٣٠ ، ج ١١ ص ٢٦٢ .	٣٠٠٠ دينار	قضاء - اسكندرية	٨ هـ / ١٤ م	احمد بن عواض	٢١
الصيرفي ، نزهة النفوس ج ٢ ، ص ٤٤ .	٣٠٠٠ دينار	قضاء - اسكندرية	١٤٠٠ / ٨٠٢	شرف الدين الساماني	٢٢
المريزي ، السلوك ، ج ٢ ، ص ١٣ ، ابن تقري بزدني ، النجوم ، ج ٨ ، ٢٦٦ .	٢٠٠٠ مهر	قضاء - قوص	٨ هـ / ١٤ م	شمس الدين احمد بن السديد	٢٣

مستسل	الاسم	التاريخ	الوظيفة	المبلغ المبدول	المصادر
٢٨	شهاب الدين أحمد بن الكشك الحنفي	١٤٢٤/٨٢٧	قضاء - دمشق	١٠٠٠٠ دينار	القرينى ، السلوك ، ج ٤ ص ٦٦٤
٢٩	شمس الدين عمر الصفي الحنفي	١٤٢٩/٨٢٢	قضاء - دمشق	٢٠٠٠ دينار	ابن طولون ، قضاء ، ص ٢١٠
٢٠	شهاب الدين التلمساني المالكى	١٤٥٦/٨٦٠	قضاء - دمشق	٥٠٠ دينار	ابن طولون ، قضاء ، ص ٢٦٠
٢١	فخر الدين بن قسطن نوح	١٣٨٠/٧٧٢	قضاء - حلب	٥٠٠٠ دينار	ابن حجر ، انباء ، ج ١ ، ص ١٤١
٢٢	سراج الدين عمر بن موسى الحمصى	٩١٥ هـ / ١٥٠٠ م	قضاء - حلب	٢٠٠٠ دينار	ابن حجر ، انباء ، ج ٢ ، ص ٥٤٥
٢٣	محب الدين بن الشحنة	١٤٤٤/٨٨٤	قضاء - حلب	١٠٠٠٠ دينار	السخاوى ، التبر المسبوق ، ص ١٤٥ ، ١٠٠

٢٤	صدر الدين محمد النويري	١٤٢٤/٨٢٨	قضاء - طرابلس	١٢٠٠ دينار	ابن حجر ، انباء ، ج ٢ ص ٥٢٦ ، المقرئ ، ج ٤ ، ص السلوك ، ج ٤ ، ص ٩٢٨ ، الصيرفي ، نزهة النفس ، ج ٢ ، ص ١٣٠١
٢٥	جلال الدين أبي السعادات	١٤٢٧/٨٤١	قضاء - مكة	٥٠٠ دينار	المقرئ ، السلوك ، ج ٢ ، ص ١١٩ - ١٢٠ ، السخاوي ، الضوء ، ج ٩ ص ٧٨
٣٦	شرف الدين بن روق	١٥١٤/٩١٨	مستوفي	٥٠٠ دينار	ابن ياس ، بساط الزهور ، ج ٤ ، ص ٢٥٧
٣٧	تقي الدين بن هلال	٨ هـ / ١٤	وكالة بيت المال	١٨٠٠٠ درهم	الصنفدي ، الرافعي بالوفيات ، ج ٦ ، ص ٤٠٦
٣٨	تساج الدين محمد الحسباني	١٤١٠/٨١٢	وكالة بيت المال	١٠٠٠ دينار	ابن حجر ، انباء ، ج ٢ ، ص ٤٣٧

المصادر	المبلغ المبدون	الوظيفة	التاريخ	الاسم	مسلسل
القريري ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٥٦٦ ، تاريخ ابن الفرات ، ج ٩ ، ص ١٧ ، ابن حجر ، انباء ، ج ١ ، ص ٣٣٧ .	٢٥٠٠ دينار	حسبة - القاهرة	١٣٨٧/٧٨٩	نجيم الدين محمد الطائبي	٢٩
ابن حجر ، انباء ، ج ٢ ، ص ٥٢٠ ، العيني ، عقد الجمان ، ج ٢٥ ، ورقة ٣٧٠ ، القريري ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٢٥٣ .	٥٠٠ دينار	حسبة - القاهرة	١٤١٢/٨١٥	شمس الدين محمد بن شعبان	٤٠
ابن حجر ، انباء ، ج ٢ ، ص ١٨ ، القريري ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٢٥٧ .	١٠٠٠ دينار	حسبة - القاهرة	١٤١٢/٨١٥	صدر الدين بن العجي	٤١

٤٢	شمس الدين بن يعقوب	١٤١٧/٨٢٠	حسبة - القاهرة	١٠٠٠٠ دينار	ابن حجر ، انباء ، ج ٢ ، ص ١٢٨ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٢٨٤ الصيرفى ، نزاهة النفوس ج ٢ ، ص ٢٨٥ .
٤٣	علاء الدين بن بدر الدين الرشيد .	١٤١٧/٨٢٠	حسبة - القاهرة	٥٠٠ دينار	ابن حجر ، انباء ، ج ٢ ، ص ١٤٠ - ١٤١ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٣٩٧ .
٤٤	صايرم الدين ابراهيم	١٤٢٠/٨٢٣	حسبة - القاهرة	١٠٠٠ دينار	ابن حجر ، انباء ، ج ٢ ، ص ٢٢١ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٥٣٤ ، الصيرفى ، نزاهة النفوس ، ج ٢ ، ص ٤٧٣ .
٤٥	يار على الخرساني	١٤٥٣/٨٥٧	حسبة - القاهرة	٢٠٠٠ دينار	ابن تغرى بردى ، حوادث الدهور ، ص ١٩٦ .
٤٦	على بن أحمد الكاشف	١٤٥٣/٨٥٧	حسبة - القاهرة	٢٠٠٠ دينار	ابن تغرى بردى ، حوادث الدهور ، ص ١٩٨ .

المصادر	المبلغ الدينول	الوظيفة	التاريخ	الاسم	مسلسل
ابن تفرى بردى ، النجوم ج ١٦ ، ص ١١٢ ، السخاوى ، الضوء ، ج ٢ ص ١٠١ ، على السخاوى تاريخ مصر ، ورقة ٩٥ ب .	٣٠٠٠ دينار	حسبة - القاهرة	١٤٥٦/٨٦١	صلاح الدين بركوت الكينى	٤٧
ابن اياس ، بسدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٢٧	١٥٠٠٠ دينار	حسبة - القاهرة	١٥١٦/٩٢٢	الامير مامى الصغير	٤٨
ابن حجر ، انباء ، ج ١، ص ٣١٨ .	٣٠٠٠٠ درهم	مشيخة سعيد المستعده	١٣٨٦/٧٨٨	شهاب الدين الانصارى	٤٩
السخاوى ، الضوء ، ج ٤ ص ٤٨ .	٤٠٠ دينار	مشيخة سعيد المستعده	٩ هـ / ١٩	ابو الفضل بن القطب القاظمى	٥٠
السخاوى ، الذيل ، ص ٣٤٤ .	٥٠٠ دينار	مشيخة سعيد المستعده	١٤٦٠/٨٦٤	ابن الباقى	٥١

٥٢	شمس الدين السكندري	١٥١٦/٩٢٢	امام الصلوة	١٢٠٠ دينار	ابن اياس ، بسدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ١٣
٥٣	شهاب الدين الرومي	١٥١٦/٩٢٢	امام السلطان	١٠٠٠ دينار	ابن اياس ، بسدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ١٥
٥٤	السائح الرملي	١٣٩٩/٨٠٢	خطابة - القدس	٨٠٠٠٠ درهم	ابن حجر ، انباء ، ج ٢ ، ص ٩٣

ملحق رقم (٤)

مرسوم بإبطال ما كان يأخذه القضاة من
البراطيل بالمسجد الجامع بقطيا بتاريخ سنة
١٤٥٠/٨٥٤

١ - بسم الله الرحمن الرحيم . بتاريخ سابع عشرين صفر سنة
أربع وخمسين وثمان مائة ، ورد مرسوم كريم الى بلاطس وصهيون
واللادقية من مولانا وسيدنا قاضى القضاة شيخ الاسلام برهان الدين
السويبى أسبغ الله ظلاله بإبطال ما أحبطه قضاة السوء من [ال]جرة .

٢ - ٠٠٠ مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحدث فى
أمرنا ما ليس فيه فهو رد عليه وهو ما يأخذه القضاة من الرسم على القضاء
وهو من السبحة الحرام . كتوله عليه السلام هدايا العمال غلول . . .

٣ ، [ول]ـعنة الله وسخطه وغضبه على من أخذه بعد فى مستقبل
الزمان ولعن الله من يرتشى أو يأخذ على الأحكام جرة ولعن الله كل قاض
يأخذ من قسوس النصارى قدر ما أو شمعا أو يأخذ من البلاد بيدرية ،
ولعن الله من يأخذ على النساء من الأجناد وغيرهم حلوانا وهو البراطيل ،
ولعنه الله وسخطه الله وعذبه .

٤ - ٠٠٠ ما كان عليه قضاة السوء من الامور المحرمة التى ترخصت
ومن فعلها يغضب يا جبار ؟ يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم ولهم اللعنة ولهم
سوء الدار والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه (١) .

ملحق رقم (٥)

مرسوم بإبطال ما كان يأخذه القضاة من
البيدرية بالمسجد الجامع بجبله بتاريخ سنة
١٤٥٠/٨٥٤

- ١ - لما كان بتاريخ سابع عشرين صفر سنة أربع وخمسين وثمان مائة
برز مرسوم شيخ "
- ٢ - الاسلام الشيخ برهان الدين قاضي القضاة السوباني بإبطال
المظالم .
- ٣ - والمحدثات وإبطال اجراء البيدرية الذي (كذا) كان يأخذها قضاة
- ٤ - السوء حسب المراسيم الشريفة . مملون من يأخذها (١) .

ملحق رقم (٦)

سوم بإبطال ما كان يأخذه المحتسب بشعر
الاسكندرية بتاريخ ١٥١٦/٩٢٢

- ١ - برز المرسوم من المقام الشـ[ر] بـ[ف]
- ٢ - السلطان المالك الملك [الأشرف]
- ٣ - أبو النصر طومان باى سلطان
- ٤ - الاسلام والمسلمين قاتل الكفرة
- ٥ - والمشركين محي العدل فى
- ٦ - العالمين عن نصره أن يبطل
- ٧ - ما على مقرر الحسبة بشعر الاسكندرية
- ٨ - المحروسة ما هو فى كل شهر
- ٩ - سبعة آلاف وخمسمائة درهم
- ١٠ - بتأ[ريخ] سنة اثنين وعشرين وتسعمائة (١)

(١) أحمد دراج ، الحسبة وأثرها على الحياة الاقتصادية ، المجلة التاريخية ، المجلد الرابع عشر ، ص ١٣١

ملحق رقم (٧)

موسوم بإبطال ما كان يأخذه المحتسب بالشام
من المغسلين وحمالي الموتى بتاريخ ٨٠٢ -
١٣٩٩/٨٠٣ - ١٤٠٠ بالجامع الاموى بدمشق

- ١ - بسم الله الرحمن الرحيم رسم بالأمر العالى *
- ٢ - الموالوى الاميرى الكبيرى المالكى المخدومى *
- ٣ - السيفى سودون الدوادار نائب السلطنة الشريفة *
- ٤ - بالشام المحروس أعز الله أنصاره *
- ٥ - أن يتفقد بإبطال ما كان على المغسلين *
- ٦ - والحمالين [أمور] المسلمين، لثائب الحسبة الشريفة *
- ٧ - من الجهة انذكوبة حسب المرسوم الشريف *
- ٨ - السلطانى الملكى الظاهري تفيده *
- ٩ - [الله برحمته ورضوانه ومن سعى بإعادتها أو أعان عليه
- ١٠ - فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين وسطرت هذه :
الحسنة فى صحائف مولانا السلطان خلد الله ملكه وجعل الأرض ملكه
وآله (١) ٩٩] *

ملحق رقم (٨)

مرسوم بإبطال ما كان يأخذه المحتسب على
الأسواق والطواحين وغيرها بتاريخ ٨٦٣/١٤٥٩
بالجامع الأموي بدمشق

- ١ - بسم الله الرحمن الرحيم
- ٢ - لما كان بتاريخ نهار الجمعة المبارك ثامن عشرين
- ٣ - شهر ربيع الأول سنة ثلاث وستين وثمانمائة برز المرسوم.
- ٤ - الكريم العالى المولوى الكافى السيفى قانماى
- ٥ - احمزوى الأشرفى كافل المملكة الشريفة
- ٦ - الثنافية أعز الله أنصاره بإبطال المقرر للحسبة
- ٧ - على الأسواق والطواحين وغيرها بدمشق
- ٨ - من التجار والوصائفية والصنائعية والمتسببة وغيرهم
- ٩ - وأن يؤخذ منهم درهم الفرد ولا مشاهرة
- ١٠ - ولا قدوم وملعون من يحدده
- ١١ - أو يسعأ فى تجديده وعليه لعنة الله والملائكة
- ١٢ - والناس أجمعين والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وسلم (١) .

(١) Sobernheim, Inscriptliche wirtschafts und verwaltung-Verordnungen der mamluken-sultane aus Damaskus, Oppenheim Festschrift, Berlin, 1923, p. 121, No. VIII.

أحمد دراج ، الحسبة ، المجلة التاريخية ، ص ١٣٣ .

ملحق رقم (٩)

مرسوم بإبطال ما كان يأخذه المحتسب برسم
البشمقدارية بدمشق بتاريخ ١٤٦٠/٨٦٤
بالجامع الاموى بدمشق

- ١ - بسم الله الرحمن الرحيم لما كان بتاريخ نهار [١] لجمعة عشرين
- ٢ - ربيع الآخرة سنة أربع وستين وثمانمائة رسم المقر الكريم
- ٣ - العالى المولوت السيفى جانم الأشرفى كافل الملكة الشريفة الشامية
- ٤ - اعز الله نصاره بإبطال هذه المظلمة المعروفة بمشاهرة [٥] الحسبة ومشاهرة
- ٥ - الدباغة التى برسم البشمقدارية عن المسلمين وأهل الذمة القاطنين
- ٦ - بدمشق المحروسة وضواحيها وأرباب المعاش والحصى (كذا) وأن
- ٧ - لا ٠٠٠ شئ وذلك ما قيمته درهم فرد حسب ما رسم واستمرار ذلك
- ٨ - على ممر الليالى والايام رغبة فيما قاله الصادق المصدق
- ٩ - عليه أفضل الصلاة والسلام من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من
- ١٠ - عمل بها الى يوم القيامة ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووذر [من]
- ١١ - عمل بها الى يوم القيامة فليتمثل ما رسم به كل من يتسولا الحسبة والبشمقدارية
- ١٢ - ومن خالف ذلك أو اعاده فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين
- ١٣ - وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما (١) .

(١) Sauvaget, Décrets Mamlouks de Syrie, BEO, II, No. 12, pp. 41-42.

أحمد دراج ، الحسبة ، المجلة التاريخية ، ص ١٣٤ .

ملحق رقم (١٠)

مرسوم بإبطال ما كان يأخذه المحتسب بدمشق
من مشاهرة وغيرها بتاريخ ١٤٦٤/٨٦٨ بالجامع
الأموى بدمشق

- ١ - بسم الله أنرحمن الرحيم بتاريخ شهر شعبان المكرم سنة ثمان
وستين وثمانمائة برزت
- ٢ - المراسيم السلطانية الملكية الظاهرية أبو سعيد خشتقدم أعز الله
سلطاناه
- ٣ - ونصره الى مولانا ملك الأمراء كافل المملكة الشامية المحروسة
والأمير
- ٤ - حاجب الحجاب بها و [السادة القضاة والأمراء أعز الله بهم
الدين بأن يتقدموا
- ٥ - بإزالت (كذا) المنكرات وإبطال المحرومات والقاذورات ومحو
آثارها وإبطال
- ٦ - الخماير واراقت (كذا) الخبور وإخراج بنات الخطأ من دمشق
الحصينة وإبطال
- ٧ - ما على الحسبة الشريفة من المال المقرر الذي يسما (كذا) مشاهرة
وما [أ] حدث على البضائع المجلوبة .
- ٨ - إلى دمشق من التحجير والكلف ونمكين أرباب البضائع من بيع
بضائعهم أين شاءوا
- ٩ - واستمرار إبطال المكوس وفروعها التي أبطلت في الأيام
الظاهرية .

تابع ملحق رقم (١٠)

- ١٠ - جقمق طيب الله ثراه بأجمعها ومنع المكارية وأتباعه (كذا)
من
- ١١ - التعرض الى أبان (١) فلاحى القرا (كذا) والمزارع المجاورة
بدمشق المحروسة وتطهير دمشق من سائر
- ١٢ - المنكرات والمحرمات وابتغا (كذا) أجر هذا النداء بذلك (كذا) .
فى كل وقت ونقش ما .
- ١٣ - رسم به من ذلك فى رخامة بباب الأمير حاجب الحجاب وتحمل
ببريديه الى الجا
- ١٤ - مع الأموى وتلصق على دمامة من دعائمه ليعدى بالعمل به [عن]
سائر مكوس
- ١٥ - الاسلام وتكون هذه الحسنة جارية فى [ال]صحائف الشريفة .
على الدوام فقول [بل] ذلك .
- ١٦ - والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
وسلم (٢) .

(١) أى قباني .

(٢) Sauvaget, Décrets Mamlouks de Syrie, BEO, XII, No. 42, pp. 18,

23.

أحمد دراج ، الحسبة ، المجلة التاريخية ، ص ١٣٦ .

ملحق رقم (١١)

مرسوم بإبطال ما استحدث على الخبازين ببيروت
لنائب الحسبة بتاريخ ١٠٦/٨٠٣/١٤٠٣ أو ٨٦٠/
١٤٥٦ بالجامع الكبير ببيروت

- ١ - بتاريخ سنة ستة (أو ستين) وثمان مائة ، رسم الجناب العالي
الجمالى أمير كو نائب السلطنة الشريفة ببيروت المحروسة
- ٢ - أعز الله تعالى أنصاره بإبطال ما كان استحدث على الخبازين
ببيروت لنائب الحسبة الشريفة وهو فى كل شهر على كل فرن خمسة
دراهم وكان الخبا [دون]
- ٣ - [طلبوا منه] إبطال ذلك وأن لا يؤخذ ولا
..... رلا يجدد مظلّمه ملعون ابن ملعون من يعود [ها أو] يجدد
٤ - أو يأخذ منهم شيئا ولا يأخذ المحتسب الا جامكيتته لا غير ومن
يأخذ شيئا غير جامكيتته تكون لعنة الله واجبة الا (كذا) [يوم الدين (١)] .

(١) Sauvaget, Décrets Mamlouks de Syrie, XII, No. 47, pp. 32, 33- 35.

أحمد دراج ، الحسبة ، المجلة التاريخية ، ص ١٣٨ .

ملحق رقم (١٢)

مرسوم بإبطال ما كان يأخذه ناظر الحسبة على
الطحانين والخبازين والسوقه وغيرهم ببعلبك
بتاريخ ١٤٢١/٨٢٤ بالجامع الكبير ببعلبك

- ١ - لما كان بتاريخ شهر جمادى الآخر من سنة أربع وعشرين وثمانمائة
حضر سيدنا الشيخ الصالح الزاهد العابد سعد (؟) الله حسن بن
- ٢ - شمس الدين محمد الملكى (كذا) بن أبو الحجاج الأقصرى
المصرى [المعروف بشيخ السحيمية ناظر لحسبة الشريفة وعلى يده مرسوم
- ٣ - بإبطال حق الشهر الذى جدد على الطحانين والخبازين والسوقه
وغيرهم وألا يجدد عليهم مظلمة يملعون ابن ملعون
- ٤ - من يجدد عليهم مظلمة وذلك فى إمام النائب خش قدم المظفرى (١)

(١) Sobernheim, Baalbek in Islamischen Zeit, Ergebnisse der ausgra-
bungen und untersuchungen in den Jahren 1898 bis 1905, Band III,
Berlin 1922, No. 30.

أحمد دراج ، الحسبة ، المجلة التاريخية ، ص ١٣٦ .

ملحق رقم (١٣)

مرسوم بإبطال ما كان يأخذه نظار الحسبة
ببعلبك بتاريخ ١٤٣٦/٨٤٠ بالجامع الكبير
ببعلبك

- ١ - الحمد لله ورد وقبل بالحمد مرسوم شريف الى دمشق المحروسة
يتضمن بإبطال ما كانوا يتسادهونه نظار
- ٢ - الحسبة الشريفة بالشام وأعمالها من السوق وأرباب المعاش
من معلوم وغيره وأشهر وقوبل المرسوم
- ٣ - الشريف المشار اليه شرفه الله تعالى بالامتثال ثم ورد مرسوم
مولانا ملك الامراء أعز الله أنصاره
- ٤ - الى ببعلبك يتضمن ما ورد المرسوم الشريف المشار اليه بإبطال
جميع ما كان يتسادهونه
- ٥ - نظار الحسبة الشريفة من حق الشهر وقطع المصانعات عن
بيان الظنون لما جاءت به المراسيم الشريفة
- ٦ - وذلك بتاريخ شهر ربيع الأول سنة أربعين وثمان ومائة (١٤٠٠)

ملحق رقم (١٤)

مرسوم بإبطال ما كان يأخذه المحتسب من
سكان وقف جامع العطار بطرابلس بتاريخ
١٤١٨/٨٢١ بمروسة السلطان المؤيد شيخ
بطرابلس

- ١ - لما كانت بتاريخ العشر الأول من ربيع الأول سنة أحد وعشرين
[و] ثمان مائة ورد المرسوم الشريف السلطان الملك المؤيد أبو (كذا)
النصر شيخ بأن لا يؤخذ من سكان وقف جامع
- ٢ - العطار للمحتسين من قدوم ولا شهر ولا اذا مكروه استجلاب
أدعية المصلين ومن عمل به له أجره ومن خالف عليه غضب الله ولعنة
الملائكة والناس أجمعين آمين (١) .

(١) Sobernheim, Matériaux pour un corpus inscriptionum arabicarum,
Syrie du Nord, I, No. 47, p. 105.

أحمد دراج ، الحسبة ، المجلة التاريخية ، ص ١٤١ .

ثبت المراجع والمصادر

١ - مصادر عربية مخطوطة

- ابن اسباط الغربى ، تاريخ مصر ، مخطوط بالمكتبة الاهلية بباريس تحت رقم ١٨٢١ .
- ابن بهادر ، فتوح النصر فى تاريخ مصر ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٣٢٩ .
- ابن تفرى بردى ، المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى ، مخطوط بالمكتبة الاهلية بباريس تحت رقم ٢٠٦٨ - ٢٠٧٣ .
- ابن الجوزى ، جواهر السلوك فى الخلفاء والملوك ، مخطوط بالمكتبة الاهلية بباريس تحت رقم ٦٧٣٩ .
- ابن حبيب ، درة الاسلاك فى دولة الاتراك ، مخطوط بالمكتبة الاهلية بباريس تحت رقم ١٧١٩ .
- ابن حجر العسقلانى ، ذيل النور الكامنة ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦٤٩ تاريخ تيمور .
- ابن دلقاق ، الجواهر الثمن فى سير الخلفاء والسلاطين ، مخطوط بالمكتبة الاهلية بباريس تحت رقم ٥٧٦٢ .
- ابن زنبيل ، آخرة الممالك او وقعة السلطان سليم خان فى فتوح مصر مع السلطان القوى وطومان باى ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت ارقام ٤٤ م ، ١٢٤ م ، ١٢٩ م .
- ابن شاکر الكتبى ، عيون التواريخ ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٣٧٦ تاريخ .

- ابن الشحنة ، الدليل من كتاب المنهل فى التواريخ ، مخطوط ببرلين
تحت رقم ٤١٢٥ .

- ابن الشحنة ، روض المناظر فى أخبار الأوائل والآواخر ، مخطوط
بالمكتبة الأهلية بباريس تحت رقم ١٥٣٨ .

- ابن فهد اتحاف الودى بأخبار أم القرى ، مخطوط بدار الكتب
المصرية تحت رقم ٢٢٠٤ تيمور .

- ابن قاضى شبهة ، الاعلام بتاريخ الاسلام، مخطوط باكسفورد تحت
رقم ١٤٣ .

- الباعونى ، اللمحة الأشرفية والبهجة السنية ، مخطوط بالمكتبة
الأهلية بباريس تحت رقم ١٦١٥ .

- البرزالي ، المغنى لتاريخ الشيخ شهاب الدين أبو شامة ، مخطوط
بمكتبة أحمد الثالث باسطنبول تحت رقم ٢٩٥١ .

- البغدادى ، عيون أخبار الأعيان ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت
رقم ٢٨١٠ .

- البنبى ، العقد النورية فى الأمراء المصرية ، مخطوط بالمكتبة الأهلية
بباريس تحت رقم ١٦٠٨ .

- بيمرس الدوادار ، التحفة الملوكية فى الدولة التركية ، مخطوط
بمصور بمكتبة جامعة القاهرة تحت رقم ٢٤٠٢٩ .

- بيمرس الدوادار ، زبدة الفكرة فى تاريخ الهجرة ، مخطوط بالمتحف
البريطانى تحت رقم ٢٣٣٢٥ .

- الجزوى ، حوادث الزمان ، مخطوط بالمكتبة الأهلية بباريس تحت
رقم ٦٧٣٩ .

- الجعفرى ، الجوهر الثمين فى أخبار الخلفاء واليسلاطين ، مخطوط
بالمكتبة الأهلية بباريس تحت رقم ١٦١٧ .

- الخالصى ، ديوان الإنشاء ، مخطوط بالمكتبة الأهلية بباريس تحت
رقم ٤٤٣٩ .

- الذهبى ، تاريخ الاسلام وطبقات مشاهير الاعلام ، مخطوط بمكتبة
آيا صوفيا باسطنبول تحت رقم ٣٠١٤ .

- الذهبى ، العبر فى أخبار من غير ، مخطوط بالمكتبة الأهلية بباريس
تحت رقم ٥٨١٩ .

- الذهبى ، معرفة القراء الكبار على الطبقات والاعصار ، مخطوط
بالمكتبة الأهلية بباريس تحت رقم ٢٠٨٤ .

- السخاوى ، الجواهر والدور ، مخطوط بالمكتبة الأهلية بباريس تحت
رقم ٢١٠٥ .

- السخاوى ، النرة المضيئة فى الآثار الأشرافية ، مخطوط بالمكتبة
الأهلية بباريس تحت رقم ١٦١٥ .

- السخاوى (على بن أحمد) ، تاريخ مصر ، مخطوط مصور بمعهد
المخطوطات بباريس تحت رقم ١٢٩ .

- السفاعى ، تالى كتاب وفيات الأعيان ، مخطوط بالمكتبة الأهلية
بباريس تحت رقم ٢٠٦١ .

- السهمودى ، خلاصة الوفاء ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت
رقم ٥١٧٧ .

- الشجاعى . تاريخ السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون وبنيه ،
مخطوط ببرلين تحت رقم ٩٨٣٣ .

- الصفدى ، أعيان العصر واعوان النصر ، مخطوط بمكتبة طوبقاي
سراى باسطنبول تحت رقم ٢١٤ ، ٢١٦ .

- الصفدى ، الوافى بالوفيات ، مخطوط مصور بمعهد المخطوطات
العربية تحت رقم ٥٦٥ .

- الطرسوسى ، تحفة اترك فى ما يجب أن يعمل فى الملك ، مخطوط
بالمكتبة الأهلية بباريس تحت رقم ٢٤٤٥ .

- العمري ، مسائل الأَبصار فى مهالك الأَمصار ، مخطوط بدار الكتب
المصرية تحت رقم ٥٥٩ معرفة عامة .

- العينى ، تاريخ البدر فى أوصاف العصر ، مخطوط بالمتحف
البريطانى ، تحت رقم ٢٢٣٦٠ .

- العينى ، الشماريخ فى التواريخ ، مخطوط باكسفورد تحت رقم
٦٠ .

والبذل والبرطلة - ٢٢٥

- العيني ، عقد الجمان في تاريخ اهل الزمان ، مخطوط باسطنبول تحت رقم ٢٣٩١ - ٢٣٩٤ .
- القيسراني ، انوار اللانج والدر الصالح في اصطفاء مولانا الملك الصالح ، مخطوط بالمكتبة الأهلية بباريس تحت رقم ١٧٠٨ .
- محيي الدين ، الأرج المسكى في التاريخ المكي ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٢٠٥ تيمور .
- مرعى بن يوسف ، نزهة الناظرين في من ولى مصر من الخلفاء والسلاطين ، مخطوط بالمكتبة الأهلية بباريس تحت رقم ١٨٢٧ .
- المقدسى ، بدل النصائح الشرعية فيما على السلطان وولاية الأمور وسائر الرعية ، مخطوط بالمكتبة الأهلية بباريس تحت رقم ٢٤٥١ .
- المفريزى ، انقضى ، مخطوط بالمكتبة الأهلية بباريس تحت رقم ٢١٤٤ ، وبلندن تحت رقم ١٣٦٦ .
- مجهول ، نزهة الانسان في ذكر الملوك والاعيان ، مخطوط بالمكتبة الأهلية بباريس تحت رقم ١٧٦٩ .
- النويزى ، نهاية الارب في فنون الادب ، مخطوط بالمكتبة الأهلية بباريس تحت رقم ١٥٧٣ ، ١٥٧٧ - ١٥٧٩ ، ١٥٨٧ - ١٥٨٨ .
- البيهقي ، ذيل مرآة الزمن في تاريخ الاعيان ، مخطوط بمكتبة أحمد الثالث - باسطنبول تحت رقم ٢٩٠٧ .

٢ - مصادر ومراجع عربية منشورة

- إبراهيم على خرخان ، النظم القطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى ، القاهرة ١٩٦٨ .
- ابن الأثير ، أسد الغابة فى معرفة الصحابة ، القاهرة ١٢٨٥ هـ .
- ابن الأخوة ، معالم التوبة فى أحكام الحسبة ، لندن ١٩٣٨ .
- ابن إياس ، بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، طبعة بولاق ١٨٩٣ - ١٨٩٥ ، وطبعة بول كالة ومحمد مصطفى ، القاهرة ١٩٦٠ - ١٦٩٣ .
- ابن بسام ، نهاية الرتبة فى طلب الحسبة ، تحقيق حسام الدين السامرائى ، بغداد ١٩٦٨ .
- ابن بطوطة ، رحلة ابن بطوطة ، باريس ١٩٦٨ .
- ابن تغرى بردى ، منتخبات من حوادث الدهور فى مدى الأيام والشهور ، كاليفورنيا ١٩٣٠ - ١٩٤٢ .
- ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ، طبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٣٠ - ١٩٧٢ وطبعة كاليفورنيا ١٩٠٩ - ١٩٣٦ .
- ابن تغرى بردى ، المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى ، القاهرة ١٩٥٦ .
- ابن تغرى بردى ، مورد اللطافة فىمن ولى السلطنة والخلافة ، كبردج ١٧٩٢ .
- ابن الحاج العبدى ، المدخل ، القاهرة ١٩٢٩ .

- ابن حجر العسقلاني ، انباء الفهر ، تحقيق حسن حبشي ، القاهرة ١٩٦٩ - ١٩٧٢ .
- ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ، حيدر آباد ١٩٢٩ - ١٩٣٢ .
- ابن حجر العسقلاني ، رفع الأصر عن قضاة مصر ، القاهرة ١٩٥٧ .
- ابن خلدون ، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والبربر ، القاهرة ١٨٦٧ - ١٨٦٨ .
- ابن خلكان ، وفيات الأعيان وانباء أبناء الزمان ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ١٩٢٨ .
- ابن دهماق ، الانتصار لواسطة عقد الأمصار ، القاهرة ١٨٩٣ .
- ابن زنبيل ، آخر المماليك ، القاهرة ١٩٦٢ .
- ابن شاكر الكتبي ، فوات الوفيات ، القاهرة ١٩٥١ .
- ابن شاهين الظاهري ، زبدة كشف الممالك ، باريس ١٨٩٤ .
- ابن صصري ، اللوة المضيئة في الدولة الظاهرية ، نشر وليم برينر ، كاليفورنيا ١٩٦٣ .
- ابن طباطبا الفخرى في الآداب السلطانية والدول الإسلامية ، بيروت ١٩٦٠ .
- ابن طولون ، أعلام الورى بمن ولي نائبا من الأتراك بدمشق الشام الكبرى ، تحقيق عبد العظيم حامد خطاب ، القاهرة ١٩٧٣ .
- ابن طولون ، قضاء دمشق ، تحقيق صلاح الدين المنجد ، دمشق ١٩٥٦ .
- ابن طولون ، مفاكهة الخللان في حوادث الزمان ، تحقيق محمد مصطفى ، القاهرة ١٩٦٤ .
- ابن عبد الظاهر ، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر ، رسالة دكتوراه لم تطبع ، محفوظة بمكتبة الدراسات الشرقية والأفريقية بلندن .
- ابن عبد الظاهر ، تشریف الأيام والعصور بسيرة الملك المنصور . القاهرة ١٩٦١ .

- ابن عبد الظاهر ، السلطان الملك الأشرف خليل ، القاهرة ١٩٠٢ .
- ابن عربشاه ، عجائب المقدور في أخبار نيمور ، القاهرة ١٣٠٥ هـ .
- ابن العماد ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، القاهرة ١٩١٢ - ١٩٣٣ .
- ابن الفرات ، تاديع ابن الفرات ، بيروت ١٩٣٦ - ١٩٤٢ .
- ابن قتيبة ، المعارف ، جوتنجن ١٨٥٠ .
- ابن كثير ، البداية والنهاية في التاديع ، القاهرة ١٩٣٢ - ١٩٣٩ .
- ابن واصل ، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب ، الجزء الثالث ، تحقيق جمال الدين الشيال ، القاهرة ١٩٦٠ .
- ابن الوردي ، تمة المختصر في أخبار البشر ، القاهرة ١٨٧٠ - ١٨٧١ .
- أبو الغداء ، المختصر في أخبار البشر ، القاهرة ١٩٠٧ - ١٩٠٨ .
- أبي داود ، صحيح سنن المصطفى ، القاهرة ١٣٤٨ هـ .
- أبي شامة ، تراجم رجال القرنين السادس والسابع ، بيروت ١٩٧٤ .
- أحمد بن حنبل ، المسند ، القاهرة ١٩٥١ - ١٩٥٣ .
- أحمد دراج ، الحسبة وأثرها على الحياة الاقتصادية ، المجلة التاريخية المصرية المجلد الرابع عشر ، ١٩٦٨ .
- أحمد رمضان أحمد ، المجتمع الاسلامي في بلاد الشام في عصر الحروب الصليبية ، القاهرة ١٩٧٧ .
- أحمد فؤاد متولى ، الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته ، القاهرة ١٩٦٧ .
- أحمد عزت عبد الكريم ، ابن اياس ، دراسات وبحوث ، القاهرة ١٩٧٧ .
- أحمد عبد الرازق ، دراسات في المصادر المملوكية المبكرة ، القاهرة ١٩٧٤ .

- أحمد عبد الرازق ، العلاقات الاسرية في المصطلح المملوكي ،
المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثالث والعشرين ١٩٧٦ .
- أحمد عبد الرازق ، المرأة في مصر المملوكية ، القاهرة ١٩٧٥ ت
- الأدفوى ، اطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد ، القاهرة
١٩٦٦ .
- جرجي زيدان ، تاريخ التمدن الاسلامي ، القاهرة ، ١٩٠٢ -
١٩٠٦ .
- الجهشيارى ، كتاب الوزراء والكتاب ، تحقيق مصطفى السقا ،
القاهرة ١٩٣٨ .
- حامد زيان ، الازمات الاقتصادية والابوة في مصر عصر سلاطين
المماليك ، القاهرة ١٩٧٦ .
- حسن الباشا ، الفنون والوظائف على الآثار العربية ، القاهرة
١٩٦٧ - ١٩٦٧ .
- حسن حبشي ، الاحتكار المملوكي وعلاقته بالجمالة الصحية ،
حوليات كلية الآداب - جامعة عين شمس ، المجلد التاسع ، ١٩٦٤ ، ص
١٣٣ - ١٥٨ .
- حسنين ربيع ، النظم المالية في مصر زمن الايوبيين ، القاهرة
١٩٦٤ .
- حكيم أمين عبد السيد ، قيام دولة المماليك الثانية ، القاهرة ،
١٩٦٧ .
- الدوادارى ، كنز الدرر أو الدرر الفاخر في سيرة الملك الناصر ،
تحقيق هانس روبرت ، القاهرة ١٩٦٠ .
- الذهبي ، كتاب دول الاسلام ، حيدر آباد ١٩٤٥ - ١٩٤٦ .
- الذهبي ، سير الاعلام والنبل ، القاهرة ١٩٥٧ - ١٩٦٢ .
- السبكي ، كتاب معبد النعم ومعبد النعم ، لندن ١٩٠٨ .
- السنخوى ، الدليل على دفع الآصر ، تحقيق جوده هلال ، محمد
محمود صبيح ، القاهرة ١٩٦٦ .

- السخاوى اسير المسبوك فى ذيل السلوك ، بولاق ١٨٩٦ .
- السخاوى ، انصواء اللامع لأهل القرن التاسع ، القاهرة ١٣٢٥ - ١٣٥٥ هـ .
- سعيد عاشور ، العصر المالكي فى مصر والشام ، القاهرة ١٩٦٥ .
- سعيد عاشور ، المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك ، القاهرة ١٩٦٢ .
- سعيد عاشور ، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية ، القاهرة ١٩٥٩ .
- السقاعى ، تالى كتاب وفيات الأعيان ، تحقيق جاكين سوبليه ، فيسبادن ١٩٧٨ .
- السيد الباز العرينى ، المماليك ، بيروت ١٩٦٧ .
- السيوطى حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة ، القاهرة ١٨٨١ - ١٨٨٢ .
- السيوطى الوسائل الى مسامرة الاوائل ، تحقيق سعد أطلس ، بغداد ١٩٥٠ .
- شادية فناوى ، ظاهرة الرشوة فى المجتمع المصرى ، رسالة ماجستير غير مطبوعة قدمت لكلية الآداب - جامعة عين شمس سنة ١٩٧٦ .
- شاكر محمود عبد المنعم ، ابن حجر العسقلانى ، مصنفاته ودراسة منهجه ، رسالة دكتوراه غير مطبوعة ، قدمت الى كلية الآداب - جامعة بغداد سنة ١٩٧٦ .
- الشوكانى ، البلد الطالع بمحاسن من بعد ، القاهرة ١٣٤٨ هـ .
- الصفى ، الوافى بالوفيات ، فيسبادن ١٩٦٩ - ١٩٧٤ .
- الصيرفى ، انباء الهصر ، تحقيق حسن حبشى ، القاهرة ١٩٧٠ .
- الصيرفى ، نزهة النفوس والابدان فى تواريخ الزمان ، تحقيق حسن حبشى ، القاهرة ١٩٧٠ - ١٩٧١ .
- الطبرى ، تاريخ الامم والملوك ، القاهرة ١٣٢٦ هـ .

- عبد الله بن عبد الظاهر، اللطاف الخفية في السيرة الشريفة السلطانية- الملكية الأسرافية . ليبزج ١٩٠٢ .
- عبد الرحمن الشيزوى ، نهاية الرتبة فى طلب الحسبة ، تحقيق السيد ألباز العرينى ، القاهرة ١٩٤٦ .
- عبد اللطيف إبراهيم ، دراسات تاريخية وأثرية فى وثائق من عصر السلطان الغورى ، رسالة دكتوراه لم تطبع قدمت الى كلية الآداب - جامعة القاهرة سنة ١٩٥٦ .
- عبد انلطيف إبراهيم ، تعليق على وثيقة السلطان قايتباى ، القاهرة ١٩٦١ .
- عبد المنعم ماجد ، التاريخ السياسى للدولة العربية ، القاهرة . ١٩٦٠ .
- عبد المنعم ماجد ، العصر العباسى الأول ، أو القرن الذهبى فى تاريخ الخلفاء العباسيين ، القاهرة ١٩٧٣ .
- عبد المنعم ماجد ، نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم فى مصر ، القاهرة ١٩٦٤ - ١٩٧٠ .
- عبد الوهاب عزام ، مجالس السلطان الغورى القاهرة ١٣٦٠ هـ .
- عريب ، صلة تاريخ الطبرى ، لندن ١٨٩٧ .
- على إبراهيم حسن دراسات فى تاريخ المماليك البحرية . القاهرة ١٩٤٨ .
- على بن حسين السليمانى ، العلاقات الحجازية المصرية ، القاهرة ١٩٧٣ .
- على مبارك ، الخطط الجديدة لمصر والقاهرة ، بولاق ١٣٠٥ هـ .
- العينى ، الروض الزاهر فى سيرة الملك الظاهر ططر ، القاهرة ١٩٦٢ .
- العينى ، السيف المهند فى سيرة الملك المؤيد ، القاهرة ١٩٦٨ .
- الفاسى ، العند الثمين فى تاريخ البلد الأمين ، تحقيق فؤاد السيد ، القاهرة ١٩٦٦ .

- فايد حماد عاشور ، العلاقات السياسية بين المماليك والمغول ،
القاهرة ١٩٧٦ .
- قاسم عبد قاسم ، أهل الدمة في مصر العصور الوسطى ، القاهرة .
١٩٧٧ .
- القلقشندي ، صبح الأعشى في صناعة الانشاء ، القاهرة ١٩١٤ -
١٩٢٨ .
- القلقشندي . ضوء الصبح المسفر وجنى الدوح المنير ، القاهرة
١٩٠٦ .
- الكندي . كتاب الولاة والقضاء ، تحقيق جوست ، لندن ١٩١٢ .
- الماوردي ، الأحكام السلطانية ، القاهرة ١٩٧٣ .
- متز ، الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري ، ترجمة محمد
عبد الهادي أبو ريده ، بيروت ١٩٦٧ .
- مجير الدين ، الانس الجليل بتاريخ القدس والخليل ، بيروت
١٩٧٣ .
- محمد أمين ، تاريخ الأوقاف في مصر عصر سلاطين المماليك ، رسالة
دكتوراه قدمت لجامعة القاهرة سنة ١٩٧٢ .
- محمد أمين . وثائق وقف السلطان قلاوون على البيمارستان المنصوري .
القاهرة ١٩٧٧ .
- محمد أمين صالح ، التنظيمات الحكومية لتجارة مصر في عصر
المماليك الجراكسة ، رسالة دكتوراه قدمت لجامعة عين شمس سنة ١٩٧٠ .
- محمد جمال الدين سرور ، دولة بني قلاوون في مصر ، القاهرة
١٩٧٤ .
- محمد جمال الدين سرور ، دولة الظاهرة بيبرس ، القاهرة
١٩٦٠ .
- محمد حمدي المناوي ، الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي
القاهرة ١٩٧٠ .

- محمد مصطفى ، صفحات لم تنشر من بدائع الزهور لابن اياس ،
القاهرة ١٩٥١ .
- محمد مصطفى زيادة ، نهاية سلاطين المماليك ، مجلة الجمعية المصرية
للدراستات التاريخية ، القاهرة ١٩٥١ .
- محمود رزق سليم ، عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمى والأدبى ،
القاهرة ١٩٤٦ - ١٩٦٢ .
- محمود رزق سليم ، الأشراف قانصوة الغورى ، القاهرة ١٩٦٣ .
- مفضل بن أبى الفضائل كتاب النهج السديد والد الفريد فيما
بعد تاريخ ابن العميد . باريس ١٩١١ .
- المقرئى ، اثاثه الأمانة بكشف الغمة ، تحقيق محمد مصطفى زيادة
وجمال الدين الشيبان ، القاهرة ١٩٤٠ .
- المقرئى ، السلوك فى معرفة دول الملوك ، تحقيق محمد مصطفى
زيادة وسعيد عاشور ، القاهرة ١٩٣٤ - ١٩٧٢ .
- المقرئى ، المواعظ والاعتبار بذكر الخط والآثار ، بولاق
١٢٧٠ هـ .
- النابلسى ، كتاب لمع القوانين المضيئة فى دواوين لىدار المصرية ،
تحقيق كلود كاهن ، دمشق ١٩٦١ .
- نعيم زكى فهمى ، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق
والغرب ، القاهرة ١٩٧٣ .
- اليونينى ، ذيل مرآة الزمان فى تاريخ الأعيان ، حيدرآباد
١٩٥٤ - ١٩٦١ .

٣ - المراجع الأجنبية

- Abd ar-Râziq (Ahmad) : La femme au temps des Mamluks en Egypte, Le Caire, 1973.
- Abd al-Râziq (Ahmad) : La hisba et le muhtasib en Egypte au temps des Mamluks, Annales Islamologiques, XIII, (1977), pp. 115-178.
- Abd ar-Râziq (Ahmad) : Les muhtasibs des Fostât au temps des Mamlûks, Annales Islamologiques, XIV, (1978) pp. 127-146.
- Abd ar-Râziq (Ahmad) : Deux jeux sportifs en Egypte au temps des Mamlûks, Annales Islamologiques, XII, (1974), pp. 95-130.
- Abd ar-Râziq (Ahmad) : Un document concernant le mariage des esclaves au temps des Mamlûks, JESHO, III/3, (1970), pp. 309-314.
- Amar (Emile) : La valeur historique de l'ouvrage biographique intitulé al-Manhal as-Sâfi, Mélanges Hartwig Derenbourg, Paris, Ernest Leroux, (1909), pp. 245-554.
- Ashtor (Eliyahu) : Le coût de la vie dans l'Egypte médiévale, JESHO, III, (1960), pp. 56-57.
- Ashtor (Eliyahu) : L'évolution des prix dans le Proche-Orient à la basse-époque, JESHO, IV, (1961), pp. 15-46.

- Ashtor (Eliyahu) : Les métaux précieux et la balance des paiements du Proche-Orient à la basse époque, Paris, 1971.
- Ashtor (Eliyahu) : Some unpublished sources for the Bahri Period. *Studies in Islamic History and Civilization*, ed. Uriel Heyd. (*Scripta Hierosolymitana*, IX), Jerusalem : Hebrew University, 1961, pp. 11-30.
- Ayalon (David) : L'Esclavage du Mamelouk. (*Oriental Notes and Studies*, No. 1), Jerusalem : Israel Oriental Society, 1951.
- Ayalon (David) : Studies on the structure of the Mamluks army, *BSOAS*, XV/2, (1953), pp. 203-228 ; XV/3, (1953), pp. 448-476 ; XVI/1, (1954), pp. 57-90.
- Ayalon (David) : The Circassians in the Mamluk Kingdom, *JAOS*, LXIX, (1949), pp. 135-147.
- Ayalon (David) : The Great Yasa of Chingiz Khan, *Studia Islamica*, XXXVI, (1972), pp. 113-158 ; XXXVII, (1973), pp. 107-156.
- Balog (Paul) : The Coinage of the Mamluk Sultans of Egypt and Syria, New York, 1974.
- Balog (Paul) : History of dirham in Egypt from the Fatimid Conquest to the collapse of the Mamluk Empire, *RN*, III, (1961), pp. 109-146.
- Balog (Paul) : *American Num. Society, Museum Notes*, 16, 1970.
- Berchem (Max Van) : *Matériaux pour un corpus inscriptionum arabicarum*, I, Egypte, MIFAO, t. 19, Le Caire, 1894-1903.
- Berchem (Max Van) : *Matériaux pour un corpus inscriptionum arabicarum*, II, Syrie, MIFAO, t. 43-44, Le Caire, 1922-1927.

- Bernard : L'organisation financière de l'Egypte sous les sultans mamlouks d'après Qalqachandi, Extrait du Bull. de l'Institut d'Egypte, VII.
- Bjorkmann (W.) : Beitrage zur geschichte der staatshauszlee im islamischen Aegypten, Hamburg, 1928.
- Bouard (M. De) : Sur l'évolution monétaire de l'Egypte médiévale, dans l'Egypte Contemporaine, 1939.
- Butcher (E.L.) : The Story of Church of Egypt, London, 1897.
- Cahen (Claude) : Les chroniques arabes concernant la Syrie, l'Egypte, et la Mésopotamie de la conquête arabe à la conquête ottomane dans les bibliothèques d'Istanbul, REI, IV, (1936), pp. 333-362.
- Cahen (Claude) : Quelques aspects de l'administration égyptienne médiévale, vus par un de ses fonctionnaires, in Bull. de la Faculté des Lettres de Strasbourg, Février, 1948.
- The Cambrige History of Islam, éd. P. M. Holt, Ann K. S. Lambton et Bernard Lewis, Cambridge, 1970.
- Darrâg (Ahmad) : L'Egypte sous le règne de Barsbay, Damas, 1961.
- Darrâg (Ahmad) : La vie d'Abul Mahâsin ibn Tagri Bir-di et son œuvre, Annales Islamologiques, XI, (1972), pp. 163-182.
- Devonshire (R.L.) : L'Egypte musulmane, Paris, 1926.
- Dopp (P.H.) : Traité d'Emmanuel Piloti sur le passage en Terre Sainte (1920), Paris, 1958.
- Dozy : Supplément aux dictionnaires arabes, Paris, 1966.
- Encyclopédie de l'Islam, 1ère éd., et 2ème éd.
- Ernst (Hans) : Die mamlukischen sultansurkunden des Sinai-Klosters, Wiesbaden : Otto Harassowitz, 1960.

- Fischel (Walter J.) : *Ascensus Barcoch*, Arabica, VI, (1959), pp. 57-74, 152-172.
- Fischel (Walter J.) : *Ibn Khaldun's activities in Mamluk Egypt (1382-1406)*, in *Semitic and Oriental Studies*, presented to W. Popper, Berkeley, 1951.
- Fischel (Walter J.) : *The spice trade in Mamluk Egypt, a contribution to the economic history of medieval Islam*, Leiden, 1958.
- Garcin (Jean Claude) : *Un centre musulman de la Haute-Egypte Médiévale : Qûs*, Le Caire, 1976.
- Gaudefroy-Demombynes : *Les institutions musulmanes*, 3e éd., Paris, 1946.
- Gaudefroy-Demombynes : *La Syrie à l'époque des Mamlouks*, BAH, Paris, 1923.
- Habashî (Hasan) : *Historical studies on the manuscript of Ibn Hadjar (Inbâ' al-gumur fî an bâ' al-'umr)*. Thesis presented to the School of Oriental and African Studies, University of London, 1954-1955.
- Harff (Ritter Arnold von Coln) : *Die Pilgerfahrt des durch Italien, Syrien, Aegypten, Arabien, Aethiopien, Nubien, Palestina, die Turkei, Frankreich und Spanien*, Coln, 1810.
- Harrmann (Ulrich) : *Quellen studien zur frühen Mamlukenzeit*, Freiburg 1. Br. ; D. Robischon, 1969.
- Hennequin (Gilles) : *Mamlouks et métaux précieux à propos de la balance des paiements de l'Etat syro-égyptien à la fin du Moyen-Age. Question de méthode*, *Annales Islamologiques*, XII, (1974), pp. 37-44.
- Hennequin (Gilles) : *Nouveaux aperçus sur l'histoire monétaire de l'Egypte à la fin du Moyen-Age*, *Annales Islamologiques*, XIII, (1977), pp. 179-216.
- Heyed (W.) : *Histoire du commerce du Levant au Moyen-Age*, éd. française, Leipzig, 1923.

- Hauteœur et Wiet : Les mosquées du Caire, Paris, 1932.
- Ibn Khaldûn : Prolégomènes, trad. de Slane, Paris, 1862-1868, 2e éd., 1932-1933.
- Labib (Subhi) : Handelsgeschichte Aegyptens im Spätmittelalter 1171-1517, Wiesbaden, 1965.
- Lane-Poole (Stanley) : A History of Egypt in the Middle Ages, London, 1901.
- Lane-Poole (Stanley) : Social Life in Egypt, London, 1884.
- Lane-Poole (Stanley) : Turkey, London, 1922.
- Laoust (Henri) : Les gouverneurs de Damas sous les Mamlouks et les premiers Ottomans (658-1156/1260-1744), Traduction des Annales d'Ibn Tûlûn et d'Ibn Gûm'a, Damas, 1952.
- Lapidus (Ira) : Muslim cities in the later Middle Ages, Cambridge, 1967.
- Letts (F.S.A.) : The Pilgrimage of Arnold of Harff, London, 1946.
- Little (Donald) : An Introduction to Mamluk Historiography, Wiesbaden, 1970.
- Poliak (A.N.) : Les révoltes populaires en Egypte à l'époque mamlouke et leurs causes économiques, REH, 1934.
- Poliak (A.N.) : Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and the Lebanon (1250-1900), London, 1939.
- Popper (W.) : Egypt and Syria under the Circassian Sultans 1382-1468 A.D., systematic notes to Ibn Taghrîbirdî's chronicles of Egypt, XIV-XV, Berkeley : University of California Press, 1955-1957.
- Quatremère (M.) : Histoire des sultans mamlouks de l'Egypte, Paris, 1844-1845.

- Rabie (H.) : The financial system of Egypt, London, 1972.
- Répertoire chronologique d'épigraphie arabe, I-XVI, Le Caire.
- Sadeque (S.E.) : Baybars the first of Egypt, Oxford, 1956.
- Salibi (K.S.) : Les listes chronologiques des grands cadis de l'Egypte sous les Mamlouks, REI (1957).
- Sauvaget (Jean) : Décrets mamlouks de Syrie, BEO, II, III, XII.
- Schregle (Gotz) : Die sultanin von Aegypten : Sagarat ad-Durr in der arabischen Geschichtsschreibung und Literatur, Wiesbaden, 1961.
- Sourdel (Janine) : Deux décrets mamlouks de Marqab, BEO, XIV, Damas, 1954.
- Sourdel (Janine) : Inscriptions arabes de Karak, BEO, XIII, Damas, 1951.
- Strauss (E.) : Prix et salaires à l'époque mamlouke. Une étude sur l'état économique de l'Egypte et de la Syrie à la fin du Moyen-Age, REI, (1949).
- Tyan (E.) : Histoire de l'organisation judiciaire en pays de l'Islam, Paris, 1938-1943.
- Van Gennep (A.R.) : Le ducat vénitien en Egypte, RN, 1897.
- Wiet (Gaston) : Les biographies du manhal sâfi, Le Caire, 1932.
- Wiet (Gaston) : L'historien Abûl Mahâsin, BIE, XII, (1929-1930), pp. 89-105.
- Wiet (Gaston) : Histoire des Mamlouks Circassiens, II, Le Caire, 1954.

- Wiet (Gaston) : Journal d'un bourgeois du Caire, I-II. Paris, 1955-1960.
- Wiet (Gaston) : L'Egypte arabe de la conquête arabe à la conquête ottomane, IV, de l'Histoire de la Nation Egyptienne de G. Hanotaux, Paris, 1937.
- Wiet (Gaston) : Répertoire des décrets mamlouks de Syrie. Extrait des Mélanges syriens offerts à M. René Dus-saud, BAH, XXX, Paris, 1939.
- Wiet (Gaston) : Les secrétaires de la chancellerie en Egypte sous les Mamlouks circassiens. Extrait des Mélanges de René Basset, Paris, 1923.
- Zetterstéen (K.V.) : Beitrage zur geschichte der Mamlu-kensultane, Leyde, 1919.

فهرس

• • • • •	مقدمة
٩ • • •	الفصل الأول : البذل والبرطلة قبل سلاطين المماليك
٢٣ • • •	الفصل الثاني : سلاطين المماليك والبذل والبرطلة
٤١ • • •	الفصل الثالث : الوظائف العسكرية والبذل والبرطلة
٦٩ • • •	الفصل الرابع : البذل والبرطلة والوظائف الديوانية
٩٥ • • •	الفصل الخامس : الوظائف الدينية والبذل والبرطلة
١٢٩ • • • • •	الفصل السادس : خاتمة
١٤١ • • • • •	المحاشي
١٨١ • • • • •	الملاحق
٢٢١ • • • • •	ثبت المراجع والمصادر

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع: ١٩٧٩/٢٤٣٩ بدار الكتب

ISBN ١٩٧٧ ٢٠١ ٧١٤ ٨

١٢٠ قرش

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب